

جامعة بيرزيت
معهد دراسات المرأة - برنامج المرأة والقانون
والتنمية

(النساء في قيادة حركة المقاومة الفلسطينية (1967-1992)

بين رمال الواقع المتحركة وأجنحة اليسار المحلقة

-نسخة ثانية معدلة -

المشرفة: د. ريماء حمادي

الطالبة: رلى أبو دحو

قدمت هذه الدراسة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

كانون أول /2004

المحتويات

الصفحة	العنوان
	المقدمة
1	المقدمة
	الفصل الأول
9	استعراض نظري
21	المرأة الفلسطينية والمقاومة- استعراض ادبيات
	الفصل الثاني
30	المنهجية
	الفصل الثالث
38	مقدمة
43	الظاهرة المسلحة العننية الفلسطينية 1967-1982
60	العمل الجماهيري 1975-1987
71	الانتفاضة الفلسطينية 1987-1992
	الفصل الرابع
76	التركيب التنظيمي والممارسة الديمقراطية
84	الهوية الوطنية والجنسية
91	الكفاح المسلح وتوسيع مشاركة المرأة
106	اليسار- النساء والقيادة
114	موقف النساء من المقاومة
122	نتائج واستخلاصات
	المراجع
128	المراجع باللغة العربية

المقدمة:

شكلت حركة المقاومة الفلسطينية هوية نضالية ووطنية للفلسطينيين منذ منتصف الستينات، لقد رأى الفلسطينيون في حركة المقاومة وسيلة خلاص من الاحتلال الصهيوني الذي أكمل في منتصف العام 1967، احتلال فلسطين بأكملها، وبالتالي أضحت المكان الذي يجسد اطار الانتماء لجيل جديد من الفلسطينيين، واكتسبت بالتالي شرعيتها من البندقية الفلسطينية التي أعلنت وتمسكت بالموقف والهدف الوطني بتحرير فلسطين.

إن ما نعنيه بحركة المقاومة الفلسطينية: الاطار السياسي- التنظيمي الذي يستوعب قضايا

البحث، وهي الاسم الرسمي الذي اتخذته الظاهرة الفلسطينية المسلحة، وفضله على مصطلح الثورة الفلسطينية المعاصرة، باعتبار النطاق المقاوم فحسب الذي نشطت فيه ووصلته الفصائل الفلسطينية المسلحة في النضال الوطني الفلسطيني، علماً أن الأدب السياسي المكتوب العربي والفلسطيني استخدم المصطلحين. وهذه الحركة تشمل رسمياً كافة الفصائل التي أُعترف بها في المجلس الوطني الفلسطيني والهيئات المتفرعة عنه قيادياً وقاعدياً وأبرزها (حركة التحرر الفلسطيني-فتح/ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة/الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ طلائع حرب التحرير الشعبية-الصاعقة).

لقد غيرت المقاومة المعاصرة عند نشوئها الكثير من الحقائق السياسية الثابتة آنذاك ومنذ العام 1948، وعلى رأسها "قومية المعركة" بما يعنيه انتفاء الإطار الوطني الفلسطيني المستقل، ومع حلول العام 1969، تمكنت هذه الفصائل الحديثة التشكيل من السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية لتغدو لاحقاً وباعتراف عربي وعالمي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ورغم انخراط الفلسطينيين رجالاً ونساءً، ومن كافة الشرائح الاجتماعية، سواء في فلسطين المحتلة أو في الشتات في الفصائل الوطنية، إلا أنه وعلى امتداد السنوات الطويلة تميزت حركة المقاومة بقيادتها الذكورية رغم الانخراط الواضح للنساء في النضال الوطني الفلسطيني مبكراً، حيث بقيت المشاركة على مستويات القيادة اضاءات هنا وهناك، لهذا الفصيل أو ذلك من فصائل العمل الوطني. ففي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحتى العام 1993 مثلاً لم تكن النساء من الأرض المحتلة ممثلة في التركيب القيادي الأول للجبهة

الشعبية) المكتب السياسي واللجنة المركزية)، أما في الخارج وصلت اثنتان لعضوية اللجنة المركزية في المؤتمر الرابع عام 1981، والجبهة الديمقراطية لا يختلف وضعها عن الجبهة الشعبية، أما في فتح وحتى بادية التسيعينات لم تكن النساء ممثلات لا في اللجنة المركزية او في المجلس الثوري، كأعلى هيئتين تنظيميتين.

البحث وإن كان سيتناول حركة المقاومة إلا أنه سيركز على تنظيمين يعدهما الأكثر تمثيلاً للاتجاهين: القومي (حركة فتح) واليساري (الجبهة الشعبية) لاعتبارات: النقل التنظيمي السياسي من جهة، والبرامج التي نجدها الأصدق في تمثيل الاتجاهين بلامحها الفلسطينية. والجبهة الديمقراطية ليس فقط كتتنظيم يساري كحال الجبهة الشعبية ولكن أيضا لأنها مثلت حالة مميزة على صعيد المشاركة القيادية للنساء حتى باتت تعرف "بجبهة النساء" في الأوساط المهمة سياسياً.

وسيقوم البحث بإجراء مقابلات معمقة لمجموعة من الرجال والنساء اللذين احتلوا مناصب قيادية في تلك الفترة المحددة في الدراسة، مع استعراض للأدبيات المختلفة فيما يتعلق بحركة المقاومة.

تحاول الدراسة البحث في الأسباب والمعوقات أمام انخراط النساء في القيادة السياسية، ويشدني لهذه الدراسة عاملين أساسيين: اولهما أهمية مشاركة النساء في النضال الوطني الفلسطيني خاصة في ظل احتلال مستمر، والحاجة لتوثيق التجربة للاستفادة من ناحية ولتجاوز الإشكالات والمعوقات من ناحية أخرى.

وثانيهما: اهتمام شخصي في توثيق التجربة، كامرأة عاشت وشاركت في النضال الوطني ضمن فصائل من فصائل المقاومة، وعلى مدى سنوات طويلة، تجربة ساهمت في نضج

وتبلور الوعي السياسي والوطني لدي، بالمقابل خلقت تساؤلات عديدة فيما يتعلق بالهوية النسوية السياسية والوطنية لي، وللكتيرات من جيلي، والتي اعتقد أنها كانت مغيبة نوعا ما لدى الحزب السياسي والتنظيمات المختلفة. ورغم المشاركة النضالية إلا أن هناك دور مغيب غير معلن للنساء داخل أروقة التنظيمات الفلسطينية، علماً أن النساء يسعين لأن يكن مرئيات في بوتقته العامة.

تعد هذه الدراسة محاولة لتوثيق الغائب عن الدراسات المتعلقة بالمرأة الفلسطينية والنضال الوطني. فرغم المشاركة العالية للمرأة الفلسطينية في النضال الوطني، والتاريخ الطويل والغني بالفعالية النضالية، فالقليل من الأدبيات تناولت النساء الفلسطينيات بالبحث، وهذه الأدبيات لم تتطرق للأبعاد المختلفة النظرية والعملية لتلك المشاركة، وتحديدًا في نطاق حركة المقاومة الفلسطينية (Sayigh 1992 و Hilterman 1998 و Dajani 94). بالتالي من المهم استكشاف ما يحيط بالنساء من بنى اجتماعية وسياسة تتدخل إما باتجاه إعاقة أو مساهمة المرأة بالانخراط في الحركات النضالية وفي الأطر القيادية (Sayigh, 1993 و 2002). ومن هنا تتأتى أهمية الدراسة لتوثيق وضعية النساء في القيادة السياسية للمقاومة الفلسطينية ضمن المستويات العليا في الهرم التنظيمي (مكتب سياسي، أمانة عامة، لجنة تنفيذية، لجنة مركزية، مجلس ثوري، قيادة فرع).

لقد تطرقت الدراسات المختلفة لوضعية النساء الفلسطينيات وقيادتهن النسوية على مستوى الحركة النسوية، ولم يتم النظر للنساء كأفراد يشتركون بالنضال على قدم المساواة مع الرجال، وبالتالي معرفة الفرص أمامهن للوصول للقيادة السياسية التي تقود كل من الرجال والنساء. هذه الدراسة محاولة لتوثيق وتحليل بُنى القيادة المركزية للمقاومة، ومن خلال ما يراه كل من

القياديين والقياديات أنفسهم/ن لمراتبهم التنظيمية وأدوارهم النضالية، وذلك من منظور النوع الاجتماعي، حيث يشكل النوع الاجتماعي منظوراً وأداة تحليل، تشبه العدسات الحساسة (Gender- Sensitive Lenses)، والتي تمكننا من رؤية الأبعاد المختلفة، ليس فقط ما نبحت عنه ونراه، ولكن تفسير ما نعتقد انه موجود (Sharoni، 1995).

لذلك البحث يشكل إطلالة جديدة على مكانة ودور المرأة الفلسطينية المنضوية في حركة المقاومة، ضمن أهم مواقع صنع القرار السياسي والكفاحي، إطلالة لم يتم تناولها من قبل بعمق وتحليل، ولم تضعها الأدبيات المختلفة تحت مجهر التشريح والتحليل. للانشغال بدراسة الحركة النسوية فقط، تهميشاً لقضايا نقاشية أخرى لا تقل أهمية، والتي تساهم في تطوير رؤيتنا ليس للمشاركة فحسب، بل ولمدى التطور والتقدم الحاصل في إنجازات الحركة النسوية، أي تقييم المنجز من خلال التطرق لهذه القضايا، خاصة وان موضوع الحركة النسوية هي شائكة وإشكالية (problematic) في آن واحد (Molyneux(2001). وبالتالي تشكل دراسة النساء في قيادة حركة المقاومة محوراً آخر ليس مكملاً لدراسة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وحسب، بل ويطرح قضايا وأسئلة جديدة حول هذه المشاركة وعلاقتها بالنسوية في السياق الفلسطيني.

وعطفاً على ما سبق يتحدد السؤال الأساسي للبحث حول طبيعة العلاقة بين انخراط النساء المباشر في المقاومة وبين إمكانية ولوجهن لبنية السلطة وصنع القرار، وإلى أي مدى يتفق موقع المرأة في الصف القيادي الفلسطيني (حركة المقاومة الفلسطينية) مع حجم مشاركتها وفعاليتها في النضال الوطني. ويترتب على ما سبق جملة من التساؤلات حول العوامل التي حددت وأثرت على مكانة المرأة في هذا الصف سلباً كان أم إيجاباً؟ طبيعة التفاعلات

والعوامل المختلفة التي ساهمت في دمج أو إقصاء النساء عن هرمية حركة المقاومة، كما تراها القيادة بشقيها الرجال والنساء؟ وإلى أي مدى انوجد تمايز بين الاتجاهات المختلفة المكونة لحركة المقاومة في العمل على تعزيز دور ومكانة المرأة في القرار القيادي والسياسة العامة لتنظيمات العمل الوطني؟ وأخيراً أخذاً بالاعتبار واقع المساهمة النسوية كما هي، هل تعد وتشكل مكانة المرأة وضعاً مميزاً ومتقدماً في الهرم القيادي تتناسب والدور الوطني للنساء؟.

إننا ننطلق في صياغتنا لهذا السؤال/الأسئلة من مجموعة فرضيات حول وضع المرأة في الصف القيادي الوطني الفلسطيني أي حركة المقاومة، ومنها: إن وضعها في الصف القيادي يعد متقدماً على مكانتها في المجتمع، وإن لم يتناسب مع مستوى مشاركتها النضالية. وهذا الوضع خلقه بالذات اليسار الفلسطيني دون غيره. ونسترشد لفحص ذلك بعدة مداخل/مفاهيم يمكن فحصها لنرى أثرها على مكانة المرأة: البنية التنظيمية، أثر هيمنة الرجل - العقلية الذكورية المفترضة - على سلطة القرار في التنظيم، طبيعة مرحلة التحرر الوطني، البنية الاجتماعية التابعة والمشوهة ذات السمات البطريركية، أيديولوجيا التنظيم، وأخيراً قدرة النساء على التكتل والضغط والتأثير؟.

وإذا ما اعتبرنا أن طغيان خصوصية المرحلة (التحرر الوطني) لعب دوراً أساسياً، إن لم يكن وحيداً في تحديد وضع المرأة في الصف القيادي الفلسطيني وطبيعة دورها، خاصة في ظل البنية الاجتماعية التقليدية التي تسحق الدور والمكانة المفترضة للمرأة بما يتناسب مع حجمها، فإن الخصوصية الوطنية قد حذت من تأثير هذه البنية ما جعل وضعها في الصف القيادي يتجاوز تأثيرات البنية.

بقي أن نشير أن الدراسة تتناول بالتحليل المرحلة الزمنية الممتدة منذ العام 1965 انطلاق ما بات يعرف بحركة المقاومة مع تأسيس حركة فتح، وحتى العام 1993. متتبعين أبرز المحطات المختلفة التي مرت بها حركة المقاومة: 1965-1967 انطلاقة المقاومة المعاصرة والهزيمة، 1969 علنية المقاومة في لبنان، السبعينيات ومرحلة الكفاح المسلح، وأخر السبعينيات وانطلاقة العمل الجماهيري، 1982 والخروج من بيروت، 1987 الانتفاضة الفلسطينية وحتى توقيع اتفاق اوسلو 1993، هذا وسيتم التطرق لكل مرحلة بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

ولأن الفترة المحددة جسدت بداية ونهاية مرحلة في التاريخ الفلسطيني، كانت الانعطافية هي سمتها الملازمة للبداية والنهاية في آن واحد، فهي تمتد من الفترة التي شهدت صعود المقاومة وسيطرة حركة التحرير الوطني (فتح) عليها، حتى التحول إلى جسم مؤسساتي بعد اوسلو، ففي العام 1965 أعلنت حركة فتح رسمياً عن وجودها بعملياتها العسكرية الأولى، وأصبح هذا التاريخ يُعرف في الخطاب والتاريخ الفلسطيني ببداية الثورة الفلسطينية المعاصرة. أما في العام 1993 فقد جرى التوقيع على إعلان واشنطن الذي تبعه التوقيع على اتفاقية أوسلو بما يعنيه ذلك - كما جرى من مستتبعات للاتفاق: الإعلان عن وقف الانتفاضة، وإلغاء الميثاق الوطني، والدعوة لوقف العمل المسلح، الأمر الذي يعني نهاية المرحلة السابقة والدخول في مرحلة جديدة.

إن الوقوف حتى العام 1993 له ما يبرره: فالمرحلة ما بعد ذلك تميزت بتغيرات جوهرية تمس نطاق وموضوع البحث: انتهت عملياً حركة المقاومة وتشكلت السلطة الفلسطينية على الأرض، فتغيرت المرحلة بمهامها، والقوى الفاعلة فيها، وأولويات وبرامج كافة القوى

والتكتلات السياسية والاجتماعية.

أقسام الدراسة:

الجزء الأول من الدراسة يناقش الدوافع وراء الدراسة وأسبابها، والأسئلة والفرضيات المحددة للدراسة، واستعراض نظري للعوامل المختلفة التي تساهم في تحديد مكانة ووضعية النساء في السياسة وفي حركات التحرر الوطني، وهنا سيتم التركيز على الإطار السياسي من خلال تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على مكانة النساء، وأيضا استعراض لأبرز الأدبيات حول المرأة الفلسطينية والنضال الوطني، والتي من خلالها نحاول استكشاف المفقود في الدراسات، وتحديد لما سيتم دراسته، ويشكل الجزء الأول الفرش النظري والذي سيشكل بمفاهيمه أداة التحليل للأجزاء القادمة من الدراسة.

أما الجزء الثاني فيتطرق للمنهجية المتبعة كبحت كيفي، والعينة المختارة، والمقابلات وآليات تحليلها، مع التطرق لبعض الجوانب الإشكالية للمقابلات، ومحددات الدراسة، والتي من خلالها يمكن استقراء مدى جدية الدراسة في البحث وتحليل ما تم جمعه، ليتحقق الترابط المنهجي للأجزاء.

أما الجزء الثالث من الدراسة وبالاعتماد على مقابلات البحث، حاول إعادة صياغة لتاريخ المقاومة من خلال تأريخ مشاركة المرأة فيها، ووصولها لمواقع صنع القرار، تأريخاً يأتي من خلال من ساهم في صياغته، في محاولة جديدة لرؤية التاريخ بعين جندرية فاحصة، وفي حالتنا "جندرة" المقاومة الفلسطينية إذا جاز التعبير.

فيما يأتي الجزء الرابع والمستند لما قبله، ليشكل تحليلاً لأبرز القضايا التي برزت في المقابلات، استناداً للإطار النظري، حيث يبحث في إشكالية الدراسة وفرضياتها، من خلال

رصد أهم العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على دور النساء في حركة المقاومة الفلسطينية وكيفية الوصول للمواقع القيادية، من خلال موضعة كل من الرجال والنساء ضمن بنية حركة المقاومة وعلاقات القوة القائمة فيها.

وأخيراً يشكل القسم الأخير من الدراسة الإستخلاصات والاستنتاجات المركزية على ضوء التساؤلات المطروحة في بداية الدراسة، لفحص صحة الفرضيات التي سقناها سابقاً.

الفصل الأول

استعراض نظري:

يقسم هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين: الأول يستعرض أهم التوجهات الفكرية والنظرية المختلفة، التي تطرقت بالدراسة والتحليل للنساء ومشاركتهن السياسية، في الأطر مختلفة: من الدولة، إلى حركات التحرر وما بينهما من مشاريع سياسية في السياق العالمي، فيها المرأة كانت حاضرة إما كمشاركة، أو مغيبة، والعوامل المختلفة التي أثرت على هذه المشاركة. أما الثاني فيشكل حالة انتقال من السياق العالمي للمحلي، عبر استعراض لأبرز الأدبيات حول المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية، وأهم القضايا التي تطرقت لها هذه الأدبيات، حيث يشكل الفصل الإطار النظري للتحليل الذي يلي في الفصلين الثالث والرابع.

تتمحور الأدبيات المختلفة حول المشاركة السياسية للنساء في علاقتها بالأطر القائمة: الدولة،

المشـاريـع الوطنـيـة- حركـات التحرر، ومـن هـذه التوجـهات: Craske(1990), Waylen(1996), Rai(1996), Randall(1998), Molyneux(2001). حيث احتلت المشاريع الوطنية مكانة كبيرة، وانـدفع الملايـين من الشعوب للمشاركة في المشاريع الوطنية على قاعدة التحرر وبناء " ارض الآباء والأجداد". وهي بالتالي تشكل الإطار الذي من خلاله يمكن نقاش الموجات المختلفة للنسويات سواء في علاقتها مع الدولة من خلال الحركات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، ومفاهيم المواطنة والحقوق المدنية (Randall & Waylen 1998)، والتي ناقشت وضعية النساء ما بعد التحرير، وكيف تندمج النساء في العلاقة مع الدولة ومؤسساتها، وتتحول لعنوان بارز في النقاش، وتصبح المواطنة الإطار الذي من خلاله يتم اختبار وضعية النساء في الدولة، وتكون مؤسسات المجتمع المدني وكأنها الحامل لهذه الحقوق.

ويدور النقاش أيضا حول: علاقة النساء بالمشاريع الوطنية والأحزاب السياسية المختلفة، في مرحلة التحرر الوطني، او بعدها أثناء عملية بناء الدولة "nation state":

Molyneux, (2001); Craske, (1999); Moghadam, (1994); Yoval-Davis, (1997)). حيث تطرح بقوة الآليات التي تحدد مشاركة النساء في حركات التحرر، والعوامل التي تؤثر على المشاركة، ومن ثم تناقش دور النساء في عملية البناء، وهنا تتركز الكثير من القضايا النقاشية حول الحقوق التي كسبتها النساء أثناء عملية التحرر، وما حصل عليها في ظل الدولة الوطنية، في مكان تعد السياسة فيه ومنذ زمن طويل، عالم خاص بالرجال، ومكان لممارسة الهرمية البطريركية، وبالتالي فإن الأطر السياسية مكان لممارسة السيطرة على المرأة (Randall, 1998).

وعند معالجة الأدبيات المختلفة التي تعنى بالمشاريع الوطنية ذات العلاقة بهذه الدراسة، نرى أن الأدبيات الكلاسيكية حول الوطنية "nationalism"، قد أقصت النساء عن الجدل الدائر حول هذه المشاريع، حيث أن قضايا الاختلافات مثل الطبقة، الإثنية، والنساء لم تؤخذ بالاعتبار، وتم تجاهلها وإقصائها (Ozkirimli, 2000).

ويضيف (Ozkirimli 2000) مع بروز المشاريع الوطنية أكثر، وانخرط النساء ومشاركتهن الفاعلة في النضال الوطني، طُرحت موضوعة النساء وقضايا النوع الاجتماعي، على طاولة البحث لدى النسويات المختلفة خاصة في الثمانينيات من القرن الماضي.

وهنا لا يمكن تناول قضايا المشاريع الوطنية دون النظر للعناصر المختلفة التي تلعب وتشكل الهوية الوطنية، سواء الطبقة، أو التعليم، أو الإثنية، أو النوع الاجتماعي، وهذا الأخير تم إغفاله حتى لدى الباحثين وبعض الباحثات (Ozkirimli, 2000)). حيث ان الوطنية اعتبرت لوقت طويل ظاهرة ذكورية، وتتبع من ذاكرة وقمع وأمل ذكوري (Ozkirimli, 2000).

لقد برزت دراسات عديدة حول المرأة والمشاريع الوطنية أبرزها (Yuval-Davis(1997) (Rowbotham(1992);Jayawardena(1986)، والتي تناولت قضايا المشاركة السياسية للمرأة في هذه المشاريع، وقد تركز الجدل الدائر بين التوجهات النسوية المختلفة على عناوين رئيسية تتناول موضوعة العلاقة بين النساء والنضال السياسي والوطني، ضمن محورين: الأول يتعلق بقضايا تؤثر من داخل البنية كالمشاركة والفعالية، التمكين. والثاني قضايا تؤثر من خارج البنية كثنائية الخاص والعام، الثقافة والسياق عامةً. هذه المحاور تؤثر على النساء وتشكل عوامل مقرررة في المشاركة السياسية والقيادية للنساء في النضال الوطني،

وتشكل مدخل لفهم وضعية ومكانة النساء في الأحزاب السياسية لحركات التحرر الوطني. العرض التالي سيحاول التطرق لهذه العناوين بتفاصيل أكثر، ضمن المحورين السابقين داخل وخارج البنية:

المرأة والمشاركة السياسية:

أحد العناوين الرئيسية التي تؤثر على وضعية النساء من داخل البنية موضوعة المشاركة السياسية، حيث يشكل هذا العنوان مدخلاً للمحاور المختلفة والتي سيتم فيها فحص مفاهيم أساسية تساعدنا في تحليل مكانة المرأة ووضعيتها ضمن حركات التحرر الوطني.

المشاركة السياسية للنساء على مستويات السلطة العليا " القيادة السياسية الوطنية"، وفي مرحلة التحرر الوطني هي محور جدل بين التوجهات الفكرية المختلفة. في الوقت نفسه تعد إحدى أهم المواضيع التي تقف النسويات أمامها في جدلها حول تواجد النساء في الإطار العام - السياسي، ومدى فعالية هذا المشاركة وطبيعتها، هل هي مجرد الجندي المخلص " حارسة نارنا الأبدية" أم أن للمشاركة تداعياتها وفعاليتها على مستوى القيادة السياسية.

"يميل بعض المنظرين إلى فهم الدولة كمجموعة من المصالح، أي مشكلة من مجموع مصالح النساء والرجال والتي تحمل نقاط قوة وأيضاً نقاط ضعف" (Randall&Waylan,1998).

لقد كانت وما زالت الأطر السياسية وعلاقتها بالنساء مجال جدل طويل لم يحسم بعد، ولكن هناك توجهات مختلفة تقود هذا الجدل، علينا دراستها وتحليلها لكي نفهم موقع النساء في السلطة، وما هي عناصر القوة وعلاقتها التي تساهم في مشاركة النساء ونوع هذه المشاركة، أو الإقصاء عن المشاركة والأسباب وراء ذلك. وإذا كانت السياسة لدى البعض عبارة عن

مجال لممارسة علاقات القوة في المجتمع:

“Exercise of power in the public realm” (Bystydzeinski, 1992:1)

وهذا يتعلق بالأفراد المشاركين في عملية تشكيل "الحزب، الثورة، الدولة..الخ". فإن جزءاً أساسياً من علاقات القوة هي العلاقات الجندرية بين النساء والرجال المشاركين في هذا الإطار السياسي، وكجزء من علاقات القوة تشكل الأجندة النسوية داخل الإطار السياسي ك مجال لممارسة علاقات القوة (Bystydzienski, 1992:10). ولأجل فرض أجندة نسوية تبرز الضرورة لرؤية جندرية، وهنا ترى جورجينا وايلن ان علينا رؤية النوع الاجتماعي ليس فقط كعامل ينظم " Constitutive " العلاقات الاجتماعية المبنية على الاختلاف بين الجنسين، ولكن أيضا كطريقة في رؤية وتشخيص علاقات القوة، وبالتالي وجود النساء ضمن الأطر السياسية يؤثر ويتأثر في تشكيل السياسة، وبالمقابل السياسة تشكل النساء (Walyan, 1998).

وإذا كانت السياسة مشكلة من مصالح كل من النساء والرجال حيث علاقات القوة تلعب دورها في فرض الأجندة الجندرية في الأطر السياسية المختلفة، يكون علينا بالضرورة مناقشة بعض المحاور لهذه المشاركة السياسية، والعلاقات المؤثرة والمتفاعلة داخلها.

فعالية النساء "women activism" والبنية السياسية:

وهي قضية أخرى لها علاقة بالمحور الداخلي، حيث عد البعض أن هناك ارتباط بين البناء السياسي والفعالية السياسية، وان دراسة الفعالية أساس في تقييم مدى الحق في التواجد ضمن السلطة السياسية، وفي ما يخص النساء فإن مدى الفعالية في المشاركة بعملية البناء السياسي في مرحلة معينة منها مرحلة التحرر الوطني، يعكس نفسه على مدى مشاركة وتواجد النساء في إطار السلطة السياسية سواء في مرحلة التحرر او بعد إنجازه. وفي هذا الإطار تُطرح

فكرة أن الفعالية يمكن تقييمها من خلال تحين الفرص للمشاركة في عملية البناء السياسي، وهذه الفرص تساعد في تقييم فعالية النساء، حيث إن اختلافاً التوجهات والأنظمة والسياق السياسي القائم يعني اختلاف في عملية البناء، أي أن هناك عوامل مختلفة في السياقات المختلفة، مثلًا التلاوين السياسية، المجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية،... إلخ، وهذا كله مرتبط بالسياق العالمي وانعكاسه على محلية البناء السياسي. و بالتالي لا يمكن النظر لمشاركة النساء فقط " كرمز وطني " أو كخيار فرضته طبيعة المرحلة " التحرر الوطني"، وإنما النظر لفاعلية النساء يجب أن يؤخذ من خلال دراسة العوامل المختلفة، فاختلاف الأنظمة والبنى السياسية يعني اختلاف في شكل المشاركة السياسية (Waylan, 1998).

رؤيتنا للنظام "الإطار" السياسي تساهم في رؤية موقع النساء داخل هذه البنية، وفي حالتنا النوع الاجتماعي ضروري لرؤية ليس فقط العلاقات المنظمة للجنسين، وإنما أيضاً لرؤية وتشخيص علاقات القوة او مجموعة المصالح في الإطار السياسي (Waylan, 1998). وهذا يقودنا للسؤال حول علاقة البنية السياسية في الفعالية والمشاركة السياسية، أين تقع نقاط القوة، و اين هي محاور السيطرة ضمن البنية، وآليات المشاركة وكسر علاقات قوة سائدة ليست في صالح النساء.

تعرف (Waylen, 1998:8) المؤسسة كإطار للبناء الاجتماعي، القوانين، العلاقات، العادات، وهي أيضاً مكان للهرمية الجندرية، وهي لكل ذلك مكان للمكاسب البيروقراطية.

وإذا كانت المؤسسة السياسية مكان للهرمية الجندرية، فالتساؤل القائم هل الهرمية تعني العمل بنفس ذكوري، أم العمل لمصالح الرجال فقط؟

في هذه الهرمية للبنية تتصارع مصالح النوع الاجتماعي، ويأخذ كل من الرجال والنساء

باستخدام استراتيجيات مختلفة من أجل الحصول على مصالحهم، وتثبيت أنفسهم داخل المؤسسة السياسية، وهنا تعمل النساء على إيجاد استراتيجيات خاصة بها من أجل مقارعة ومواجهة مصالح الرجال في البنية (Randall, 1998:8).

بالمقابل توجه آخر في بحث علاقة النساء ومكانتها في المؤسسة السياسية، قائم على نقد الهرمية الجندرية، يعد أن علاقة النساء بالمؤسسة السياسية هي اعقد من مجرد الهرمية من أعلى إلى أسفل أو العكس، إذ أن العلاقة هي تبادل التأثير من الاتجاهين، ويمكن تشبيهها بدائرة فيها عناصر التأثير والتبادل معقدة ومختلفة مع العناصر الأساسية (Randell, 1998).

على صعيد آخر تبرز العلاقة بين البنية للإطار ومدى الفاعلية لأعضاءه، فإن علينا ان ننظر للبنية ككل متكامل من الداخل والخارج، حتى نفهم الفعالية السياسية للنساء، فالبنية السياسية تعمل على تصميم النساء على شاكلتها وايضا تضع القيود عليها، بالمقابل فإن النساء كعناصر فعالة تعمل على تغيير البنية وتصممها ايضا ضمن خياراتها، ومن هنا ضرورة رؤية النساء كفعالات من داخل وخارج البنية وكعوامل مؤثرة ومغيرة (Waylan, 1998).

أي ان ما يؤثر على حجم وطبيعة المشاركة بين الرجال والنساء هي مجموع العناصر والفعاليات المختلفة لكل منهما، وأيضا ما يحيط من إشكالات سياسية واجتماعية واقتصادية تؤثر على المؤسسة السياسية بمجملها نساء ورجالا. وهذه ترتبط ببعضها في علاقة جدلية، فكلما كانت مشاركة النساء اكبر كلما أدى للتغيير السياسي، وبالمقابل فإن التغيير السياسي يفسح المجال لمزيد من المشاركة للنساء خاصة في المواقع القيادية، هذا التوجه فتح المجال في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لمزيد من النضالات للمرأة)

(Craske, 1999:4).

البنية - الثقافة والطبقة:

يشكل هذا العنوان المفصل المركزي للعوامل المؤثرة من خارج البنية، على المشاركة السياسية للنساء فيها. حيث تتأثر هذه المشاركة وطبيعتها بالسياق الاجتماعي والاقتصادي القائم بما يحويه من علاقات وتقاليد وثقافة موروثية، وعلاقات إنتاج قائمة، هذه العوامل تتفاعل إما لصالح مزيد من الفعالية، أو تعمل لإقصاء النساء عن السياسة والنضال الوطني. وتعد شيلا روبنتهام (Rowbotham 1992:13) أن المشاركة السياسية والنضالية للنساء ضمن الإطار الجماعي كحركة التحرر مصممة حسب مصالح الأطر المؤسسية المتجذرة في البنى الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون فيها. وحيث الأبوية "البطيركية"، والرأسمالية "التصنيع" أقصت النساء عن الإطار العام في العالم الرأسمالي، بينما الكولونيالية والأبوية "ثقافة الرجال" هي مجال لإقصاء النساء عن المشاركة في النضال الوطني والسياسة، وهذا ينسحب عن الفرص المتاحة للتواجد في المواقع القيادية (Bystydzienski, 1992).

بينما ترى (Yuval-Davis 1997) -وهذه من المساهمات الجادة والرئيسية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للنساء بعلاقتها مع المشاريع الوطنية (ليوفال ديفيس وأنثياس - أن حركات التحرر مشاريع يبنى فيها الخطاب على أسس جنسية، وفيها تقاوم النساء التشكيلة الذكورية، بحيث تصبح "حركة المقاومة" في موقع جندي حساس ضمن بنية وثقافة المجتمع القائم. وتقتبس الكثير من الأدبيات المختلفة عن يوفال-ديفيس تعريفها لطبيعة المشاركة للنساء في المشاريع الوطنية، حيث ينظر لها من منطلق اثني، طبقي وطائفي.. الخ، ويبرز في هذا الصدد مشاركة المرأة في المشاريع الوطنية:

-إن النساء أداة لاستمرار النسل والأجيال، أي المحافظة على المجموعة الوطنية التي

تضمن بقاء المشروع الوطني التحرري.

-النساء هن أداة لإعادة إنتاج الثقافة الوطنية للمجموعة الوطنية، بمعنى هي التي تنقل

التراث الوطني الثقافي من جيل لآخر استكمالاً لكونهن أداة لاستمرار الأجيال.

- النساء مُعرِّفات للحدود الوطنية، بمعنى هن رمز في الخطاب الأيدولوجي المشكل

لحماية المشروع الوطني، أي أن النساء حاملات للثقافة الوطنية.

-النساء ليس فقط معرفات للحدود الوطنية وإنما مشكلات لها، بمعنى أن النساء لا

تشكل فقط أداة لاستمرار الأجيال وإنما أيضاً أداة لنقل السمات المشكّلة للمجموعة

الوطنية.

-النساء هن مشاركات في النضال الوطني، الاقتصادي، السياسي والعسكري.

ثنائية العام والخاص:

عنوان آخر في الأدبيات المختلفة~، والذي لا يخلو أي منها في تناوله هو ثنائية العام

والخاص، حيث تعكس اثر الثقافة المتجذرة في البنية المجتمعية، والتي تؤثر على الإطار

السياسي من خارجه في رسم حدود مشاركة النساء، وفي تحديد مضمونها. فنقوم البنية

الثقافية والمجتمعية بالتأثير على الإطار السياسي لتحديد أضيق لمفهوم الخاص والعام.

وكلما توسعنا في القراءة نجد أنها هناك نقطة محورية في النقاش، تتركز في أن الإطار

العام-السياسي، منذ عقود كان ولا يزال معرّفاً ومسيطرًا عليه من الرجال، وغالبا من الطبقة

العليا، والنساء يتم إقصائهن في الإطار الخاص المعرف بالبيت وعلاقات الجيرة والأصدقاء

حيث لا توجد سياسة (Bystydzienski, 1992:2).

إن تحول النساء من الاعتماد على الخاص نحو العام، من حيز العلاقة البيئية إلى حيز العلاقة في الحياة العامة والمساهمة الاقتصادية تحديداً، أعطى فعالية إضافية للنساء من أجل تحسين وضعهن في السياسي، حيث شكّلت المساهمة في الإطار العام مصدر قوة جديدة للتحرك والاحتجاج والتأثير السياسي (Waylen, 1998).

بالمقابل النقاش الآخر حول جدلية العام والخاص يظهر في العلاقة السياسية مع المؤسسة الرسمية سواء الدولة أو الحزب السياسي أو أطره التنظيمية... الخ. وضمن هذا التصارع يحتل الفكر الاجتماعي بما يحويه من مفاهيم وعادات وتقاليد وثقافة موقعه كآليات لإقصاء النساء من بنية المؤسسة بشكل عام، أو لسلسة من الإقصاءات الداخلية بحيث تحتل مواقع أقل في هرمية البنية.

هنا عملية الإقصاء تعيدها ليستر للنقاش حول مسألة إقصاء النساء من العام، وإن هذه تقسيمية العام/ الخاص وما يتبع، نقطة البدء في عملية الإقصاء من الحقوق المتساوية مثل المواطنة، العضوية الحزبية... الخ. (Waylan, 1998)، وإذا أخذنا المسألة بتفصيلية أكبر بعض الشيء ممكن القول بأن السياسي يعرّف كذكوري بمعنى أولى أو مبدئي، وهذا يجعل إمكانية دمج النساء في مجمل بنية المؤسسة السياسية تحديداً في أعلى الهرم، مسألة لها شروطها واستحقاقاتها الصعبة من قبل الرجال، فيتم تجاوز النساء (exclude) عبر نشاطات كثيرة تخص النساء دون الرجال، وتصبح وكأنها غير سياسية، مثلاً في لجان الإغاثة، أو اللجان الاجتماعية، وهذه إحدى الاستراتيجيات التي يستخدمها الرجال للإقصاء وللمحافظة على مصالحهم كما ذكرنا سابقاً، مع أنها قد تكون استراتيجية أيضاً صالحة بالنسبة للنساء حيث تستغل هذه النشاطات لزيادة الفعالية، وبالتالي خلق كتلة أو قوة داخل المؤسسة السياسية

تساهم في تحصيل مزيد من المكانة في الهرمية الجندرية (Waylan, 1998). وتضيف لهذا النقاش (Rowbotham, 1992) بأن مشاركة النساء في النضال الجماعي "الوطني" هي مشاركة مصممة حسب المصالح والأطر المؤسسية المتجذرة في البنى الاجتماعية الاقتصادية التي يعيش فيها كل من الرجال والنساء، وعليه فإن أية مشاركة للنساء في عملية النضال الوطني تساهم في إعطاء تفسير جديد لجدلية العام/الخاص، فالنضال الوطني يعيد تعريف الحدود لما هو "تقليدي" حول ادوار النساء ويخلق ثقافة جديدة، وهذا مهم في رؤيتنا لأهمية النضال الوطني ومشاركة النساء، لكن بالمقابل لا يلغي رؤيتنا حول إعادة تعريف ورسم الحدود، وهي مسألة تختلف حسب وجهة نظر النساء والرجال كل على حدى.

وفي هذا الإطار تحديدا تبرز مساهمة أخرى جادة من Maxine Molyneux تقول فيها حول مفهوم "مصالح النساء": "لأن النساء موجودات داخل مجتمعاتهن، عبر طرق مختلفة ومتنوعة، من بينها الطبقة، الإثنية، والنوع الاجتماعي، فإن المصالح يتم تصميمها لهن كمجموعة تتم بطرق معقدة وأحيانا متضاربة، وبالتالي يصبح من الصعب إن لم يكن مستحيلاً تعميم مفهوم موحد "لمصالح النساء" (Molyneux 2001:43). لذلك تقترح إطاراً بديلاً يساهم في فهم "مصالح النساء"، حيث تعتقد أن علينا أن نحدد كيف أن المجموعات المختلفة من النساء يمكن أن تتعامل وتتأثر بشكل مختلف وتتصرف أيضاً بشكل مختلف، حسب خصوصية وضعهن الاجتماعي - الطبقي، والهوية الخاصة بهن. بقي الإشارة أن Molyneux لا تنكر وجود مصالح أحيانا مشتركة للنساء، ولكن ليست كمصالح للنساء، وإنما تطلق عليها تعبير "مصالح النوع الاجتماعي".

المشاركة والتمكين:

هذا العنوان "المشاركة والتمكين" يشكل نقطة الترابط والتداخل بين المحورين: داخل وخارج الإطار السياسي، فبينما تعمل المشاركة على تمكين النساء وإعطائهن قوة في مواجهة العام، إلا أن السؤال الذي ينتصب هو حول مدى مساهمة البناء السياسي في إحداث تغيير على الخارج. إن تعد المشاركة في النضال الوطني المصدر الأساسي وضروري كاستراتيجية لتمكين النساء، ولها أهمية خاصة ضمن حركات التحرر في العالم الثالث، والتي ارتبطت بالتحرر الوطني والاجتماعي، بعكس أوروبا التي ارتبط النضال بالحركات الاشتراكية. وقد استخدمت النساء آليات مختلفة للمشاركة والفعالية، إما عبر المشاركة المسلحة المباشرة وهذه إحدى الأشكال المميزة في العالم الثالث، وإما عبر العمل المؤسسي والشبكات الاجتماعية وغيرها (Bystydzienski, 1992:7).

وتضيف هنا (Molyneux 2001) أن مشاركة وفعالية النساء في السياسة جيدة، ولكن غير كافية للتمكين، إذا ما كان غائبا عن المشاركة سياسات تغييرية وشروط مادية داعمة لعملية المشاركة، بمعنى لا يكفي إشراك النساء في الإطار السياسي، بل وعلى هذا الإطار أن يحمل توجهات وسياسات تعمل على إحداث تغيير في الرؤية التقليدية للمرأة، وتقسيما العام والخاص، وطبيعة مشاركتها، وتجاوز المفهوم الجنسي أي كونها إمراة وأدوارها التقليدية المرتبطة بذلك في عملية المشاركة ورسم الأدوار والسياسات، لأجل إحداث تمكين حقيقي.

وإذا جاز القول أن المشاركة السياسية يمكن فحصها من خلال زيادة مشاركة المرأة كعضوات في الأحزاب، وفي الانتخابات والعمليات الديمقراطية المختلفة، فإن قياس تمكينها من خلال دخول النساء لمواقع صنع قرار عليا في الأطر والمؤسسات السياسية المختلفة مليئة بالصعوبات، وهي ما زالت مجالات محتكرة للرجال، ما يضع علامات استفهام حول مفهوم

التمكين السياسي (Molyneux 2001).

المرأة الفلسطينية والمقاومة- عرض للأدبيات:

في محاولة لاستعراض ما كتب حول المرأة الفلسطينية والنضال الوطني، نجد المكتبة غنية بالكتابات والدراسات، ولكن في الوقت نفسه هناك إشكالية في بعض العناوين ذات العلاقة في الموضوع، وفي استعراض المراحل التاريخية المختلفة، حيث ركزت الأدبيات المختلفة (Amal Kawar 1996، Eileen Kuttab 1993، (Islah Jad 1990) على المرأة الفلسطينية بشكل عام وأهمية مشاركتها النضالية، وقد أخذت النساء في الدراسة تبعا لنشاطهما كنساء في الثورة ضمن المؤسسات والأطر النسوية، خاصة فيما يتعلق بالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وتم التركيز حول النساء كفاعلات في الإتحاد العام، وكأن الدراسات المختلفة عملت على إقصائهن من العام " المقاومة". بالمقابل فقد تناولت الأدبيات في مرحلة لاحقة، وتحديدًا مع بداية التسعينيات وضع المرأة الفلسطينية من زاوية أكثر تحليلية وجندرية (Jad 1990, Hasso 1993, Kuttab 1993, Abedelhadi 1998,) Sayigh 2002 (Peteet 1991).

إلا أن هذه الكتابات غلب على بعضها الطابع السردي للأحداث والتاريخ أكثر من النقد التحليلي، وأيضًا غاب عنها بقوة رؤية المرأة كفرد لا كجزء من حركة نسوية، أي فيما يتعلق بوجودها كفرد ضمن الهرمية التنظيمية للمقاومة، وقد وردت إشارات (Sayigh 1998) Peteet 1991، Kawar 1996، Kuttab 1993، Jad 1995، 1990) لوجودها كفرد في

التركيبية القيادية للمقاومة. وقبل الولوج لمزيد من التفاصيل لا بد أولاً أن نستعرض دراستين لا يمكن القفز عنهما بل وتشكلان مرجعاً للدراسات الحالية، لدى دراسة وتحليل وضعية المرأة الفلسطينية في النضال الوطني. وهما دراسة خديجة أبو علي (1975)، ودراسة غازي الخليلي (1977)، اللتان شكلتا أول الدراسات النقدية الجدية للمرأة الفلسطينية والمقاومة، وقد تناولتا وضع المرأة في المقاومة بالنقد والتشريح، وشكلتا بتقديري رؤية جندرية نقدية متقدمة إلى حد ما، خاصة إذا تم أخذ الدراستين في سياقيهما التاريخي، حيث لم يكن في تلك المرحلة بعد رؤى وتوجهات نقدية واضحة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في النضال على المستوى الفلسطيني.

ما يميز كتاب خديجة أبو علي (1975) انه حصيلة دراسة ميدانية قامت به الباحثة لكوادر المقاومة، وليس مجرد أفكار صيغت كيفما اتفق، ويحتل الاستعراض النظري مكانة جيدة في الدراسة الجديرة بالقراءة، لما تحويه من استعراض لجذور اضطهاد المرأة، وأخيراً فإن الدراسة لم تكن مجرد تسجيل لأحداث، وإنما توثيق للجديد الذي أحدثته المقاومة عبر مشاركة النساء في النضال الوطني، والذي عنى حسب الكاتبة تحدي للبنية القائمة وضرورة لإحداث التغيير، وأخيراً تخلص أبو علي لجملة من الاستنتاجات: ان المرحلة- المقاومة (1967-1971) هي محطة نوعية وتشكل فرصة للتغيير المجتمعي ولإحداث قفزة بوضعية المرأة، ورغم هذه المشاركة إلا أن " عدم تبني الثورة لقضايا المرأة في المجتمع، كان له دور كبير في إبقاء تجربة المرأة النضالية تراوح في مكانها" (أبو علي، 1974: 161).

أما غازي الخليلي (1977) في دراسته، وهي أيضاً دراسة ميدانية، تُقدم رؤية أخرى جديدة ناقدة لموضوعة المرأة في المقاومة، ومحاولة جيدة لوضع بعض التشخيص للحالة القائمة في

حينه، أي بعد عشر سنوات على الهزيمة وانطلاق المقاومة، يتعرض الخليبي في دراسته لأهمية المشاركة النضالية للمرأة في المقاومة والشوط الذي قطعتة في العشر سنوات الأولى بعد العام 1967، ويركز حول الإشكاليات التي تعيق المشاركة الأوسع للنساء من حيث تأثير البنية المجتمعية، التي تقف حائلاً لوصول النساء، وأيضاً لعدم تمكن حركة المقاومة من إيجاد تعريف محدد لطبيعة النضال الوطني، بمعنى هل هو نضال تحرري أو تحرري ديمقراطي، ويشير إلى الاختلاف بين التنظيمات فيما يتعلق بمشاركة المرأة والكفة تميل لصالح اليسار، ويؤكد أن نضال وفعالية النساء هو الذي وضعهن على خارطة النضال الوطني. وينتقد الخليبي أخيراً التنظيمات وغياب البرامج الواضحة لقضية المرأة، وأفق القياديين المحدود والذي يحول دون تطور جدي على وضعية المرأة.

لقد قدمت الدراساتين الجديد فيما يتعلق بتحليل وضعية المرأة ارتباطاً بالتنظيم الذي يتواجدن فيه، وبالتالي لم تضع الدراسات التنظيمات في سلة واحدة فيما يتعلق بالعلاقة مع المرأة. أما ما افتقدت له الدراسة فهو التعرض للنساء في قيادة التنظيمات، والذي لا يعد نقيصة أو يقلل من أهمية الدراسات اللتين جاءتا في سياق تاريخي عنوانه وألويته الأبرز والملحة ضرورة مشاركة النساء في المقاومة، وهذا ما تتطرق له الدراساتين.

أما الأدبيات المختلفة الأخرى فقط تنوعت وتقاطعت في الوقت نفسه، وفيما يلي نتعرض لأبرز العناوين والقضايا التي طرحتها الأدبيات المختلفة فيما يتعلق بالمرأة الفلسطينية والنضال الوطني:

تعد (Kawar 1996) واحدة من الذين نظروا للخط الرسمي - الخطاب الفتحاوي - إن جاز التعبير، حيث تعتقد أن القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية اختارت طريقاً مساومة

للبنية المجتمعية التقليدية، ولم تشأ الخوض في عملية مواجهة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في النضال، وهي تبرر وتتفهم موقف القيادة " يعود عدم تمكن القيادة الفلسطينية من صياغة برنامج عمل سياسي يشمل قضية المرأة إلى الامتناع عن إثارة البنى الاجتماعية ببرنامج راديكالي قد يؤدي إلى التشرذم، وبالتالي استنزاف إمكانيات المنظمة السياسية والاقتصادية المحدودة" (Kavar, 1993:57)، ويعلق على ذلك مكاوي (2002) بأن الحقيقة التي تتجاهلها قعوار هي أن قضية المرأة الفلسطينية وموقف الثورة (الذكورية) منها كانت دائماً عرضة للمساومة بين القيادة اليمينية والبنية المجتمعية التقليدية القائمة في المجتمع الفلسطيني. وتؤكد على ذلك (Sayigh(1993) بأن المقاومة الفلسطينية تعاملت بحذر شديد مع النساء حيث أشركتهن بالنضال، ولكن بمواقع اقرب لأدوارهن التقليدية من خدمات اجتماعية وتمريضية واحيانا القتال، وذلك تحت عنوان ان القضية الوطنية اهم من القضية الاجتماعية. وفيما يتعلق بالبنية القيادية، تعتقد (Kavar(1996) أن النساء أخذن الفرص، وأنه من البدايات كانت هناك قيادات مثل "أم جهاد" في قيادة مؤسسة اسر الشهداء، و"أم ناصر" (مديرة مكتب عرفات) وهو تشجيع من القيادة الفلسطينية للنساء، رغم أنها تعتقد أن أم جهاد وصلت على ما هي عليه لأنها زوجة خليل الوزير "أبو جهاد"، مضيئة لتعريفها للقيادة النسوية، من يتواجدن ضمن مؤسسات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وهذا يعد إنجاز للمرأة الفلسطينية، وهنا تُقضى وتختزل قعوار مكانة المرأة في القيادة بعيدا عن القيادة الرسمية للمقاومة.

وهذا كله قد يعود حسب (Sabbagh(1993) للرؤية التقليدية للمرأة لدى القيادة الفلسطينية ممثلة بياسر عرفات، حيث يرى المرأة الفلسطينية "حامية نارنا الأبدية، وأم الشهداء"، وان وجود النساء والمواقع المحددة فيها وحجمها كله بيد عرفات، وقد تدخل عرفات في التركيبة

القيادية النسوية لصالح قيادات تقليدية على حساب القيادات الشابة الراديكالية (Sayigh(1993) ، وهذا ما تؤكد عليه (Abedelhadhi(1998 حيث تعتقد أن القيادة الفلسطينية، كانت تقليدية برؤيتها للمرأة الفلسطينية رغم المشاركة الواسعة لها، والتي لم تحدث أي تغيير جدي على علاقات النوع داخل المقاومة. أما (Jad(1995 فتعتبر أن القيادة الرسمية اختزلت النساء، وأقصت وجودهن تحت شعارات منها " تحرر المرأة مرتبط بتحرر المجتمع"، او "معا نحو التحرير"، وهذا أقصى النساء عن المواقع القيادية من لجان مركزية وتنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، واقتصر تمثيل النساء داخل المجلس الوطني على الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

بالمقابل، برز توجه آخر حاول أن يرى كل من الرجال والنساء وموقعه في النضال الوطني، حيث ترى (1992 Glavanis) أن الأساس في تشكل الأطر النسوية والمشاركة العالية للنضال هو ارتباط الإطار النسوي بالحزب الأم في المقاومة، وتعزو ذلك لأوليات التي وضعها كل من الرجال النساء " الفلسطينيين للنضال الوطني وهو "حق العودة وتقرير المصير"، وبالتالي تقول أن الأطر النسوية كانت تقليدية في برامجها، واكتفت بأولوية النضال الوطني، ولم تعط بعد نسوي في توعية النساء، وتضيف (1993 Sayigh) حول علاقة النساء بالتنظيمات، بأن النساء ناضلن للوطن ومن هنا كان ارتباطهن بالتنظيمات، ونادرا ما كانت تنفصل النساء عن التنظيمات لموقف نسوي، وإنما لتغير في القنوات الوطنية. أما (1991 Peteet) فتعتقد أن الرجال استخدموا الأفكار والأدوار التقليدية في سبيل حشد الجماهير، والنساء جزء من هذه الجماهير، وبالتالي حتى الخطاب الموجه للنساء للمشاركة في النضال كان بمفهوم تقليدي. والنساء على الجهة الأخرى إما عملن في نطاق الأدوار

التقليدية مثل رعاية اسر شهداء، وإنشاء حضانات، او كسر الحاجز التقليدي للنوع الاجتماعي والتحقن بالجناح العسكري للمقاومة.

ورغم نقد المقاومة كبنية تقليدية، من أنها ساومت أحيانا البنية المجتمعية القائمة، إلا أن الكثير من الأدبيات تتفق بان المقاومة شكّلت حالة متقدمة عن ما هو قائم في البنية المجتمعية، وأعطت دفعة وقوة للنساء على حساب البنية البطريركية، في هذا الصدد تعتبر Al-Haj (1992)) أن المقاومة فتحت المجال لتحدي البنية التقليدية البطريركية القائمة، وأعطت فرصة للنساء للتواجد في الإطار العام، وبالتالي المقاومة ساهمت بإحداث تغيير إيجابي في وضعية المرأة، وبهذا تتفق كتاب مع ما سبق، ولكن تحاول تأطيره نظريا بحيث تعتقد أن المقاومة تعيد النظر في ما هو قائم، وهي عملية تقييم للقيم التقليدية الإجتماعية -الاقتصادية، وتختلف حسب الجماعات والطبقات المختلفة، وفي الحالة الفلسطينية، فإن النضال الوطني عمل على إخراج النساء من الخاص إلى العام متحدياً البنية القائمة (1993) Kuttab. بحيث تم خلق ثقافة جديدة بعيدة عن ثقافة العشيرة والقبيلة والقرية وشعارها " العرض قبل الأرض " إلى " الأرض هي العرض " (1993) Peteet)، وهذا انعكاس لما أحدثته المقاومة على المفاهيم التقليدية تجاه المرأة.

في مقابل ما شكّته المقاومة من فرصة للنساء للخروج للحيز العام، فقد شكّلت الفعالية النضالية واندفاع النساء للمشاركة النضالية، إمكانية لمركمة التجربة والخبرة والوعي لتجاوز الحالة التقليدية كما ظهر أعلاه نحو بلورة أوضح لنضالهن ووعيهن النسوي. وقد كانت الانتفاضة الفلسطينية أي بعد عقدين من انطلاقة المقاومة الفلسطينية، فرصة في دفع النساء نحو مزيد من المشاركة، ووعي أكبر لأدوارهن وتحدي الأولويات النضالية والاجتماعية،

حيث اخذ الربط بين الوطني والاجتماعي بالوضوح اكثر، وهذا وضعهن على خارطة السياسية (Dajani, 1994). وقد تصاعدت بالانتفاضة الأولى (1987) أصوات النساء، وتحديدًا اليساريات منهن، تجاه طرح القضايا النسوية بعمق أكبر على الأجندة الوطنية (Hilterman, 1998).

أيضاً مراحل المد الوطني وحالات الصراع المباشرة مع الاحتلال، حيث تندفع النساء بقوة للمساهمة في النضال الوطني (Sayigh, 1993)، ساهمت في تقليص، وأحياناً اختفاء، تقسيم العمل الجندي في المقاومة، مثال معركة الدفاع عن بيروت 1982، والانتفاضة الفلسطينية 1987، حيث الحاجة لكل الطاقات تقصي الأدوار التقليدية لصالح المشاركة النضالية المطلوبة بشدة (Peteet, 1991).

وتوسع (Jad, 1990) مفهوم المشاركة النضالية حيث مشاركة المرأة في مختلف أشكال النضال زاد من مساهمتها ومشاركتها في النضال، مثال ذلك عدد الارتفاع في عدد الأسيرات الفلسطينيات، إلا أن جاد تخلص للقول بأن هذا الازدياد في المشاركة لم يكن كافياً في إحداث تغيير في المضمون، أي الوصول للمواقع القيادية في المقاومة، بعكس السجن فهو يعطي أولوية وتمكين أكبر للرجال في الوصول للمواقع القيادية ((Frisch, 1993). إلا أن جاد تميز بين الأطر المختلفة كما هو الحال لدى أبو علي، وهنا حسب Jad فإن اليسار ساهم أكثر في توسيع مفهوم المشاركة وإعطاء مضمون من خلال الأطر النسوية اليسارية، حيث تواجدت شعارات وأجندات نسوية خاصة بالمرأة تطرقت لمواضيع كالمساواة، ولكن تنتقد هذه الأجندات بأنها أغفلت أو لم تتطرق للكثير من قضايا النوع الاجتماعي، وأخيراً تم تسخير هذه الأطر لاستعراض حجم التنظيمات (أبو علي 1975 و Jad 1990). وتضيف (Kuttab, 1999)

(3) إلى أن التنظيمات لم تعنى بأجندة جندرية واضحة، وجندت نساء الطبقة الوسطى ولم تعط أبعاداً أخرى للعلاقة مع النساء، وهذا انعكس داخل الأطر النسوية التي تبنت الأجندة الوطنية أكثر منها الإجتماعية.

وتصل كتاب للاستنتاج التالي: " التطور في وضعية المرأة وكادرها الناشط، حيث وصلت لمرحلة الاعتراف الوطني على المستوى العام، من الضروري أن يترجم بالتواجد على مستوى القيادات السياسية، للأسف في الحالة الفلسطينية لم تصل النساء للوضعية القيادية المناسبة، وذلك بسبب تردد الحركة النسوية عن طرح رؤيتها وفعاليتها على طاولة النقاش الوطني" (Kuttab, 1993:72)، وبالتالي كل التضحيات الكبيرة والمشاركة الواسعة لم تحدث تغيير جذري في التركيبة التقليدية للقيادة الفلسطينية. وتؤكد على ذلك (Sayigh) بأن حركة المقاومة لم تعطي حرية كافية للنساء للمساهمة بقوة في صنع القرار، وبالتالي لم توصلهن لهذه المواقع القيادية.

الداخل والخارج:

يبدو أن لا مناص للحديث عن ثنائية الداخل والخارج في حركة المقاومة، ورغم شعارات الوحدة الوطنية ووحدة الشعب الفلسطيني السائدة في الخطاب الرسمي، إلا أن الظروف الموضوعية لكل من الداخل والخارج، فرضت تفاعلات واستحقاقات نضالية مختلفة، وإن كان القرار السياسي واحد بحكم المرجعية المركزية الأخيرة لكل تنظيم بشكل خاص، وللمقاومة بشكل عام عبر منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا بدوره له انعكاس على المرأة ويظهر ذلك بالأدبيات التي عالجت موضوع المرأة الفلسطينية والنضال الوطني، فقد عُدَّ العمل العسكري من أصعب المهمات التي يمكن للنساء أن تمارسها، وفي لبنان كان استحقاقه

صعباً، وقد فرضت ظروف صعوبة على النساء في التدريب وحمل السلاح (Sayigh 1993)، ولكن النقطة الأهم التي تطرحها (Sayigh 1993) بالفرق بين الداخل والخارج هي في كيفية تعاطي المقاومة مع قضية المرأة. تقول في الخارج كان هناك عمل علني ولم تقع التنظيمات بتوتر السرية واستحقاقاتها، ما خلق حالة هدوء واستقرار انعكس حتى على القضايا المركزية مثل قضية المرأة، بعكس الداخل فقد افرز العمل السري، والأطر النسوية المختلفة حالة من الجدل وطرحت قضية المرأة بقوة على أجندة المقاومة في الداخل. وهذا يعزز ما ذكرته Hilterman حول الداخل ومبادرة اليسار في طرح قضايا المرأة.

وتبقى جدلية الداخل والخارج مسألة شائكة تحتاج لعنوان نقاشي خاص بها، ليس هنا مجاله. وأخيراً، فإن ما عالجه الأدبيات للسياق المحلي الفلسطيني، وما لم تعالجه، سيكون موضع دراسة، وبالتحديد مجالاً للتعامل معه في دراستي، والتي سيعالجها الفصلين القادمين.

الفصل الثاني

منهجية البحث:

سيتم فحص أسئلة الدراسة وفرضياتها، عبر آليات البحث الكيفي، والذي يعطي بعداً تحليلياً ويتعمق أكثر في العلاقات والآراء المختلفة للفئة المستهدفة، والتي لا يمكن بحثها عبر الأرقام. علاقات النوع وتشابكها على المستويات السياسية والاجتماعية والفكرية، تحتاج إلى تحليل لمضمون تلك العلاقات، والتي من خلالها يتم التعرف على التفسيرات المختلفة للعلاقات، وللمحيط حولنا، من خلال المشاركين في هذا المحيط أنفسهم (Bryman, 2001). أيضاً يعد البعض أن البحث الكيفي يحمل بعضاً من الحس النسوي " feminist sensitivity"، فهو يضع المرأة في مركز الدراسة، فيما تجاهل النساء فهو بالمقابل يلقي الضوء على التجاهل ومصادقية البحث (Bryman, 2001).

المقابلات

تشكل المقابلات المصدر الرئيسي للبحث، والتي منها تتشكل مادة التحليل الأولى. أيضاً سيتم جمع المادة المعلوماتية للبحث من خلال الأدبيات المختلفة التي تحدثت عن حركة المقاومة ومشاركة المرأة الفلسطينية فيها، وهذه تشكل أداة لتوجيه الدراسة وللمقارنة مع النتائج البحثية الميدانية.

أما المقابلات فهي من نوع المقابلات المعمقة، والتي ركزت لفحص الموضوعات الأساسية التي يتم بحثها، وهذه الطريقة من المقابلات ضرورية في دراستنا لأنها تساعد على معرفة مزيد من التفاصيل حول فرضيات البحث، وارتباطها بتجربة الفرد الذي تتم مقابلته، وتعطي مجالاً من الحرية للمبحوث أو المبحوثة في التعبير عن آرائه، وهذا يعطي مجالاً للتدقيق في المعلومات ومقارنتها، وفي تجانسها، وفي طرح القضية المركزية، وحولها سلسلة من القضايا

الفرعية التي تسهم في البحث والإجابة على تساؤلاته. أيضا اتخذت المقابلات منحى التأريخ الشفوي للأشخاص المبحوثين، وهذا ساهم أيضا في تقييم الأفراد وتوجهاتهم، وليس فقط في استعراض أحداث وتسجيل تصريحات حول تاريخ، خاصة وان الدراسة تعالج فترة انتهت تاريخيا، ونحن نعيش في فترة أخرى، وهي ليس تغييراً زمانياً فقط وإنما أيضا تغيير سياسي - "خطابي" مختلف. وبعض المبحوثين والمبحوثات أنفسهم حدث تغيير على مساراتهم النضالية والسياسية وفي قناعاتهم، بمعنى إما تغيير في الموقع القيادي، او التنظيم السياسي، او في ترك العمل الوطني، أو في التغيير الذي أصاب التوجه الفكري.

تم إجراء المقابلات جميعها في رام الله في الفترة بين شهري كانون الأول /2003 وشباط /2004، وذلك بناء على رغبة المبحوثين والمبحوثات أنفسهم، بسبب العمل والسفر او بسبب الارتباطات الشخصية، وكانت المواعيد والأماكن تحدد بناء على طلبهم، في محاولة مني لإعطاء قدر اكبر من الأجواء المريحة للمقابلة، إسهما للاقتراب من المصادقية في المقابلة.

وقد تم تنفيذ المقابلات في أجواء ودية، خاصة بحكم العلاقة الاجتماعية والوطنية للبعض مع الباحثة، وسجلت جميعها باستثناء مقابلتين وذلك لعطل في آلة التسجيل مع بداية المقابلة، فيما تراوحت مدة المقابلة بين 45 دقيقة على الأقل، و 90 دقيقة على الأكثر، رغبة لدى البعض بمزيد من التوضيحات. جميع المبحوثين وافقوا على تعريف أنفسهم بالاسم الشخصي، باستثناء 2 فضلوا عدم ذكر الاسم الصريح لاعتبارات تتعلق بهم، وسيتم الإشارة إليهما بأسماء مستعارة.

وقد تعمدت في ترتيب المقابلات أن تتنوع تنظيميا حتى أستطيع إدخال بعض القضايا الناشئة عن المقابلة، والحصول على ردود سواء على مستوى الفصيل نفسه أو على مستوى الجميع.

ونسبياً نجحت في الحفاظ على الترتيب.

المقابلات جميعها اعتمدت دليل أسئلة معدة مسبقاً، ومرتبطة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، بحيث تبحث المقابلة في القضايا المركزية ومن زاوية الرؤية التنظيمية، والموقف من القضايا الوطنية والاجتماعية، وجميعها ضمن رؤية جندرية. لقد تعمدت إضافة أسئلة حول القضايا المستجدة أثناء المقابلات، ومن أسئلة معينة لها علاقة بمكانة المبحوث وتجربته الخاصة، ولها علاقة بالدراسة، وذلك لعدم تحويل دليل المقابلات لموضوعة تقنية بحتة، لأن ذلك يمنع إمكانية استكشاف ما هو جديد في العلاقات وكذلك المضامين الجديدة، وهذه لا يمكن أن تبرز إذا ما اضطر المبحوث والمبجثة للإجابة على أسئلة محددة ومعدة مسبقاً فقط، وهذا يخالف كما هو معروف مفاهيم البحث الكيفي التي تركز على العلاقات وما وراءها (Flick, 1998).

أما بخصوص النساء المبحوثات فقد كان هناك سؤال استهلاكي للمقابلة يبيح للمبحوثات التعريف عن أنفسهن وتاريخهن النضالي بالشكل الذي يرتأينه، وأن يُضِنَّ الجوانب التي يُردنها من تجربتهن، وهذا يعطي إمكانية للتحليل لإضافة جوانب وقضايا قد تكون غائبة عن الباحثة، وأيضاً يعطي تعريف للمفاهيم المختلفة من خلال المبحوثات (Soiri, 1996).

أما أبرز القضايا التي احتواها دليل المقابلات، والتي ستشكل عناوين التحليل المركزية فهي: قضية الوطني والنسوي- الاجتماعي في برامج وممارسة وآليات عمل الفصائل ومنظماتها النسوية، أثر البنية الاجتماعية على مكانة المرأة في التنظيم، دور الكفاح المسلح في تحفيز وتوسيع المشاركة النسائية القيادية، أثر التركيب التنظيمي للفصائل في تحفيز أو أعاقه تسلم المرأة للمواقع القيادية، اثر الممارسة الديمقراطية في التنظيم على فرص المرأة لاحتلال

مواقع قيادية، كيف رأت النساء مشاركتها وموقعها داخل التنظيمات، كيف تحلل النساء إشكالية العلاقة مع التنظيمات، وما هي الآليات التي استخدمتها النساء لتعزيز مواقعها تنظيمياً. يضاف لكل ذلك -كما أشرت سابقاً- سؤال مفتوح يترك للمبحوثين والمبحوثات الإجابة عليه لتعريف أنفسهن وأسباب انخراطهن في النضال الوطني واختيار تنظيم معين.

تحليل المقابلات:

تم في البداية تلخيص المقابلات، أثناء وبعد المقابلات، لتحديد العناوين والقضايا الأساسية، والتحليل اعتمد على اختيار مجموعة من القضايا المركزية التي تم استخلاصها من المقابلات، وكانت على شكل عمودي ضمن الفصيل الواحد، وافقي ضمن الفصائل مجتمعة، وجغرافياً ضمن حدود الداخل والخارج. هذه الآلية في تحليل القضايا تساهم في تأطير الدراسة ضمن سياق الفرضيات والأسئلة أولاً، وثانياً تساهم في إبراز أية قضايا مستجدة من المقابلات ومن الضروري التنويه إليها أو دراستها. أية أن ذلك يعد كملخص: لتبويب، تنظيم، جمع القضايا، وأيضاً لحصرها (Flick, 1998). والأهم استخدام فكرة التحليل على أساس تحديد القضايا الأساسية في النقاش، كأسلوب يفيد هذه الدراسة تحديداً، حيث اختيار القضايا يعطي إمكانية لمقارنتها مع المجموعات المختلفة المستهدفة في البحث (Flick, 1998: 189)، وفي حالتنا فإن التحليل على أساس القضايا يساهم في معرفة الاختلاف أو التقارب بين فصائل المقاومة المختلفة حول القضايا المطروحة.

العينة:

تم إجراء مقابلات مع مجموعة من القياديات والقياديين على مستوى فصائل التنظيمات، وقد كان من الضروري لموضوعية البحث ولمصداقيته اختيار العينة من الرجال والنساء وذلك

لمعرفة الآراء المختلفة حول نفس الموضوع المطروح، وهذا يمنح عمقاً أكبر للتحليل، خاصة أن الموضوع يمس بشكل جوهري علاقات النوع وانعكاسها على الصف القيادي. وتم تعريف المرتبة القيادية من خلال المراتب الرئيسية الأولى: مكتب سياسي، لجنة مركزية، قيادة فرع [الأرض المحتلة، لبنان، سوريا]، مع اختلاف التسميات بين الفصائل اليسارية وفتح لذات الموقع.¹

وبالتالي اختيار العينة كان محدد مسبقاً ضمن إطار محدد (المرتبة القيادية)، والمعني بها سياق البحث وأسئلته، حيث يهدف التعرف على آراء الأشخاص اللذين صنعوا التجربة التنظيمية، والسياسات المختلفة للفصيل سواء على المستوى التنظيمي الداخلي، أو المساهمة في حركة المقاومة فكرياً ونضالياً.

لقد شملت العينية 16 مقابلة منها 9 مقابلات مع نساء و 7 مقابلات مع رجال، منهم 8 أشخاص (5 نساء و 3 رجال) عاشوا التجربة من بداياتها إلى نهاياتها، إما كقياديين وقيادات أو تدرجوا في السلم التنظيمي حتى وصلوا المواقع القيادية، والبقية منهم من دخل التجربة التنظيمية واحتلوا مناصب قيادية في إحدى المفاصل المركزية في الفترة الزمنية التي تشكل نطاق البحث. إضافة إلى أن 5 منهم من التشكيلات القيادية في الخارج (3 نساء ورجلين)، جميعهم حالياً يسكن منطقة رام الله باستثناء قيادية واحدة تسكن في غزة.

الوصول للعينة لم يكن صعباً لعدة أسباب:

وجود كباحثة في منطقة رام الله يعني التواجد في مركز النشاط السياسي، وبالتالي وجود

1 اللجنة المركزية لدى الجبهتين الشعبية والديمقراطية تعادل المجلس الثوري لدى فتح، فيما المكتب السياسي عندهما يعادل اللجنة المركزية لفتح، أما ما يسمى الداخل عند الجبهتين (الفرع والإقليم) فيدعى بالقطاع الغربي لدى فتح. وقد تعرضت هذه التسميات لبعض التغيير خلال السنوات الأخيرة.

كمية من القيادات المتمركزة فيه اتاح لي سرعة الوصول للعينة وإجراء المقابلات. وبحكم تجربتي داخل حركة المقاومة، لدي إطلاع إلى حد كبير على التشكيلة القيادية للفصائل، ما ساعدني في اختيار عدد كبير من أفراد العينة، وقسم آخر تم تعريفه عليه أيضاً بحكم علاقاتي مع حركة المقاومة، وهذا تحديداً في الجزء الذي يتعلق بالأفراد اللذين احتلوا مواقع قيادية خارج فلسطين وفي بدايات التجربة.

قضايا إشكالية ومنهجية:

رغم محاولات الوصول لأفضل النتائج البحثية، إلا أن الأبحاث المختلفة تتعرض لإشكالات وصعوبات على أرض الواقع، ما يمكن أن يمس مصداقية البحث ومدى الإمكانية لتعميم نتائجه، لذلك يعد هذا الجزء مهماً وأساسياً لتبرير كيفية التعاطي مع مختلف الإشكالات التي تبرز، وتجاوزها لصالح البحث، وعليه سأحاول إبراز أهم القضايا المنهجية وكيف تم التعامل معها:

من القضايا التي بحثتها النسويات المختلفة مدى انعكاس تجربة الباحثة في تفسير المبحوثين، خاصة إذا ما تماثلت الباحثة سياسياً مع بعض المبحوثين والمبحوثات، حيث يعتبر تفسير المبحوثين مسألة سياسية، وبالتالي ضرورة توضيح الهوية الفكرية والمعرفية للباحثة، والتي عليها تحديد هذه الهوية لضمان انعكاس ايجابي للقضية المبحوثة (Reay, 1996)، وبالتالي إحدى القضايا التي شكلت مصدر قلق لي هي مدى ارتباط الدراسة بتجربتي وتوجهاتي الشخصية، والتي ممكن أن تفرض نفسها على سياق البحث والمقابلات بالدرجة الأساسية، وهذه المسألة بتقديرى كانت سلاح ذو حدين، من جهة تشكل مصدر معلومات وفتح آفاق للحصول على المعلومات وحتى إمكانية فحص مصداقيتها، ولكن من جهة أخرى قد تشكل

انحيازاً لصالح تجربتي، وقد حاولت تجاوز المسألة بشقيها، عبر استخدام المعرفة المسبقة بالقضايا المطروحة لإيجاد مداخل وأسئلة قد تكون مفيدة للدراسة، وبالمقابل صياغة فرضيات وأسئلة والتزام الخطوط العريضة لها كضابط لأي انحياز هنا أو هناك، يمكن أن يمس منهجية الدراسة ومصادقيتها.

إن المعرفة المسبقة والعلاقة ما بين الباحثة ومجتمع البحث تعد ضرورية لكسر حاجز الجمود بين الطرفين، وأيضاً تساهم هذه المعرفة باختصار بعض الأسئلة وتقليل المسافة للأسئلة الضرورية والتي تعد من صلب البحث، حيث لا يعود هناك ضرورة للدخول في مقدمات، أو محاولة اختبار الخلفيات القادم منها المبحثين والمبحوثات، وتساعد في فهم أعمق (Reinharz, 1992)، وهذه المعرفة السابقة لمعظم المبحثين شكلت مصدر قلق على موضوعية الإجابات والتفاعل، وهذه حاولت تجاوزها من خلال التعريف منذ اللحظة الأولى للمقابلة بدراستي وما أقوم به، وإعادة التأكيد بشكل مباشر أو غيره على أكاديمية الدراسة.

تعد ذكريات الأفراد سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى الرسمي حول التاريخ السابق محددة مسبقاً بالظرف والوضع السياسي الذي يعيشونه حالياً) (Swedenburg, 1995)، وكون الدراسة تغطي فترة زمنية سابقة، ولها مدلولات سياسية وشخصية مختلفة أشرت لها في مقدمة الدراسة، علينا الأخذ بالاعتبار أن المعلومات تؤخذ في سياق زمني آخر، ما يعني أن الأشخاص المبحثين قد ينظرون للمسألة بطريقة مختلفة الآن عما كانت عليه في حينها، وهنا قد تتعكس التجربة الشخصية الحالية على رؤية المبحث للمرحلة السابقة، خاصة لمن تركوا مواقعهم السابقة إلى مواقع أخرى، كما هو الآن حال المبحثين والمبحوثات من الجبهة الديمقراطية سابقاً، وفداً حالياً، أو ممن أوقفوا نشاطهم

السياسي حالياً.

وبنفس الأهمية تبرز نظرة المبحوثين والمبجوثات لتلك المرحلة السابقة، حيث كانت مرحلة ميزها المد المقاوم الكفاحي، والذي حصل على تأييد ومساندة على المستويات الفلسطينية والقومية والعالمية، بعكس المرحلة الحالية والتي تشهد انهياراً للمقاومة الفلسطينية بأغلبية فصائلها المختلفة، وبالتالي يعمد البعض أحياناً للحديث برومانسية تجانب التقييم الموضوعي. ولتجاوز هذه المسألة حاولت أن افحص بعض المسائل من خلال استخدام المقابلات كألية لتقييم نفس هذه المقابلات. أيضاً حاولت العودة للأدبيات المختلفة حول المقاومة الفلسطينية، سواء تاريخياً للتحقق من الحدث أو دراسات فكرية تعتمد توجهات مختلفة للقياس.² وأخيراً الوضع السياسي الحالي من اغلاقات وحصار، إضافة لوضعي الشخصي في صعوبة التنقل والحصول على تصريح، كان احد المعوقات الرئيسية للبحث، وعدم الوصول لمزيد من المبحوثين والمبجوثات في المواقع المختلفة، وهذا كان يمكن أن يعطي قوة اكبر للتحليل لزيادة المعطيات التي كان من الممكن جمعها.

الفصل الثالث

يشكل هذا الفصل محاولة لإعادة كتابة تاريخ حركة المقاومة الفلسطينية من وجهة نظر جندرية، أي ملاحظة مدى دمج تاريخ النساء في النضال الوطني وصياغته ضمن ما كتب عن تاريخ المقاومة الفلسطينية، وذلك من وجهة نظر صانعي وصانعات هذا التاريخ، أي

² سيتم التطرق لهذه القضايا في الفصول اللاحقة.

القياديين والقيادات الذين تم مقابلتهم،³ وتم تنظيم الفصل ضمن تحقيق تاريخي محدد لحركة المقاومة، أخذت بالاعتبار الاختلافات في مركز الحدث بين حقبة وأخرى، والحقب هي: الكفاح المسلح، النضال الجماهيري، والانتفاضة الفلسطينية، وما بينهما من أحداث هامة، في ساحتي الداخل (فلسطين المحتلة) والخارج (لبنان)، وعلى مستوى التنظيمات الأساسية في حركة المقاومة (فتح، الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية). أيضا يضع هذا الفصل سياق تاريخي للفصل الذي يليه، والذي يعالج ويحل قضايا وأبعاد محددة من تجربة النساء في بنية حركة التحرر عبر المراحل التاريخية المختلفة.

كان العمل الوطني الفلسطيني على محدوديته ملحقا بالإطار العربي حتى العام 1964 (عام تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية)، ويتجاذبه طرفان المصري والسوري من جهة والأردني من جهة أخرى. وإذ دفع عبد الناصر لتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية فإنه بالحقيقة كان يهدف لاحتواء بوادر الاستقلالية التي بدأت بالظهور لدى فتح وحركة القوميين العرب (وعند الأولى أكثر) التنظيمان الفلسطينيان النشطان فلسطينياً آنذاك. فمن جهة يتبلور إطار ولو شكلي للشعب الفلسطيني، ومن جهة ثانية يظل الإطار الناشئ تحت الوصاية الناصرية، التي كانت تنطلق من قناعة عقائدية "بقومية المعركة"، ومن نزوع ناصري بتأكيد قيادة مصر لحركة التحرر العربي. في الوقت الذي حاول فيه الأردن احتواء هذا النزوع الاستقلالي ولو الشكلي بوضع عقبات أمامه باعتبار الفلسطينيين جزء من المملكة لا أكثر. (الصايغ 2002، الشريف 1995).

كانت فتح من أولى التنظيمات التي التقطت ضرورة استقلال العمل الوطني الفلسطيني منذ

3 جميع الاقتباسات الموجودة مأخوذة من المقابلات منقولة كما هي دون أي تغيير جدي في اللغة، وذلك لأن المبحوثين والمبجوثات لغتهم أقرب إلى اللغة الفصحى باعتبارهم سياسيين وعلى درجة من الثقافة.

تأسست في العام 1954 من مجموعة من الطلبة والمهنيين الفلسطينيين (هلال، 2002)، فيما كانت حركة القوميين إجمالاً لا زالت تضع أوراق معركتها لتحرير فلسطين في جيب الحركة القومية ممثلة بالنظام الناصري، وهذا سترك تأثيراته على ميزان القوى ألفصائلي داخل المنظمة لاحقاً.

وقد كان لتمدد المشروع الصهيوني على كامل فلسطين في العام 1967 أثره الساحق على مجمل العمل الوطني الفلسطيني لاحقاً. كانت الهزيمة لا تتوقف عند حدود ضياع بقية فلسطين في ستة أيام، بل وتؤكد هزيمة البرنامج القومي الذي طرحه النظامان الناصري والبعثي آنذاك، وعليه حقق البرنامج الاستقلالي الذي كانت تتبناه فتح منذ سنين دفعة جديدة، فيما توصلت حركة القوميين العرب للاستنتاجات التي سترك أثرها اللاحق على بنية المقاومة الفلسطينية: شكلت الحركة الجبهة الشعبية كفرع للحركة فلسطينياً، بما يؤكد وطنية المعركة وضرورة بلورة المؤسسة النضالية الوطنية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، قامت بمراجعة للبرنامج الأيدلوجي القومي الذي تتبناه، وأعلنت تبني الأيدلوجية الماركسية اللينينية، لينشأ بالتالي أول فصيل يعلن يساريته في حركة المقاومة. (الجبهة الشعبية 1981، فرسون 2003)⁴، وعليه تشكل الجناحان الرئيسيان لحركة المقاومة: الجناح الوطني بقيادة فتح، والجناح اليساري بقيادة الجبهة الشعبية.

وبين عامي 1967 و 1969 تحققت لفتح الهيمنة السياسية والتنظيمية على مؤسسات م.ت.ف وحركة المقاومة. كان لعوامل عديدة أثرها في تحقق هذه الهيمنة:

4 لمزيد من المعلومات حول تحول حركة القوميين العرب للجبهة الشعبية انظر / انظري الموسوعة الفلسطينية ومحطات أساسية في مسيرة الجبهة الشعبية، باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب، 1979

1. تتبه الحركة مبكراً قبل غيرها لضرورة استقلالية الإطار الفلسطيني عن ممثلي

القومية العربية (الناصريين والبعثيين) وأنظمتهم في مصر وسوريا.

2. إعلانها العلني والصاخب لبدء الكفاح المسلح في العام 1963، لكن العملية فشلت

ولم يستثمر الحدث إعلامياً في الوقت الذي استثمرت فيه عملية عيلبون استثماراً

عالياً، في الوقت الذي لم تتجج فيه من جهة النظر العسكرية الصريف. (الصايغ

2002).

3. طابع البنية الفضاضة عقائدياً للحركة مكنها من أن تكون إطاراً يجمع أقصى

اليمين مع أقصى اليسار تحت قيادة محنكة (عرفات)،⁵ وبرنامج وطني عام تجد

أغلبية الشعب فيه ملاذها.

4. وقد استفادت الحركة بذلك من النموذج الجزائري الذي كان يملك التأثير الساحر

على كل المناضلين العرب آنذاك.

5. الانتصار الساحق في معركة اليرموك في آذار 1968 ضد الجيش الإسرائيلي

والذي عزى في قسم كبير منه لحركة فتح نتيجة نجاح تكتيكها القتالي، وما استتبع

ذلك من تفكك للجيش الأردني وانسحاب الآلاف من هذا الجيش والتحاقهم بفتح

بمعداتهم وضباطهم وخبراتهم العسكرية الأمر الذي ترك تأثيراً كبيراً على تحول

فتح لتنظيم أول دون منازع. (الصايغ 2002، فرسون 2003).

6. الدعم المالي واللوجستي الذي حصلت عليه فتح من العديد من الأنظمة العربية

5 يمكن مراجعة يزيد الصايغ: الكفاح المسلح (2002) للوقوف على كافة التيارات التي كانت تتصارع في فتح بقيادة عرفات منذ العام 1967 والتي تجلت على الأكثر في الحدث المدوي: الانشقاق الواسع عام 1983 لأغلبية الاتجاه اليساري وتشكيله لما يعرف حركة فتح الانتفاضة.

والعالم.

وبهيمنة الفصائل وفي مقدمتها حركة فتح على منظمة التحرير تمت إزاحة الشقيري متعمداً (Kimmerling.1993) ، وبإعادة بناء مؤسسات المنظمة بحيث تتحقق القيادة الفصائلية لها، فتحوّلت حركة المقاومة الفلسطينية لحركة شعبية مسلحة تحوي العديد من الفصائل، ومن كافة التلاوين، ولتتجاوز الإطار الفلسطيني فتتحقق امتداداً عربياً، وتستقطب المتطوعين العرب، وفي مرحلة لاحقة الامميين في قواعدها العسكرية في لبنان.

ومثلما كان لهذا التحول البارز في جماهيرية المقاومة تأثيره على كافة الأوساط الفلسطينية (منوهين أن المخيم كان العامل الديمغرافي - الاجتماعي الأبرز الذي أمد المقاومة بمقاتليها وشعبيتها) كان له أيضاً تأثيره على النساء الفلسطينيات وتحديداً نساء الشتات، على الأقل في المرحلة الأولى من عمر المقاومة.

التحقت النساء منذ اليوم الأول بالمقاومة المسلحة في لبنان وسوريا والأردن ولعل الأمثلة الأبرز على ذلك: المثال السياسي الذي تجسد في الشعار الذي رفعته فتح بمحو الأمية العسكرية الأمر الذي عنى تدريب شعبي للنساء والرجال معاً في مخيمات لبنان (أبو علي، 1975). والمثال الرمزي الكفاحي - الإعلامي الذي جسده الجبهة الشعبية بنموذج ليلي خالد، وأخيراً المثال الرمزي الأدبي الذي تجسد في شخصية "أم سعد" في الرواية التي تحمل ذات الاسم عند روائي المقاومة آنذاك، غسان كنفاني.

لم يتوقف الأمر عند حدود المشاركة النسائية في العمل المسلح بل تعداه للانخراط في البنى التنظيمية الناشئة آنذاك، وفي الانخراط في الاتحاد العام للمرأة. وشأن كافة الاتحادات

والمنظمات الشعبية التابعة للمنظمة، فقد سيطرت الفصائل عليها، وأضحت روافد للمقاومة أكثر منها منظمات للنضال المطلي الاجتماعي. فنشأ في لبنان فرع قوي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يستمد قوته من الثقل الجماهيري والعسكري للمنظمة في لبنان باعتبارها معقل المقاومة الأول (Sayigh, 1992).

ولم يكن اليسار مقتصرًا بطبيعة الحال على الجبهة الشعبية، ففي العام 1969 أعلنت أوساط كادرية وقيادية انشقاقها عن الجبهة الشعبية وتشكيل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي عرفت بالجبهة الديمقراطية لاحقاً، واحتلت مكانتها في حركة المقاومة كتتنظيم يساري له نفوذه المعروف، فيما تشكل العديد من الفصائل والتنظيمات المختلفة التي كانت تعلن يساريتها، ولكنها إما اندثرت بعد ذلك أو تحولت لتنظيمات ضعيفة لا نفوذ حقيقي يذكر لها.⁶

ولكن اليسار مع ذلك لم يقتصر على التنظيمات اليسارية المعلنة، وصاحبة التمثيل الرسمي المستقل كالشعبية والديمقراطية، بل كان للظاهرة اليسارية في حركة فتح (ما يعرف فلسطينياً باسم يسار فتح) من الثقل في أحيان كثيرة ما جعلها تملك من التأثير على مسار الثورة أكثر من التنظيمات اليسارية نفسها في محطات معينة. لسنا هنا في معرض استعراض تاريخ يسار فتح، ولكن ما يهمنا وارتباطاً بموضوع دراستنا، أن القرار التنظيمي داخل فتح تأثر باستمرار بالصراع غير المعلن أحياناً، والمعلن أحياناً أخرى، بين ما عرف باليمين - قيادة التنظيم - واليسار في فتح (الصايغ 2002).

6 عرفت حركة المقاومة بعد العام 1967 العشرات من التنظيمات والتشكيلات المختلفة، ولكن يمكن الجزم أنه بالإضافة للتنظيمات الثلاث محط الدراسة، ثلاثة تنظيمات فقط كان لها بعض النفوذ، المقتصر على الساحة اللبنانية والسورية والعراقية، وهي منظمة الصاعقة وهي فرع حزب البعث السوري، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية وهي فرع حزب البعث العراقي. لمزيد من المعلومات راجع الموسوعة الفلسطينية، تحت عنوان التنظيمات الفلسطينية.

الظاهرة المسلحة العننية "المقاومة الفلسطينية" (1967-1982):

تميزت هذه الحقبة والتي يمكن تأريخها من نشوء حركة المقاومة (1965)، حتى هزيمتها في لبنان ورحيلها وانسحابها لتونس (1982)، بعننية المقاومة في لبنان بالدرجة الأولى وسوريا والأردن بدرجة ثانية، فيما تميزت الأرض المحتلة بعمل سري-عسكري حتى نهاية السبعينيات. كان الكفاح المسلح يكاد يكون الشكل الطاغي تماماً على العمل الفلسطيني،⁷ بما تركه هذا من تأثيرات على التشكيلة التنظيمية للفصائل التي أخذت طابعاً عسكرياً، وعلاقة الفصائل مع الجماهير ومع المنظمات والاتحادات الشعبية انطلاقاً من دورها في هذا العمل تحديداً.

كان العمل المسلح محور العمل وحوله تحددت الأمور: المكانة والآليات والمهام والدور القيادي. إنها المرحلة التي يمكن ببساطة اعتبارها مرحلة المرأة والعمل المسلح العنني، ومكانتها ودورها فيه. وهنا يجري التركيز على بنية المقاومة، وتحديدًا في لبنان، حيث ثقل النضال المسلح، الذي تعزز مع انتقال الثورة بشكل كامل من الأردن للبنان بعد الصراع الدامي بين الحركة والنظام الأردني فيما بات يعرف بأيلول الأسود في الأردن (صايغ، 2002).

رغم أن ما ميز تجربة الخارج هو الاتحاد العام للمرأة، حيث ناضلت النساء كقيادات، على مستوى حركة المقاومة، أكثر منه على المستوى التنظيمي الخاص، إلا أنه لا بد من استعراض لبعض السمات التي ميزت وجود النساء في التنظيمات، وفعاليتها النضالية عبر

7 كافة برامج الفصائل وأنظمتها الداخلية اعتبرت هذا الشكل من النضال "الطريق الوحيد لتحرير فلسطين" وربطته كآلية "بحرب التحرير الشعبية" تأثراً بتجارب الجزائر وفيتنام والصين في حينه.

الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

ساحة الخارج/ لبنان نموذجاً:

يشكل العام 1969 المحطة النوعية في تلك الفترة والتي من خلالها انطلقت النساء للعمل على ارض لبنان وفي المقاومة الفلسطينية، وتعد صايغ(1980) أن هذا العام هو "عام الثورة" أي العام الذي أصبح للثورة الفلسطينية وجود شرعي وعلمي فرض بقوة المقاومة الفلسطينية، وبتعاطف كمال جنبلاط الزعيم الوطني اللبناني ووزير الداخلية آنذاك مع القضية الفلسطينية، حيث رسّم الاتفاق بين م.ت.ف والحكومة اللبنانية شرعية الوجود العلي للمقاومة المسلحة في لبنان داخل المخيمات الفلسطينية فيما عُرف (باتفاق القاهرة)، وهذا أدى لدفع العمل الثوري لكافة الفصائل للأمام بشكل كبير، ومن هنا بدأت النساء تظهر في الحيز العام للمقاومة وفي الشارع، بعد أن كان دورها في الحيز العام مقتصرأً على دور إنتاجي في العمل في المصانع أو البساتين في البقاع الجنوبي، إذ تحولت للعمل في المقاومة. فقد أعطى الكفاح المسلح وعلنيته دفعة لتطور الشخصية الوطنية الفلسطينية بحيث أصبح الوجود الفلسطيني مقترناً بممارسة الكفاح المسلح (الخليلي 1977، صايغ 1977). وعلى سبيل المثال كان شرط العضوية الأساسي لحركة فتح هو التدريب على الأسلحة، ولم تؤخذ الكفاءات المهنية بالاعتبار، مثل طبيب أو مهندس أو الكفاءات السياسية أو التنظيمية، فقط السلاح أعطى الشرعية للفلسطينيين بالانتماء لفتح، بما فيها النساء، ويؤكد على ذلك أبو راجي أحد أعضاء قيادة فتح في إقليم لبنان:

كنا متصورين أن العمل الذي نؤديه هو عمل سياسي، وأن الشرط الأساسي للانتماء لحركة فتح هو الانتماء للمؤسسة العسكرية، لم تكن نقبل

عضواً لا يتدرب ويحمل السلاح، حتى لو يحمل درجة البروفسورية، في أساتذته لم نقبلهم واستمروا اصدقاء لنا وجيران رفضوا التدريب على السلاح. ... وأيضاً بدأنا بالخلايا النسوية، حيث قيادة الموقع تختار واحد من بينها متزوج وأكثرهم أخلاقاً يوكل بالمهمة النسائية، ونفرز أخواتنا وزوجاتنا للخلية، وهكذا شكلنا أول خلية.

أما حول كيف بدأت النساء في فتح، فقد ساهمت الاشتباكات بين المخيمات والجيش اللبناني في عام 1969 في فرض حاجة عملية تمثلت بوجود إسعاف محلي في المخيم، ومن هنا اشتركت النساء في أولى العيادات المحلية في المخيم والتي تحولت لاحقاً للهِلال الأحمر الفلسطيني. نشأت الحاجة لتدريب النساء على الإسعاف. ويشرحه ابو راجي:

في عام 1969 صار في ضرب على الجيش اللبناني وأخرجنا الشرطة ورجال الشعبة الثانية وهم الممثلين للسلطة من المخيم، واستولينا على المخيمات والعمل اصبح علني، واثناء ذلك حدثت الاشتباكات، واول شيء لفت نظرنا أننا نحتاج ممرضات لمعالجة الجرحى، ففتح الهلال الأحمر مقراً في كل مخيم، وبدأنا نخضع البنات لدورات إسعاف.

ثم تطور الوضع لاحقاً، حيث أصبح السلاح في كل بيت ما استدعى ضرورة تعليم النساء على استخدامه، وهذا التصاعد أيضاً دفع النساء، وتحديدًا الفتيات للمطالبة بالالتحاق بالكفاح المسلح (صايب 1980)، لقد شكلت دورة محو الأمية العسكرية إحدى المحطات المركزية في تطور وضعية النساء في فتح وانخراطها في العمل المقاوم، عن ذلك يقول أبو راجي:

عندما انتقلنا من العمل السري للعلني، وكنا مدربين في سوريا على حمل سلاح المليشيا، وعندما كان علينا واجب الدفاع عن المخيمات في تلك الفترة، فتحنا دورات محو أمية السلاح، فقد أصبح السلاح في كل بيت، وعلى النساء أيضاً أن تتعلم كيف تستعمله، لم يكن هناك تدريب للنساء كما هو للرجال، أي بعيداً عن الخنادق، ولكن تعلمن كيف

يستخدمن السلاح ويحافظن عليه.

وتؤكد على ذلك شادية الحلو رئيسة الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية في لبنان وهي من قيادات

فتح في هذا الإقليم:

لقد تعلمنا على السلاح. ففي تلك الفترة، كنا مستهدفين من الجيش اللبناني، وكل لحظة هناك استتفار في المخيم، كنا نحمل السلاح ونقاتل، الجميع كان يقاتل بمن فيهم النساء. وكان لدينا قواعد تدريب خاصة بنا حتى خارج المخيمات. لقد قاتلنا أيضا في تل الزعتر.

النساء والقيادة في فتح:

لقد تطور الوضع لاحقا وبدأت الخلايا بالعمل، وكان هناك لجان مختلفة ومهام مختلفة، وقد شكلت قيادة في كل مخيم، تم تحديد عضوة واحدة من فتح فيها، وهذا ينطبق على لجنة الإقليم (لجنة لبنان) والتي كان فيها عضوة أيضا. ومن هنا دخلت النساء المنظمات للتنظيم للقيادة، أما آلية الوصول فكانت في البداية التعيين، ولعبت النساء المتعلمات من فتح، وفي حينه كن طالبات في الجامعة الأمريكية، دوراً في القيادة، حيث كن الأكثر وعياً والأقدر على تملك فنون إدارة وقيادة الوضع، وهن من تحمل مسؤولية تثقيف النساء في المخيم، فأعطين دورات التثقيف السياسي في التاريخ والجغرافيا والموقف السياسي، حتى دورات التأهيل مثل محو الأمية، -أمية اللغة العربية-، ويؤكد على ذلك ابو راجي:

لقد حصل الانفتاح مع الجامعات -خاصة الأمريكية- وجاءت النساء، أي التنظيم الطلابي للمخيم، فألزمنا الأخوات بعمل دورات محو أمية، لغة عربية، وأخوات تطوعوا لإعطاء دروس في تاريخ فلسطين، هن متخصصات بالتاريخ، والبعض يحكي جغرافية فلسطين، وفي مرحلة لاحقة أصبحت الدورات للجميع وليس لفتح فقط.

وتؤكد شادية الحلو عضوة فتح، وفي حينه رئيسة اتحاد المرأة في لبنان:

كنا طالبات في الجامعة الأمريكية، ولكن علاقتنا السياسية المباشرة كانت مع المخيم، وهناك نشطنا وعملنا وسط النساء في التنقيف والتدريب. كنا ننزل إلى المخيم من الجامعة ونقيم دورات محو الأمية والتنقيف في مواضيع مختلفة.

مع ذلك ترى كتاب (1993) إن هذا التوجه نحو النساء المتعلمات من الطبقة الوسطى قد حد من إمكانية التوسع السياسي التنظيمي وسط النساء من الطبقة الفقيرة، خاصة نساء المخيمات، وكانت صايغ (1980) اشارت سابقاً لذلك واعتبرته أيضاً ينسحب على علاقة الاتحادات المختلفة .

إن انضمام النساء لفتح قد أملت الظروف الموضوعية- فالكفاح المسلح كان الشكل الأبرز في حينه الذي حفز المشاركة في النضال كما يظهر في شروط عضوية فتح وفي البرامج الأولى للتنظيمات الفلسطينية المختلفة التي اعتبرت الكفاح المسلح الشكل الوحيد للنضال الوطني. وكلما اشتد الوضع النضالي وظهرت حاجة للكوادر وللطاقات، برزت النساء الفلسطينيات سواء داخل أو خارج التنظيم، واندفعت بقوة للمشاركة في المقاومة، أما الكفاح المسلح فقد منح فرصة للتغيير الاجتماعي، وبدأت النساء المنضويات في إطار المقاومة بتحصيل شرعية للتحرك في الحيز العام والخروج من دائرة المنزل الضيقة (صايغ 1980). لقد أخرجت الأزمات النضالية النساء من بيوتهن وأوضاعهن الاجتماعية المحافظة، وأحدثن الكثير على صعيد النضال من خلال الانضمام للمقاومة من جهة، وعلى صعيد العمل القيادي حيث فرضن الحضور القيادي في الإقليم- إقليم لبنان. خاصة للمتعلقات والمتحدرات من الطبقة المتوسطة منهن، حيث التعليم شكلن أداة تمكين عززت قدراتهن على الوصل للقيادة. يفسر

أبو راجي ذلك بالقول:

كلما اشتدت الأزمات في المخيم، كلما كان هناك حاجة ماسة أكثر للنساء، والناس أصبحوا يتقبلوا هكذا وضع، أصبحت تشاهدي الصبايا خارجين من العيادة في منتصف الليل، عائدات للبيوت وهذا شيء عادي، في السابق كان الأهل يطلبوا من ابنتهم البقاء في العيادة أو المستشفى والعودة صباحاً، الآن تعود الساعة صباحاً ولا أحد يحكي، لقد ارتفعت حواجز كثيرة وانكسرت بسبب حاجة المخيم للنساء، أصبح الناس يشاهدوها تمارس النضال، فلم يعد هناك كلام.

ويضيف حول حصول النساء على شرعية القيادة:

المرأة التي تبرز ولديها عقل سياسي جيد، تصبح فرصها قوية، وبنات الجامعة الأمريكية مثل جيهان الحلو وأخريات لعبن دوراً كبيراً، خاصة في مؤتمر الحركة الذي عقد في لبنان في بداية السبعينيات، فالأخوات شاركن في كافة اللجان، وفي صياغة نتائج المؤتمر. بعض الأخوات كن نماذج في ذلك الوقت ولعبن دوراً في رسم الخطوط الأساسية للحركة في الساحة اللبنانية.

وإن كانت الصورة الرسمية تُظهر النساء وقد دخلن بضغط الظروف، ومن وصلت القيادة كانت بقدراتها الذاتية وقوتها، بالمقابل ترى القياديات ممن قابلتهن، أن الموضوع لم يكن بهذه السهولة، والنساء كان عليهن أن تناضلن داخل الحركة، خاصة ممن حملن فكر وأيدولوجيا مختلفة، وتحديدًا اليساريات منهن، فقد نشطن وكن واعيات بحكم الفكر التقدمي الذي حملنّه، وكان لديهن رؤية، إلا أن الحركة، ورغم مشاركة النساء فيها، بقي يطغى فيها جانب محافظ، فأقصيت النساء في أطر وخلايا خاصة بهن، وكان الاختلاط فقط في الهياكل التنظيمية العليا، وما تبقى القواعد منفصلة (Kawar 1996). وقد واجه التيار اليساري معارضة شديدة، وهو

الأخر كان في موضع منافسة ومحاربة في آن داخل صفوف القيادة، تشرح ذلك شادية بالقول:

كلما تدرجت الهيكلية لأعلى كان يزداد الاختلاط، ولكن التنظيم النسائي كان منفصل، وقد يكون وضع المخيم لا يسمح اجتماعيا بذلك، حتى قواعد التدريب كانت منفصلة، كان علينا أن نقوم بالكثير من المهمات، ان نعرض حضورنا بالقوة، وقد فرضناه على القيادة. رغم أنه كتيار يساري كان علينا فيتو من القيادة الرسمية في فتح، مع ذلك عملنا بقوة، فرعنا في لبنان على سبيل المثال هو الوحيد الذي احتج على ضرب الشيوعيين في العراق عام 1978.

ويؤكد في هذا الصدد أيضا أحد القياديين اللذين قابلتهم وهو المقرب للشهيد ابو جهاد:

اليسار جاء من خارج فتح، لقد جاء لفتح الكثيرين من خلفيات مختلفة، بعثية، وقومية، واشتراكية، وشيوعية، وحتى من حزب التحرير، وهؤلاء برزوا كيسار بعد بروزهم من فتح، والذي تميز بنات الساحة اللبنانية، جيهان الطو جاءت من الاردن وبعدها تزوجت احد القياديين، واليسار نشط بين النساء مثلا جميلة صيدم عملوا معها لوضعها في وجه ام جهاد (انتصار الوزير).

وهذا الصراع الخفي - العلني لظاهرتين داخل فتح: من جهة الاخوات اليساريات في فتح،

"والأميات"⁸، وقد اعتبرن نساء اليسار أنهن من ساهم في طرح قضية المرأة داخل فتح، في

الوقت الذي اكتفت الإميات بوقع المساند لنضال فتح(شادية) وممكن (جيهان):

التيار الماركسي داخل فتح ساهم بإشراك المرأة في النضال وفي صنع القرار، الإميات (ممثلات اليمين) لم يطرحن القضية واكتفين بالقيادة. نحن كادرات اليسار من طرح قضية المرأة وناضل لتتواجد في الأطر

8 المقصود بمصطلح الأميات هم من يعرفوا داخل التنظيم بأفان مثل ام جهاد وام ناصر، وهذا تعبير عن ممثلي الخط المركزي في فتح. والمصطلح لغويا مشتق من أم وليس أمية.

القيادية في فتح، وقد فرضنا هذا الوجود على الساحة اللبنانية. ويؤكد على هذا الطرح وإن لم يوافق عليه- بل ويهمشه- ابو راجي بتعليقه على طرح شادية:

أم جهاد زوجة عضو لجنة مركزية لم يكن بالإمكان تجاهلها، وعلى كل حال اليسار لم يشكل حاله وكان خادم عند ياسر عرفات. أما حول عدم وجود عدد ما من النساء القياديات، رغم المشاركة القوية والواسعة للنساء حسب تقييم القيادة في فتح، فيتصدر التكوين الثقافي والصراع الداخلي على القيادة، جملة الأسباب والمبررات، ويعبر عن ذلك بتكثيف عالي ابو راجي:

هكذا هو تكويننا، نحن لسنا خارجين عن العرب، نحن عالم ثالث وعالم عربي، ثانيا الصراع الداخلي عندنا يأتي على حسابها. ورغم المشاركة الواسعة في النضال الوطني، حيث أعطت المقاومة فرص للنساء للخروج من إطار الخاص نحو العام، ودخلت الثورة في كل منزل، إلا أن القياديات في حركة فتح لم يعتبرنه كافيا لتطوير المرأة، تقول شادية في هذا الصدد:

الثورة الفلسطينية ساهمت في تطوير وضع المرأة، فلا تعتقدي أن الثورة عندما اتاحت فرصة للنساء لحمل السلاح يعد شيءأ قليلاً، بالعكس الكفاح المسلح هو الذي أعطى الدفعة القوية والشرعية للنساء للنضال، الثورة أخرجت المرأة من البيت، والمقاومة هي نقلة نوعية في وضعية النساء، واعتقد أن دونه لم يكن للوضع أن يتطور، ولكن المشكلة أن هذا الخروج للنضال والمشاركة، لم تستثمره الثورة لخلق وعي جديد لدى المرأة.

كان على النساء في تلك المرحلة النضال بقوة من أجل احتلال موقع داخل التنظيم، وفي فرض وجودهن عليه، ومع ذلك ودائماً كان هناك مشكلة، تتمثل بالتعيينات القائمة، وتحجيم

وضع النساء، ما دفعهن لتكريس جهود كبيرة داخل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والذي عبره استطاعت النساء مثلا الوصول للمجلس الوطني لا عبر التمثيل التنظيمي الخاص بهن كفتحاويات، وهذا الأمر تعزوه جاد(2000) الى انعكاس البنية التقليدية فيما يتعلق بالمرأة على مستوى التركيبة الداخلية لكل حركة المقاومة الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية. لقد عدت النساء لاتحاد العام للمرأة أداة للتمكين استخدمته النساء لفرض الحضور داخل التنظيم،

تعبّر عن ذلك جميلة صيدم عضوة قيادة إقليم سوريا:

على صعيد البنية الهيكلية في فتح، الإقليم مثلا: في مؤتمر الاقليم او مؤتمر المنطقة كان يقال مثلا مجلس المنطقة مكون من 7 اعضاء منهم امرأة واحدة، يعني تحجيم لها رغم انها تشكل في قاعة المؤتمر بتشكيل 7% او 10% ولها حضور، ولكن تمثل بوحدة، واذا كان إقليم واسع تمثل بائنتين، رغم الجهد المتوازي مع الرجال في عملية بناء الهيكلية، ولكن عند تسمية المندوبين للانتخابات، فقط لها وحدة او اثنتين اللواتي تأخذ أعلى الأصوات، او اللواتي ينجحن بالتركية حسب الاتفاق.

وتضيف شادية على ذلك:

لقد عملنا بقوة وفرضنا وجود امرأة بكل هيئة محلية. كانت دائما لدينا مشكلة اين هي المرأة؟ وبالتالي بدأنا بالاتحاد العام، وأصبح هناك نشاط كبير سياسي دعاوي في الخارج، وايضا على مستوى محلي، مطعم مركزي، رياض أطفال، تنقيف سياسي للنساء، كان علينا فرض حضورنا.

النساء وتنظيمات اليسار:

لم يكن الوضع يختلف على صعيد التنظيمات الأخرى في حركة المقاومة الفلسطينية، وكان الوضع السياسي الناشئ بعد عام 1969 وعلنية المقاومة، وما رافقها في السبعينيات من أحداث خاصة فيما يتعلق بالحرب الأهلية في لبنان، كل ذلك خلق التربة الخصبة لانخراط

النساء بقوة في العمل الكفاحي والوطني. وقد ساهمت أطر المقاومة جميعها في هذا النشاط، و لكن لعب اليسار في المقاومة كما هو في فتح، دوراً في هذا الخروج والتسييس لجماهير النساء، وانعكس ذلك بقوة داخل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، حيث كانت تظهر علمانية القيادة والأيدلوجية (Peteet 1991)، ورغم هيمنة فتح كقوة أولى، إلا أن عضواته تأثرن بفكر اليسار وطرحه. يلخص ويكثف ذلك بوضوح جميل هلال عضو قيادة لبنان في الجبهة الديمقراطية في تلك المرحلة ، وباحث فلسطيني متخصص في الدراسات الاجتماعية حالياً:

كان طابع المهمات في البداية وطني، من مظاهرات ومسيرات، واسر شهداء، محو الامية وإسعاف، وهذا يعزز مكانة المرأة في المقاومة ويعطيها دفعة أقوى للمشاركة، أيضاً أكدت التعميمات الداخلية موضوعة التنقيف والتحريض باتجاه مشاركة المرأة من تسييس لها، وحق الخروج من الخاص نحو المقاومة "العام" والمشاركة في الاجتماعات، ومحاولات لطرح ثقافة المساواة بين الجنسين. وقد برزت في حينه النساء في الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والذي وضع برنامج وطني تحرري دار عليه صراع، مع ذلك فقد تطور البرنامج بتأثير اليسار ودوره، وكان هناك هيمنة للفكر اليساري داخل الإتحاد والأطر الجماهيرية، وهذه العملية ربت قيادة نسوية في فتح تنتمي لفكر اليسار.

سنكتفي بهذا القدر من الحديث عن اليسار في هذه المرحلة، وسنفرد له عنواناً مركزياً ورئسياً في الفصل القادم، يعالج دور اليسار في حركة المقاومة، أي ليس على صعيد فصائل اليسار فحسب، وإنما في فتح أيضاً. وذلك لأن الدور الذي لعبه اليسار كان بارزاً ومؤثراً في حركة المقاومة.

الأرض المحتلة:

لم يصاحب عانية المقاومة في لبنان ما يشابهها في الأرض المحتلة، بل بقي العمل في إطار السرية الضيقة، والمحاطة بالكثير من التشديدات الأمنية الداخلية، والتي جعلت المشاركة في العمل المقاوم مقتصرة على فئة دون الأخرى، وليس المقصود هنا الرجال دون النساء، ولكن من الفلسطينيين بشكل عام. وهيمن العمل السري إلى أواسط السبعينيات مع انطلاق لجان العمل التطوعي من جهة والكتل الطلابية الانتخابية في الجامعات، عندها كانت هناك بوادر للنهوض الجماهيري، الذي لم يلغى سرية العمل، حتى مراحل متقدمة، يشملها نطاق البحث.

ظروف العمل السري لها قواعدها المختلفة تماما عما كان حاصل لدى المقاومة الفلسطينية خارج فلسطين، هذه القواعد تعطي الأولوية أولا وأخيرا للعمل المقاوم، وقد برزت غزة على هذا الصعيد حيث تصاعدت وتيرة الكفاح المسلح لخلايا تنتمي للتنظيمات المختلفة، ولم يكن في الاعتبار إلا مقاتلة الاحتلال. وقد اشتركت في هذا المرحلة من العمل المقاوم النساء والرجال، وتمايزت فترة السبعينات بوجود مجموعة من النساء المنظمات اللواتي قمن بعمليات عسكرية كفاحية (Hammami 1997)، فاستشهدن أو تم اعتقالهن لسنوات طويلة (شادية ابو غزالة، عايشة عودة، رسمية عودة، ...). مع ذلك أخذ البناء والتشكيل القيادي الحزبي فترة أطول للتبلور والاستقرار، يشرح ذلك "نضال"⁹ مسئول الأرض المحتلة، وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

نعم في السنوات الأولى للاحتلال، كانت مجموعات فدائية، نساء ورجال، وهنا الجبهة تميزت، والصحيح بعض الرفيقات حكما مؤبدات وقاموا بأنشطة كبيرة وشجاعة ومبادرة قبل ان يصحو النساء والرجال من صدمة الاحتلال. هنا كان في تمايز مع بريق، وعذبت تلك النسوة في السجون

9 نضال اسم مستعار لمسؤول في الجبهة الشعبية تم استخدامه في الدراسة، وذلك بناء على طلبه ولضرورات الأمن.

وهدمت بيوتهم وتم التنكيل لعائلاتهم، في مرحلة اخرى محاولة بناء تنظيم في السبعينات لم تصمد التجربة، حاولت عامين وجرت الاعتقالات وتم تدمير التجربة في العام 1976...

لقد جاء الاندراج لكادرات نسوية مميزة، في قيادة التنظيمات، بحكم فعاليتها العالية، وتجربتها كما ذكر أعلاه، وبحكم الظروف الموضوعية التي كانت قائمة في السبعينات حيث يعتبر الخليي (1977) إن النساء فرضن حضوراً في تلك المرحلة المبكرة بفعاليتن وامكاناتهن الشخصية. ولعل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، المثل الأبرز على ذلك، حيث كانت تشكلت قيادة نسوية في مرحلة مبكرة بعض الشيء ولكن قيادة قادمة من خلفيات سياسية ومن تجربة لا باس بها، مثل وجودها المسبق ضمن حركة القوميين العرب، أثناء دراستها في الخارج، والأبرز هنا زهيرة كمال وسهام البرغوثي من الجبهة الديمقراطية، واللاتي شكلن وقدن الجبهة الديمقراطية لسنوات طويلة حتى حدوث الانشقاق والتحول لفداء، عن ذلك تتحدث زهيرة كمال عضوة قيادة الجبهة الديمقراطية منذ السبعينات حتى أوائل التسعينيات، ومساهمة مركزية في بلورة التنظيم داخل الأرض المحتلة:

وانا في الجامعة في مصر في نهاية العام 1966-1967 كان هناك محاولة لبلورة اليسار داخل حركة القوميين العرب، وكنت جزء من هذا المجموعة التي تناقش، ثم جاءت هزيمة 1967 وأوقفت الموضوع، عدت للوطن دون تحديد موقف واضح، في العام 1969 ذهبت مع وكالة الغوث بحكم عملي لدورة تدريبية في لبنان، وهناك كانت هناك محاولات بلورة للجبهة الديمقراطية، وقد عشت حالة النقاش بين الجبهتين، ولكن فقط في العام 1975 حسمت موقفي السياسي بان أكون جبهة ديمقراطية، لم يكن هناك تنظيم، مجرد خيوط هنا وهناك واتصالات فردية مع الجبهة في الخارج، فقامت انا بتجميع الخطوط، ولأول مرة بدأنا في العام 1976

نشكل هيئات حزبية ونشيك هيئات ، وقد كان في حينها فقط ثلاثة في الهيئة القيادية.

وتؤكد على ذلك سهام البرغوثي العضو القيادي الثاني لأول تشكيل قيادي للجبهة الديمقراطية في الأرض المحتلة:

.... بعد نقاشات طويلة مع مجموعة من الشاب والشابات قررنا أن ننضم للجبهة الديمقراطية، والتي كان لها وجود في الخارج بشكل كبير، طبعاً اثر انشقاقها عن الشعبية، ولكن التواجد في داخل المناطق المحتلة شبه قليل أو معدوم، يعني كان بعض الرفاق في المعتقلات، ويمكن الفرز جاء أثناء وجودهم بالسجن، وبالتالي لأنه لا يوجد تنظيم أساسي، ونتيجة عدم وجود كوادر في الجبهة الديمقراطية، وبالتالي كانت فرصة لدخول التنظيم دون التسلسل الهرمي الطبيعي، وصفينا نحن التنظيم ومع خبرتنا صرنا نقود العمل والأنشطة.

وإن شكلت الجبهة الديمقراطية بحكم التجربة لكادرها الأول نموذجاً مميزاً في قيادتها النسوية، والتي لعبت الظروف الشخصية لهذه القيادة دوراً هاماً تبوء النساء فيه مكانة قيادية، اختلف الوضع في الفصائل الأخرى، ففي فتح كما هو في الجبهة الشعبية انخرطت النساء في العمل النضالي العسكري، ولكن بقي في إطار العمل السري وهو عمل كفاحي ونخبوي، وكانت شروطه قاسية وتتطلب عمل نوعي وسري، يحتاج لكفاءات عالية وظروف مهياة، خاصة الاجتماعية منها، حيث العمل هو مجموعات هنا وهناك، تقوم بمهام فقط كفاحية، ولم يكن للتعبئة الايدولوجية أي اعتبار، فقط القدرات الفردية لعبت دوراً، وفي هذا المجال برز الرجال أكثر من النساء. عن ذلك يقول "رفيق"¹⁰ عضو قيادة لفرع الأرض المحتلة ومسئول المكتب النسوي في الجبهة الشعبية بداية التسعينيات:

10 رفيق اسم مستعار استخدم بناء على طلب المبحوث نفسه لاعتبارات شخصية.

من وجهة نظري الشخصية هناك سببين لبروز الرفاق عن الرفيقات في العمل الكفاحي، كنا ننظر للرفيقة بحساسية اكثر من اللازم، أننا لا نريد ان نورط الرفيقات بمهمات صعبة، حتى لا نضعها في موقع يؤدي لخسائر فادحة مثل أن تسجن وتستشهد وتتصاوب إلى آخره، والجزء الاهم انه في تلك الفترة بنيتنا كانت متواضعة ونوعية أيضا. وهنا نأتي للجانب الآخر: ان ليس أي شخص يمكن ان يقوم بهذه المهمات، خاصة في تلك الظروف، اليوم الكثيرون مدربون ومسلحون، اما سابقا من كان يشغل بالعمل العسكري؟ المتدرب. يعني الذي نال دورة بالخارج، او الذي يدرس بالخارج، او الذي سنحت له ظروف معينة، كان يعمل في هذا المجال، البنات اللواتي من هذا الصنف نادرات عمليا، لأن تأهيلهم اقل في هذا الجانب. البنية الكفاحية في الجبهة كما هي عادة هكذا بنية كانت نخبوية، وكانت صلاتها سرية جداً، وكانت بنية محدودة عدديا ولكن نوعية، وكل هذا حد من اشراك النساء في هذا العمل، كان من الصعب لاعتبارات عديدة ان تكون امرأة في بنية وتركيبية معقدة.

ورغم صعوبة اشتراطات العمل السري في تلك الفترة، والتي تأهل لها الرجال بشكل افضل بحكم الفرص المتاحة لهم بشكل اوسع من تعليم وامكانيات تدريب، وحتى التحرك بيم المواقع الفلسطينية المختلفة، إلا أن النساء أيضاً برزن في مجال العمل العسكري وقمن بأدوار مهمة من نقل أسلحة وتدريب على صناعة المتفجرات وحتى القيام بعمليات عسكرية مميزة (أبو علي، 1975). هذه الرؤية تتفق معها الجبهة الشعبية، حيث تؤكد قيادات الجبهة أنه كان هناك حاجة للنساء حتى في ظروف العمل السري، وذلك لمهمات من نوع نقل السلاح والتنسيق مع الخارج، يقول بهذا الصدد "رفيق":

ولكن كل ما سبق لم يمنع النساء من المشاركة، خاصة في مسائل فنية مرتبطة بالعمل. ومع ذلك يبقى السؤال هل العمل الفدائي فقط بإطلاق النار او هو مجمل العمل الذي يؤدي إلى النتيجة النهائية المخطط لها؟ انا

اقول انه مجمل العمل بغض النظر عن توزيع المهمات، وعلى من توزعت، وهنا هل المرأة كان لها دور في هذا السيناريو؟ طبعا كان لها دور فيه.

في تلك الظروف لم تكن الموضوعة القيادية حاضرة أو تخضع للنقاش، لم تكن الديمقراطية بمعناها الأوسع وتجلياتها - العملية الانتخابية - هي التي تسير الوضع، وهذا للجميع رجالا ونساء ولكافة التنظيمات، لكن الجبهة الديمقراطية، وإن قادتها من النساء فهن ايضا لم يخضعن للعملية الانتخابية. وفي الأرض المحتلة وظروف العمل السري لم تكن قيادة الداخل جزء من القيادة المقررة في الخارج، وإنما احتفظت بمرتبة قيادة الداخل دون الوصول لعضوية المكتب السياسي كأعلى هيئة تنظيمية. كذلك الحال بالنسبة للشعبية وفتح، وإن كانت القيادة هي من الرجال. لاحقا كانت القيادة السرية للجبهة الشعبية في الأرض المحتلة جزءاً من التركيبة القيادية في الخارج. أما تقييم الأعضاء لغرض الترفيعات الحزبية فكانت تتم في إطار من السرية، وتخضع لمقاييس الإنجاز الحزبي الكفاحي للأعضاء، والتي تستند إلى الثقة في التقارير، ولسمات كفاحية معينة، دون الحاجة لرؤية الرفيق عن قرب بشكل شخصي، يشرح الوضع "نضال":

في ساحة العمل السري ، حللنا هذه المسألة، باعتبار الثقة تحل محل الانتخاب، الثقة بماذا؟ الثقة ان الناس تحقق انجازات، لديهم مواصفات، في تلك الفترة الثقة اثبتت جدواها، يعني لولا الثقة لما بنيت هذه التجربة نهائيا، والثقة هي ليست مسألة أخلاقية مجردة، بل هي مسألة أخلاقية مبنية على معايير علمية، يعني لن يكن ثقة بمن ينهار بالزنازين، لم يكون ثقة بمن يتساقط بالمهمات، ولن يكون ثقة بمن يقود عمل ولا يتوسع، ولا يتفاعل مع الكادر والعضوية والنشاط، يعني الثقة لها معايير، وليست المسألة أخلاقية صرف، أخلاقية عملية وصفات سياسية وفكرية وأمنية.

وبالتالي فهذه المعايير خاضعة للتقييم المستمر والمحاسبة، والتي على أساسها يتم الترفيع للمراتب المختلفة، وهي ليست مسألة جامدة، يضيف " نضال":

يوجد ثقة وعلاقات رفاقية تراكمت عبر السنين والتضحيات المشتركة، هذه الثقة الرفاقية في داخلها جدل، وفيها عواطف، وفي داخلها منجزات ومحاسبات، كان في محاسبات، ليس فقط خلاف بالرأي وإنما محاسبة، والمحاسبة أكثر من مجرد خلاف بالرأي، أنا بخلاف معك وأحاسبك اذا كنت في موقع المسئول، يعني أكثر من خلاف بالرأي، وأكثر من تبادل رأي، كان في متابعة، وهي حسب لينين جوهر العمل الحزبي، يمكن كان هذا أهم شروط نجاح تجربة الجبهة الشعبية: المتابعة، في كل شيء متابعة، في التفاصيل، وفي العام.

ويؤكد على ذلك عمر عساف عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية في الارض المحتلة:

في التنظيم عمليا لم يكن هناك انتخابات، يعني كانت الهيئات تفرز فرز، يعني حتى المؤتمرات لمرحلة معينة كانت عضويتها تفرز فرز، وحتى التسعينيات لم يعقد مؤتمر في الداخل، وإنما جرى ترفيع رفاقات لموقع المسؤولية حتى مع كون تجربتهن صغيرة لأنه لم يكن هناك ما يحول دون ذلك.

أخيراً يمكن القول أ، العمل السري، كان الشكل الأبرز في الأرض المحتلة، مقابل العمل العلني في الخارج، وكان للعمل السري الكفاحي المسلح أهمية كبيرة، ولكن أيضاً كانت البنية صغيرة ومتواضعة، عبارة عن أنوية موزعة قس مختلف المناطق المحتلة، وهي التي حركت النضال الفلسطيني، وبالتالي الانخراط في هكذا بنية كان صعباً وله استحقاقاته، والتي كانت أفسى على النساء منها على الرجال، وأيضاً العمل كان أكثر مركزياً ومنضبطاً، وذلك على حساب

الديمقراطية الداخلية للتنظيم، وقد يعود السبب للضرورات الأمنية وحالة التكتّم
والسرية العالية التي تعيشها الخلايا المسلحة.

مرحلة العمل الجماهيري (1975-1987):

كان لهزيمة المقاومة العسكرية (1982) في لبنان الأثر الأكبر في إنضاج تراكمات البنية
التنظيمية والسياسية والكفاحية والجماهيرية للفصائل الفلسطينية (فتح والشعبية والديمقراطية)
داخل فلسطين، لاعتبار تحول الأرض المحتلة مركز الثقل الأول في العمل الفلسطيني (رغم
ان مركز القرار بقي في الخارج وتحول الى تونس ودمشق) (RoseMary Sayigh
1992). كانت الفصائل قد تبلورت كقوى سياسية منظمة ذات بنى تنظيمية واضحة شرعت
ببناء أدوات شبه علنية للعمل الجماهيري في القطاعات الشعبية الوسع (العمال والنساء
والطلاب والمهنيين الى حد ما) إضافة لبنائها للعديد من المؤسسات العلنية (الأندية ومجالس
الطلبة والنقابات والجمعيات والفرق الفنية والاتحادات المختلفة). ظل العمل المسلح قائماً لكن
بشكل سري، يخبو فترة ويتصاعد فترة أخرى، ولكنه توقف عن كونه الشكل الأبرز للعمل
الفلسطيني، وبدأ الشكل الجماهيري السياسي يأخذ دوره البارز. تأسست في هذه الفترة
المنظمات النسائية المرتبطة بالفصائل الفلسطينية السياسية، وبدأت بالبروز الكادرات
والقيادات النسائية الفصائلية نتيجة ترسخ البنى التنظيمية، واحتلال المرأة لمكانة ما في هذه
البنية (جاد 2000). منذ هذه الفترة يمكن الحديث عن حركة نسوية فلسطينية في الداخل ذات
ملامح الحركة الجماهيرية الشعبية، ومرتبطة بالفصائل الثلاث موضوع الدراسة). كما يمكن
ملاحظة بدايات الدمج بين الوطني والنسوي في برامج وآليات عمل وممارسة الحركة

النسوية.¹¹

في هذا العنوان سيتم التركيز على الأرض المحتلة كنموذج للعمل الجماهيري، وعلى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في لبنان ودوره العملي خاصة ما بعد خروج المقاومة في العام 1982.

الأرض المحتلة نموذجا:

مع تطور العمل الكفاحي وتجربة فصائل المقاومة وتراكمها، برزت الحاجة لحماية هذه الظاهرة المقاومة، ومن هنا أخذت الفصائل المختلفة تتوجه لبناء اطر جماهيرية داعمة للفصيل نفسه، متجاوزة المرحلة السابقة التي طغى فيها الهم الوطني على أي هم اجتماعي، وبالتالي طغى التركيب السري على غيره من أشكال التنظيم الأخرى، يشير لذلك جميل هلال:

لم يكن الحديث عن الجندر مطروح في تلك المرحلة، وإنما فكر تقديمي لإشراك الجماهير، والمرأة كانت جزء من هذه الجماهير، وكانت أحد الأطر التي شكلت من أجل دعم الخط السياسي للتنظيم.

وتؤكد على ذلك زهيرة كمال:

الشيء الأساسي أننا كنا جزء من عملية، يعني العمل النسائي " المنظمة النسائية الجماهيرية للجبهة" جزء من عملية "سياسة التنظيم" والتي كانت تقوم على ان الافراد لوحدهم لا يمكن ان يحصلوا اشياء، لازم يكون عندنا ادوات تنظيمية، وليس بالضرورة ان كل الناس تنظم داخل الحزب، لكن ممكن ان تنظم في منظمات جماهيرية بدون ان تكون منتمية لحزب.

11 موضوعة الحركة النسوية والأطر النسوية خارج سياق البحث المركزي، ولكن لمزيد من المعلومات حول الحركة النسوية والأطر النسوية ممكن مراجعة اصلاح جاد(2000) " المرأة والسياسة" ، إصدار معهد دراسات المرأة – جامعة بير زيت، ص 31-34.

وقد شكل العمل الجماهيري أداة تنظيمية لحماية العمل العسكري من جهة، ولتوسيع القاعدة الحزبية من جهة أخرى، وتعبّر عن ذلك بوضوح سهام البرغوثي:

العمل السري، كان يحد من دخول بيئات محددة، ومن دخول أعداد كبيرة من النساء في التنظيم، حتى الشباب هناك بعض الإشكالية، وبالتالي كان التفكير في خلق لجان أو أطر مستفيدين من تجربة العمل التطوعي بالنضال الجماهيري والنضال المطلي، أمكن الربط والاستناد لأدبيات الجبهة التي تقول أنه لا بد من ربط النضال المطلي بالنضال الوطني.

ايضا لم يختلف الوضع في الجبهة الشعبية عنه في الديمقراطية، وكان الموقف السياسي التنظيمي الدافع وراء تشكيل اطر جماهيرية ومنها اطر المرأة، وتعلق على ذلك سهى البرغوثي عضوة اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، والتي صاغت برنامج المرأة في بداياته:

الحديث عن النشاط الاجتماعي كسبب في إيجاد الأطر برأيي غباء، احكي بصراحة، لأنه عندما دخلنا في لجنة العمل النسائي، انقسمنا لأربع لجان ضمن المنافسة السياسية وليس ل حاجة المرأة، الجبهة الشعبية شكلت لجنة المرأة الفلسطينية، الجبهة الديمقراطية ظلت لجنة العمل النسائي، فتح شكلت لجنة المرأة للعمل الاجتماعي، والشبيوعيون شكلوا لجنة المرأة العاملة. كان هذا ضمن المنافسة السياسية، احيانا يقدموا في نفس القرية اربع مراكز محو امية، كان التوجه استخدام تصور للبرنامج الاجتماعي من اجل المنافسة السياسية في استقطاب المرأة للأحزاب، هذه هي البدايات، وهذه هي الحقيقة والذي يقول غير ذلك لا يصدق.

ولم تكن اطر المرأة في منأى عن القرار الحزبي، بل هي نتاج القرار وليست صانعة له، حيث تضيف سهى في تعليقها على نشأة الأطر النسوية:

كله كان بتوجيه من الحزب، وهو الذي بدأ بالأطر الجماهيرية، حتى في

العمل النسائي، الهيئة القيادية في عمان هي من بعثت بإيعاز لتشكيل الأطر الجماهيرية، وهم بدأوا بالعمل التطوعي والمرأة والجهة الشعبية بدأت بالطلاب.

وتستمر في التأكيد على أن الاجتماعي ووظف لصالح السياسي، ولم يتم التعامل مع البرنامج الوطني بشكل عميق، ولكن في مرحلة لاحقة (سنأتي على ذكرها) تم التعامل مع البرامج الاجتماعية بصورة مختلفة:

حسب اعتقادي، ان الوعي الاساسي في حينه كان لوجود أداة جماهيرية تسهل استقطاب الناس للعمل السياسي فيما بعد، وكانت هذه هي المحطة الفاصلة، اي الاطار الجماهيري، اما بالنسبة للبرنامج الاجتماعي، حتى نحن النساء لم نتعامل معه بالعمق، بل بالشكل، كنا قائدات العمل الجماهيري، انا كنت أتابع العمل الجماهيري في الجانب السري، يعني لم اكن مكشوفة ولكن كنت اتابع الرفيقات، يعني حضرت البرنامج للجنة المرأة الفلسطينية، انا كتبت برنامج لجنة المرأة، وكان موجه عن طريق سرية العمل، الحزب كان يوجه اطار المرأة، الجهة الديمقراطية الهيئة العليا كانت توجه العمل النسائي، الحزب الشيوعي الهيئة القيادية توجه إطار المرأة العاملة، وكانت جميعها تعمل من منطلق المنافسة السياسية والاستقطاب السياسي وليس من منطلق فهم واسع لبرنامج اجتماعي، بدليل ان البرامج كانت متعارضة وليست متكاملة للأطر في الريف وفي المخيمات، يعني بصراحة كانت الانتخابات والاستقطاب هي الهم حتى للنساء القياديات الموجودات في الأطر الاجتماعية.

لم تكن فتح مختلفة في التوجه عن الأطر الأخرى وان تأخرت بعض الأطر في النشأة العلنية، لكن كانت في البدايات كما ذكر سابقا على الأقل على مستوى المرأة، وقد تحدثت عن ذلك ربيحة زياب القيادية الأولى في فتح بالأرض المحتلة:

معظم المسؤولات في مختلف المحافظات للجان المرأة للعمل الاجتماعي

كن ايضا في التنظيم، ولكن ليس جميع النساء في القاعدة تعرف ذلك، أيضا كثرة الأطر النسائية وكثرة التسميات للمرأة، المهم ساعدتنا في زمن الاحتلال، كيف؟ كانوا يشتغلوا برياض الأطفال، كان هذا نوع من الاتصال ، وبنفس الوقت كل من في العمل الاجتماعي في فتح، ولكن ليس جميعهن اشتغلوا تنظيم، هناك مفاصل رئيسية يمسكها أناس محددين.

وجدير ذكره أن بعد الخروج من بيروت وتدهور الوضع السياسي الفلسطيني، وحدث الانشقاق في حركة فتح، وخسارة علنية حركتها في لبنان ، عملت فتح على شق الاتحادات والنقابات المختلفة، كمحاولة لإيجاد قاعدة شعبية مؤطرة لها. ناهيك عن ان فتح شعرت بتنامي ثقل اليسار في الثمانينات نتيجة العمل الجماهيري، فدفعت ثقلها (كما توضح ربيحة) للهيمنة على العمل الجماهيري، عبر طرق عديدة، ليس التنافس الديمقراطي اكثرها شيوعاً. هذا ما تعبر عنه ربيحة:

في فترة ما أخذت فتح قرار انها تريد اخذ نقابات العمال وفعلاً اخذتها بنفس السنة.

لقد عملت النساء بقوة في تلك الفترة الممتدة حتى بداية الانتفاضة، والتجربة خلقت مزيد من التنظيم في الأطر الجماهيرية، أطر المرأة كانت جزء من التطور الحاصل.

التحول للعمل الجماهيري، ادى بالضرورة لخلق قيادات نسوية على المستوى الجماهيري، قيادة لم تكن كلها بالضرورة مرتبطة حزيباً، وانما هي قريبة من التنظيم، بالمقابل نشاط النساء كان بالأساس كعضوات في التنظيم في الاطار النسوي، والذي وأن وسعت قاعدته واخذ باستقطاب كم كبير من النساء، الا ان الشروط التي وضعها التنظيم كانت احيانا لا تخرجهم من الدائرة المحسوبة سياسيا على التنظيم المعين، وتعد جاد(2000) ان هذه السمة ميزت

جميع الاتحادات والمنظمات الجماهيرية وليس فقط المرأة، أما كيف رأها من هم في موقع صنع القرار، فعن ذلك يتحدث "رفيق":

كان يوجد هناك ثغرة، في جانبها الأول انك كنت لا تستطيعين أحياناً التمييز بين المهمات الحزبية النسوية، والمهمات الجماهيرية النسوية، شروط العضوية في الإطار النسوي عن شروط العضوية في الإطار الحزبي، يعني ممكن تشوفي انت البرنامج التثقيفي للإطار الحزبي هو نفسه تقريباً البرنامج التثقيفي للإطار النسوي الديمقراطي، شروط العضوية كانت صارمة عند الإطار الديمقراطي لدرجة كانت أشبه بالإطار الحزبي تماماً، لا تستطيعين القول عن الإطار الجماهيري إنه كان إطاراً جماهيرياً هو كان إطار ديمقراطي حزبي، وليس إطار جماهيري ديمقراطي والفرق بين الإثنين واضح، الإطار الديمقراطي الحزبي أضيق، أعضائه منتقن وهم أشبه بناس حزبيين، و لو لم يكن ملاحقة جديّة من قبل الاحتلال، فهم عبارة عن بنية حزبية احتياط.

لقد رأيت التنظيمات المختلفة ضرورة وجود أطر ديمقراطية جماهيرية، ولكن وجود الاحتلال وملاحقته المستمرة لعناصر المقاومة، فرض نوع من الحزم في التعامل مع الإطار الجماهيري، لدرجة أحياناً تختلط الحدود بين البنيتين الجماهيرية والسرية، سواء على مستوى البرامج أو المهمات، وهذه إشكالية رافقت العمل لفترة طويلة، عن ذلك يكمل "رفيق":

هذه الثغرة الأساسية في الإطار الديمقراطي عند كل الأطر الديمقراطية. وما جرى أن الاحتلال نفسه لما كان يعتقل الناس من الأطار الديمقراطي ويقولوا له إحنا جبهة عمل أو لجنة مرأة يحكموه عليه بالسجن مثل العضو في الجبهة الشعبية، المحكمة كانت تنظر للإطار الديمقراطي التابع للجبهة هو عضو جبهة وليس إطار غير حزبي كان ينظروا له كإطار حزبي، هذه الثغرة المنهجية في التفكير هي التي حالت

دون إنه يكون هناك أطر جماهيرية ديموقراطية واسعة.

أما على مستوى القيادة فقد استمر العمل كما هو بالسابق ولم تصل للقيادة المركزية حتى منتصف الثمانينيات اية امرأة في الجبهة الشعبية، أما التطور فأملته ظروف تحول النساء إلى قيادة الإطار الديمقراطي، ما عنى تطور بالمقابل في وضعيتها الحزبية، فعلى سبيل المثال، قفزت النساء لتشكيل المنظمة النسوية الحزبية، والتي تشكلت من نساء قيادات فيما بعد عُينت عضوات في اللجنة المركزية، بالمقابل كان يرأس المنظمة النسوية أحد الرفاق القياديين في حينها، والتي رأت فيه سهى نوع من رؤية الحزب لأهمية النساء، وذلك كونه فرغ رقيقاً على مرتبة عالية لمتابعة المنظمة النسوية، وذلك كله عائد لعدم نضج تجربة المرأة كفاية لقيادة العمل السري النسوي بحكم قصر التجربة:

لفترة من الفترات كان المسئول الأعلى الذي تابع منظمة النساء هو رفيق، (يقود المنظمة النسوية)، طبعاً انا باعتقادي انه لم يكن المقصود تغييب المرأة، المقصود أن هناك في احساس بعدم الثقة الكاملة في الحفاظ على الوضع الامني، الوضع السري الى حين ما اثبتت النساء كفاءتهن في هذا الخطر، بعدين اخذوا هذه المواقع. هل كان يجدر ان تُعطى الثقة من البداية ام لا، انا باعتقادي أن التجربة أثبتت أن من الجيد أن يكون رفيق. رفيق رفيقة انا لم يكن عندي تحفظ يعني.

وتضيف للتأكيد على ذلك:

باعتقادي انه كان الإحساس أن عدد الرفيقات اللواتي يستطعن تحمل مسئولية قيادية قليل جداً. ولازم يعني ينخرطوا بالعمل النسوي بالأساس، هل هو لخلفية اجتماعية؟ هل هو لظروف واقع موجود؟ لا أعرف، لكن الصحيح أن عدد من الرفيقات كان لهم تحفظ في فترة من الفترات على وجود رفاق مسئولين في الصفوف النسوية، فليكن، بالعكس، هذا شيء

اضافي للمرأة، هذا يعكس اهتمام عالي من الحزب، فقضية النساء ليست بسيطة وتافهة، حتى يجعلوا النساء من مستويات متواضعة يقدن النساء، لا، لا فليكن فرز رفاق متخصصين قياديين، وكانت أسماء قيادية بارزة وعليها مهام كبيرة جدا، لما الهيئة القيادية في الحزب تفرز رفيق متميز لمتابعة خط المرأة، أنا في اعتقادي هذا اهتمام في المرأة وليس تنقيص للوضع، في اختلاف في وجهة النظر. كونه يساري، كونه ماركسي، كونه مناضل، لازم يكون بفهم ما تعني قضايا المرأة وخصوصية هذا الوعي.

أما في الجبهة الديمقراطية فلم يكن هناك اشكالية في وجود النساء في القيادة، حتى مع انطلاق العمل الجماهيري، حيث ان النساء اساسا موجودات في الأطر القيادية العليا. وفي فتح، تم ذلك بفعل الظروف رغم ما تقوم به المساء في فتح اعتقال القيادات من الرجال فسح المجال لوجود امرأة في قيادة الداخل، وتقود معظم الاوضاع التنظيمية، تحدثنا ربيحة عن تجربتها الشخصية:

...فجأة شارون احتل البيت في القدس القديمة، وصارت مظاهرات بعد ما صارت قصة حادث قطاع غزة التي فجرت الانتفاضة، هنا كان المفصل بالنسبة لي في العمل: العمل السابق كان على كل المستويات نقابي وتنظيمي والمجموعات والاشياء ولكن بقدر اقول هذا هو المفصل، طبعا في البداية كنت عضو عادي، بعدين صار اعتقالات كثيرة، وبقيت لحالي، لا يوجد احد، كله معتقل في موقع يكون على مستوى قيادي الكل سواء على مستوى الاعتقال العشوائي، ما ظل حدا، بقدر اقول الحمد لله استطعت حوالي سنة وثلاث شهور بالتحديد اقود لحالي، على مستوى الأرض المحتلة بشكل عام. كل المهمات قمت بها: اعتقلت القيادة الموحدة بدك تحطي حدا بدالها مع الفصائل، الاتصالات، كل ما يخطر ببالك - من فعاليات، البيان لازم ينزل في وقته حتى لو اعتقلت القيادة الموحدة، من الاطر من البريد من الاشكالات اللي بتحصل في المواقع - والحمد لله وفقت، بقدر اقول لم اسمح لشك 1% انه يبدو انه مفش حدا.

نستطيع أن نقول أن العمل الجماهيري كان مفصلاً أساسياً لدخول النساء إلى القيادة والتواجد سواء في الخاص التنظيمي وتحديداً في الأرض المحتلة أو العام الوطني في المجلس الوطني الفلسطيني ممثلات عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. وقد أتاح ذلك فرصة للنساء باكتساب الوعي بذاتهن كنساء، وعلى توسيع انتماءاتهن خارج العائلة والقيام بأدوار غير تقليدية (جاد 2000).

ساحة الخارج:

تشكل الأطر الجماهيرية والاتحادات الشعبية جزءاً أساسياً من حركة المقاومة الفلسطينية في الخارج، وقد أتينا سابقاً على ذكر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وإيضاً هناك اتحاد الطلبة الفلسطينيين، ولكن أحد المفاصل الهامة لبروز النساء والاتحاد العام للمرأة كقيادات وطنية، استحققت أن تحتل مناصب قيادية وان تفرض حضوراً وطنياً تجلّي تنظيمياً من خلال المجلس الوطني الفلسطيني، وبرزت النساء أكثر أثناء الاجتياح وبعد الخروج من بيروت، حيث كن فاعلات على الساحة اللبنانية، وقد ملئوا فراغاً تركته القيادة الفلسطينية، نتحدث عن هذه المرحلة جيهان الحلو:

مرحلة الـ 82 مرحلة مهمة كثيراً ولازم نكشف عنها. اولاً خلال الحصار كان لنا دور كثير مهم، لأننا نحن كنا المبادرات في دعوة اللجنة العليا لمؤسسات الإغاثة والاتحاد العام للمرأة، وذلك لإغاثة المهجرين، ومتابعة الظروف في ظل الحصار، فلعبنا الدور الأساسي في الجبهة الأساسية، وبقدر أقول هي المرأة التي قامت فيها واتحاد المرأة تحديداً، وعندما وزعوا السلاح على البيوت للمقاومة أيضاً شاركنا بقوة، وقد مدتنا الأسلحة بنوع من الأمان، وعندما خرجت القيادة، كنا لوحدنا وكان علينا تدبر كل شيء، ويومها اخترت البقاء مع الجماهير العادية التي بقيت،

وبعد صبرا وشاتيلا أصبح هناك فراغ سياسي ومالي، فلبنا الدور الأساسي في الحفاظ على من تبقى من الفلسطينيين.

وحول الدور التي لعبته النساء وبالتالي انعكاسه على تمثيلهن، في المجلس الوطني ممثلات للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، تقول جميلة صيدم:

نتيجة كل هذه المهمات التي أنجزتها النساء، فرض على القيادة أن تأخذ بالاعتبار هذا التمثيل للمرأة، وبهذه المرحلة اتسعت الأطر بانضمام عدد اكبر من النساء، ونمى حضورها في منظمة التحرير، ومؤسسات المنظمة، إلا في اللجنة التنفيذية، ومع المجلس الوطني في الجزائر عام 1985 طرح مشاركة المرأة في اللجنة التنفيذية واعتبرناه انتصار يحقق خطوة للأمام.

مع ذلك تشتتت المقاومة بعد الخروج من بيروت، وتمركز القيادة في تونس، وانشقاق حركة فتح، وإشكالات التنظيمات السياسية خاصة بعد زيارة عرفات لمصر، كل ذلك اضعف الآلية التي كان العمل جارٍ فيها خاصة فيما يتعلق بمزيد من التواجد على المستوى القيادي للنساء، وفي هذا الصدد تتحدث شادية:

لقد عملنا بجهد، وكان هناك تواجد لا بأس به على مستوى قيادة الإقليم، ولكن جاء الانشقاق ليضعف الوضع القائم، ثم ابتعاد القيادة عن الساحة المركزية في الخارج لعب دوراً في إحداث مزيد من التراجع، إضافة لما صاحب الانشقاق من اقتتال، كل ذلك أوجد حالة تفسخ في القيادة التي تشتتت، وبالتالي انهيار ما تراكم على مر سنوات نضالية كثيرة.

الانتفاضة الفلسطينية (1987-1992):

شكلت الانتفاضة الفلسطينية محطة نوعية لنضال الشعب الفلسطيني، وارتقاءً في الشكالات التنظيمية المختلفة للمقاومة، وحولت مركز النضال الفلسطيني للمرة الأولى منذ الاحتلال إلى

الأرض المحتلة. و وضعت حد لمرحلة من التشتت والضياع لحركة المقاومة بالخارج، واختلال في الخطاب الفلسطيني لصالح الحل السياسي، ومرحلة من النفي عاشتها المقاومة بعد الخروج من بيروت حيث القيادة في تونس، ولأول مرة في تاريخها في منطقة غير حدودية مع فلسطين المحتلة.

أما الانتفاضة، فلم تقلب موازين الفعل النضالي فحسب، ولكن موازين الثقل النضالي بين الداخل والخارج، حيث ولسنوات طويلة كان الخارج وتحديدا لبنان الساحة المركزية للنضال، الانتفاضة نقلت مركز الثقل من الخارج إلى الداخل، لقد تحولت الفصائل بكل أدواتها التنظيمية عبر المنظمات الجماهيرية وتوسع عضويتها ونضالها، لفصائل شعبية واسعة. كل ذلك كان له تأثير على مكانة المرأة، توسعت منظماتها، وتعددت مجالات عملها الكفاحية والجماهيرية والاجتماعية والانتاجية، وتبلورت القيادات والكادرات النسوية، وهذا أعطى قوة للنساء للتواجد في قيادة تنظيماها، بالمقابل خلق إشكالية بين الداخل والخارج، وممكن أن نقول صراع على القيادة والقرار، ويشير جميل هلال لهذا التغيير:

في بداية الانتفاضة بدا التغيير في الخطاب السياسي، والسبب أو الآخر، لم يعطوا ما يكفي للتفكير في المسألة، وتأخر الوعي بحكم العادة في إدراك انه حدث تغير جذري على المقاومة الفلسطينية بعد بيروت والانتفاضة. وهذا الشيء انتبه له القليلون ولكن متأخر، أي بعد 1988، وبضغط من الأرض المحتلة، لإحداث تغيير قيادي.

الانتفاضة كشفت عن القدرات العالية لقيادة الداخل في إدارة الصراع والمواجهة واتخاذ القرارات، سواء لكل فصيل على حدى أو للقيادة الوطنية الموحدة، و اتسعت المهمات، وازداد العمل أكثر سرية مقابل العلنية التي واكبت العمل الجماهيري، حيث اتسعت دائرة الاعتقالات

والاغتياالات لقادة الانتفاضة، وهذا أعطى زخم لأطر العمل، ولتطوير أدوات نضالية، والنساء لم تكن بمعزل عن ذلك، بل وفي مرحلة أخذت ادواراً اكبر بحكم الاعتقالات الناشئة، خاصة أنهن على مدى السنوات التي سبقت الانتفاضة راكن تجربة عمل جماهيري وكفاحي جيدة أهلتهن ليكن مشاركات فاعلات في الانتفاضة، تلخص ذلك سهام البرغوثي:

لقد استقبلنا الانتفاضة بحجم وعمل نسائي جاء عبر تراكم، وكانت منظمة نسوية كبيرة الحجم، منذ مؤتمر 1986 ونحن نعمل بطرق منظمة، المؤتمر شكل محطة للتوعية السياسية للكادر، وهذا انعكس على دور الجبهة في الانتفاضة، وتوسع دور المرأة فيها، بمعنى يعتقل الشباب إداري، النساء تتبنى البيان، الشباب يطاردوا، النساء تأخذ مكانهم، وهذا أعطى قوة للنساء ولدورهن.

أما في الجبهة الشعبية فقد اعتبرت ان المسألة لم تكن تعبئة فراغ فصح، وإنما استحقاق جاء نتيجة تطور وضعية المرأة الذي جاءت الانتفاضة لتفجره وتبرز افضل ما عنده، عن ذلك تقول مهي نصار عضوة المكتب النسوي ومسئولة الاطار النسوي ايضاً:

لم تكن المسألة فقط بسبب حجم اعتقالات الرفاق، بل لأن النساء اثبتن جدارة، وعندما جاءت مسألة توسيع العضوية وما يتطلبه ذلك من تشكيل لجان كادرية جديدة، تم ضخ دم جديد كانت النساء ضمنه.

لقد أعطت الظروف الناشئة فرصة للنساء ليكن في موقع صنع قرار تنظيمي، وليس فقط على المستوى النسوي، فزاد تمثيلهن الداخلي، يصف ذلك عمر عساف عضو المكتب السياسي، في معرض شرحه لدخول مزيد من النساء للقيادة، خاصة أن الجبهة الديمقراطية كانت النساء تقودها:

لم يكن يحول شيء دون ضمها للقيادة،¹² بمعنى انه لم يكن هناك ما يحول دون ذلك، وهذا كان من صالحها، ففي العام 1987-1988، عندما قررنا توسيع الهيئات القيادية المركزية، أي الكادر المركزي في الداخل، قيل أننا نريد ضم ريفيات، هكذا طرح، وطبعاً هنا يوجد ازدواجية في الموضوع، يعني قيل أن حركتهن أسهل، في الانتفاضة بالذات، كان محمد اللبدي مطارد أو صار مسجون، أنا كنت مطارد، وبالتالي بين قوسين يعني الهيئة القيادية للجبهة الموجودين كان هكذا وضعهم باختصار، فصار التوسع بعدد من الرفيات، لاعتبار أن حركتهن أسهل وهنّ أقل عرضة للاعتقال.

ويؤكد جميل هلال أيضاً أن التغيير باتجاه الداخل فرضته الظروف وانتقال مركز الثقل ولكن أيضاً بسبب الضغوط التي شكلها قيادة الداخل على قيادة الخارج، واستكمالاً لما تقدم به سابقاً يقول:

لقد أتى التغيير في القيادة، ولكن بضغط من الأرض المحتلة.

هذا الخلاف بين الداخل والخارج أيضاً مس تنظيمات أخرى غير الجبهة الديمقراطية، ففي الجبهة الشعبية أيضاً حيث كانت النسبة محددة في القيادة للأرض المحتلة، والتي هي بكل المقاييس أقل من الخارج، رغم التحولات التي حصلت في الانتفاضة وانتقال الساحة النضالية للداخل، يعلق على ذلك "رفيق":

المعايير التي طرحت ليست للأولوية، قالوا ان للصفة الغربية لازم يكون 17 واحد مرشح للجنة المركزية، وخطينا احتياط لحد 23 وكانت القائمة فيها رفيقة من اصل خمس رفاق مرشحين إضافيين، ولما توسعت أعطينا أولوية للرفيقة، فصارت عضوة لجنة مركزية. أي توسعت بناء على أنهم قرروا في المؤتمر يوسعوا القيادة المركزية من عدد كذا لعدد أوسع، فإحنا دخلنا من الصفة وصار اثنتان عضوتي لجنة مركزية.

12 الحديث عن آمنه الريماوي.

وهذا جاء كمحصلة لتصادع الفعل المقاوم، وما قبل ذلك لم تكن القضية مطروحة ويؤكد على ذلك "رفيق":

لم تكن موضوعة القيادة موضع نقاش وذلك حتى نهاية 1993، أي لم تطرح للنقاش، ليست كما ظهرت لدى الجبهة الديمقراطية، كان عندنا أعضاء لجنة مركزية و مكتب سياسي، وكان لدينا قيادة الفرع (فرع الداخل).

بداية الانهيار والتحول المفصلي التاريخي:

مع دخول العام 1992، بدأت علامات الانهيار واضحة على الموقف السياسي الفلسطيني وعلى بنية المقاومة الفلسطينية، والتحويلات بدأت تأخذ مجرىً جديداً، بدأ مع مؤتمر مدريد الذي ممكن أن نؤرخه كنقطة انطلاق في المسار الفلسطيني السياسي الجديد. أما على مستوى فصائل المقاومة، فقد تعرضت الجبهة الشعبية لحملة اعتقال قاسية منذ صيف 1991، ضربت بالعمق قيادتها السرية وبالتالي فاعليتها النضالية.¹³ ومع بداية العام 1991 انشقت الجبهة الديمقراطية، وتحول قسم كبير من قيادتها إلى حركة فدا الجديدة الناشئة، والتي لعبت فيه النساء وحسب رأي الطرفي الإنشقاق، دوراً في حدوثه بحكم استمرار النساء في القيادة طوال الوقت دون التعرض لإشكالات أمنية جدية مثل الإنشكاف أو الإعتقال، وهذا منحها حرية الحركة التي اتاحت لها أن تكون حلقة وصل بين الداخل والخارج مما أهّل النساء أن يأخذن دوراً في الإنشقاق، وباعتراف الطرفين، الجبهة الديمقراطية وحركة فدا.

لن نطيل في تحليل أسباب الانهيار ولا الإنشقاق ن فهو خارج عن نطاق البحث الأساسي.

13 لقد تم اعتقال البنية القيادية الأساسية في الأرض المحتلة والتي كانت "أي البنية" تقود منظمة الجبهة الشعبية وهي مختفية، فيما يعرف بالنضال "تحت الأرض".

تلك هي المحاور الأساسية في تاريخ المقاومة الفلسطينية ومشاركة النساء بها، وهي محاولة لدمجهم في هذا التاريخ وإلقاء مزيد من الضوء على الظروف التاريخية التي ساهمت في إنخراط النساء في المقاومة الوطنية ضمن التنظيمات المختلفة، وما صاحبها من إمكانيات توفرت لبعضهن للوصول لمواقع قيادية متقدمة في التنظيمات المختلفة. وهي دمج للنساء في سياق تاريخ المقاومة، حيث يشكل فرش وإطار لسياق تاريخي، يساعدنا في فهم القضايا المحورية والعوامل المختلفة للفصل القادم، والتي لعبت دوراً في وصول، أو عدم وصول، النساء لقيادة المقاومة.

الفصل الرابع

يحاول هذا الفصل مناقشة الأفكار والتوجهات المختلفة لتنظيمات حركة المقاومة الفلسطينية، استناداً إلى ما سبق من تاريخ، وارتباطاً بجملة من القضايا المحورية، التي تعبر عن جوهر علاقة النساء الفلسطينيات بقيادة حركة المقاومة، والتي ترى الدراسة أنها مهمة وأساسية لفهم العلاقة. وسيدرس الفصل هذه القضايا ضمن محورين أساسيين: الأول بنية المقاومة الداخلية والبرامج وتطبيقاتها، وكيف تؤثر على وضعية وفرص النساء بالوصول للقيادة، والثاني العوامل الخارجية المتمثلة البنية والثقافة المجتمعية والطبقية، وكيف تؤثر على فرص النساء ليس للوصول للقيادة فحسب، وإنما للمشاركة في حركة المقاومة، مع التأكيد هنا على الدور الذي لعبه اليسار في تحفيز وخلق الفرص للنساء للمشاركة والارتقاء للمواقع القيادية، وأن هذه العوامل خاضعة للتداخل بين ما هو داخل وخارج بحكم الظروف المختلفة التي عاشتها المقاومة كبنية مشتتة بين فلسطين المحتلة ودول اللجوء والشتات. أما حصيلة النقاش فتبرز

في الجزء المخصص للرؤى المختلفة لهؤلاء القياديين والقياديات من قضية النساء ومشاركتها، وعلاقتها بالمقاومة، والوصول للقيادة.

التركيب التنظيمي والممارسة الديمقراطية وأثرها على موقع النساء في البنية التنظيمية:

يشكل العنوان أحد المحاور الأساسية المؤثرة من داخل البنية والهيكلية التنظيمية لفصائل المقاومة، وبداية لنرى التركيبة التنظيمية للفصائل موضوعة الدراسة: انها ثابتة لم يطرأ عليها تغيير، وإن شابها بعض الحراك في الحجم والأفراد على مدى الفترة الزمنية للبحث¹⁴. حيث تتكون الهرمية التنظيمية لفتح كالتالي: رئيس وقائد الحركة وقد كان دائماً وحتى الأمس القريب ياسر عرفات. يليه اللجنة المركزية وعددها 9-11 عضواً، وهي تقابل المكتب السياسي في الجبهتين الشعبية والديمقراطية، ثم يلي الترتيب المجلس الثوري والذي يتراوح عدده بين 90-100 عضواً،¹⁵ ثم يليه الإقليم،¹⁶ ويكون أمين عام الإقليم عضو مجلس ثوري، أما أعضاء الإقليم فليسوا بالضرورة أعضاءه.¹⁷ أما في الجبهتين الشعبية والديمقراطية، فقد كانت الهيكلية التنظيمية كالتالي: أمين عام (جورج حبش للشعبية، ونايف حواتمة للديمقراطية)، ومن ثم المكتب السياسي والذي يتابع القضايا المستجدة الآنية، واللجنة المركزية وهي التي تنفذ السياسات العامة المقررة في مؤتمر التنظيم وتتابع أعمال المكتب السياسي وهي بمثابة المجلس الثوري لدى فتح، وقد كانت اللجنة المركزية تقريبا 45 عضو،

14 لعبت التطورات النضالية وحجم المهمات دوراً في تغيير عدد أعضاء المراتب المختلفة، وخاصة في المحطات المفصلية كالمؤتمرات العامة للتنظيمات، أما الاستشهاد، والانشقاقات المختلفة، أو الطرد من التنظيم كما هو حال بسام ابو شريف لدى الجبهة الشعبية فلعبت دوراً في تغيير بعض الأعضاء من هذه المراتب.

15 حديثاً بعد أوسلو والعودة للأرض المحتلة أصبح عدد أعضاء اللجنة المركزية 17 عضواً لا امرأة بينهم، بينما تم زيادة 20 عضو من الأرض المحتلة للمجلس الثوري عن طريق التعيين، ربيعة ذياب كانت أحدهم، وكذلك الأمر بالنسبة لام جهاد حيث عينت في المجلس الثوري قبيل العودة للأرض المحتلة في العام 1994.

16 يطلق اسم إقليم على كل من سوريا، لبنان، فلسطين، ومصر.
17 لقد عمد عرفات دائماً لتخصيص مقاعد داخل المجلس الثوري بالتعيين وهو يختارهم شخصياً، ومن ضمنهم قواد التشكيلات العسكرية المختلفة لفتح.

أما المكتب السياسي فـ 9 أعضاء، وحتى وقت متأخر لم تكن النساء للجبهتين في أي المراكز، والتغيير حصل مع نهاية الثمانينات، أي مع الانتفاضة الأولى. هذا التركيب التنظيمي ليس مجرد أرقام وأعداد، وإنما لا يمكن الحديث عنه بعيداً عن الممارسة الديمقراطية، وارتباطاً بظروف العمل في الداخل أو الخارج وعلى مستوى التنظيمات المختلفة. فقد كان لكل من العمل العلني في الخارج والعمل السري في الداخل اشتراطاته وظروفه التي ساهمت بتشكيل التنظيم والممارسة الديمقراطية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فقد لعب التعريف والفكر دوراً في تحديد آليات العمل، حيث كانت فتح كحركة شعبية فضفاضة برغماتية (Sayigh 1993)، أخذت على عاتقها وعرفت نفسها منذ البداية كإطار يجمع الفلسطينيين من مختلف التوجهات، ولكن أيضاً هي حركة تتسم بهيمنة الفرد عليها أي الرجل الواحد " عرفات"، وبالتالي الممارسة الديمقراطية تكاد تنعدم وإن كان هناك عمل علني في لبنان، فحتى في الأرض المحتلة كانت محكومة بسلطة الفرد، عن ذلك يقول أحد كوادر فتح:

كل شيء بيد عرفات، هو الأمر النهائي، ممكن يسمح بانتخابات ديمقراطية، ولكن إذا لم تعجبه النتيجة بخرب الانتخابات بضربة واحدة، والذين صعدوا صعدوا لأن كان عنده استعداد أن يصعدوا للمراتب القيادية، وبالتالي الحديث عن استحقاق قيادي ديمقراطي غير موجود، كل ما هناك أن عرفات كان يخلق مراكز قوى ثم تتصارع مع بعضها البعض. وكان حوله نواة صلبة ومركز قوى منتشر في كافة المواقع، وهي التي يعتمد عليها بالنهاية في تسيير أمور فتح.

ويؤكد على ذلك داود تلحمي:

طول الوقت كانت فتح حركة كبيرة، الحركة الاكبر دون منازع، فهي ضمت كل الأشكال والتلاوين والاتجاهات، لذلك عندك نوعين من النساء، نوع نضالي والنوع الصالونات، أو النساء اللي مستعدات يعملوا بحدود معينة، بس في وهذه الظاهرة حتى الآن موجودة في فتح هذه الازدواجية، انه كونها فتح اقرب اجتماعيا في المحصلة مع الفئات الوسطى، لكن قاعدتها شعبية جدا وفي حالات نضالية فعلية موجودة وحتى فتيات(في قلب النضال)في قلب النضال وهذه ازدواجية موجودة، في فتح موجودة وموجودة من البداية.

وقد ترسخت هذه السلطة للفرد وللمجموعة المحيطة به، من خلال المؤتمرات التي كانت تعدها الأقاليم المختلفة لفتح، والتي وإن كان يتم فيها انتخابات كشكل من أشكال الديمقراطية، إلا أنها محكومة باشتراطات تفقدها سمتها الديمقراطية، حيث يحدد من البداية حجم النساء فيها، وقد لا يكون يتناسب بالضرورة مع حجم مساهمتها، حيث تصمم مشاركتهن وشكلها ضمن مصالح البنية القائمة (Waylen1998). تشرح ذلك بوضوح جميلة صيدم عضو قيادة اقليم سوريا:

يعني اقول لك على صعيد البنية الهيكلية لفتح، الاقليم مثلا، في مؤتمر الاقليم او في مؤتمر المنطقة كان يقال مثلا مجلس المنطقة مكون من 7 فيها امراة، يعني تحجيم رغم انه مشاركة المرأة في قاعة المؤتمر تشكل مثلا 7% او 10% ولكن تمثل بوحدة، عشان الاقليم واسع مثلا يعني اثنتين، رغم الجهد المتوازي مع الرجل، في عملية بناء الهيكلية، لكن عند التسميات عند الطرح للانتخابات فقط لنا اثنتين، اللواتي تأخذ أعلى الاصوات او اللواتي يطلعوا بالتركية حسب الاتفاق، يعني في عملية كوتا بشكل غير مباشر.

نقطة واحدة جديرة بالالتفات اليها في موضوعه فتح والديمقراطية، وهي التلاوين السياسية

المختلفة داخلها، وهذه معلومة ليست بجديدة، وحتى سلطة الفرد وهيمنته على القرا الداخلي بما فيه القرار داخل م.ت.ف.

ولكن الجديد الذي يحمله هو محاولات اليسار لخلق آلية ديمقراطية والعمل في الأطر التنظيمية المختلفة، والذي واجه مقاومة شديدة من فتح، والذي أدى بالنهاية للإشفاق في العام 1983 بما يعرف حركة فتح الانتفاضة ، وفي ممارسة برغماتية تقصي النساء، لم تجد هؤلاء النساء في الاطار النسوي وسيلة لفرض الوجود واستخدام الاتحاد العام للمرأة للتمثيل والاعتراف السياسي، وبقيت كذلك في المجلس الوطني ، ولتحصيل المزيد من الحقوق كان يعني الضغط والمساومة، والتي في الكثير من الاحيان لا تحقق انجازاً على مستوى وصول النساء للقيادة ، كما حصل مع مطالبة الاتحاد العام للمرأة ان تكون عصام عبد الهادي عضوة باللجنة التنفيذية ، وافق عرفات وبالنهاية تراجع في اللحظة الأخيرة لصالح توازنات تنظيمية أخرى (Sayigh 1993).

أما على مستوى التنظيمات الأخرى فقط لعب الفكر الماركسي اليساري الذي تبنته كل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية، دوراً في التركيبة التنظيمية وفي فهم الممارسة الديمقراطية، والذي كان له مفاعيله الخاصة في ظروف العمل السري.

لقد آمنت التيارات الماركسية أساساً بالديمقراطية والممارسة الحزبية، والتي كانت قائمة على مبدأ المركزية الديمقراطية، وهذه لعبت دوراً في إيجاد قنوات وفرص لأعضاءها بالتواجد في الصف القيادي بالإضافة، لسماحت أخرى تحدثنا عنها سابقاً، وأيضاً اتاحت فرص للنساء

للتواجد ضمن الهيكلية القيادية في الخارج وتحديدًا لبنان.¹⁸ وهذه كانت تتم عبر المؤتمرات،¹⁹ وبالنسبة للجبهة الديمقراطية لم يختلف الوضع فيما يتعلق بالخارج، وإن كانت الإشكالية كما ذكرنا سابقًا فيما يتعلق بالداخل والخارج.

أما في الأرض المحتلة فقد تم التعامل مع موضوع الديمقراطية الداخلية بمنطق العمل السري، والذي لم تكن المؤتمرات شكلها الأساسي، وذلك لصعوبة عقدها لأسباب أمنية، وإنما بالتشاور الحزبي الأفقي من القاعدة إلى رأس الهرم، النساء تحديدًا كن حاضرات بالقرار من خلال المنظمة النسوية، يشرح الآلية "رفيق":

إذا اعتبرت انه سياسة الجبهة فقط خمس اشخاص سريين هذا يكون خطأ، كانت سياسة الجبهة مبنية على انه كل الهيئات القيادية بما فيها المكتب النسوي تناقش سياسة الجبهة وترفع رؤيتها، وتقرّ بشكل جماعي ولكن بشكل سري منفصل عن بعض. لناخذ خطة الفرع: كانت المرأة تشارك عبر تقديم مسودة خطة، المرأة بتحط لمساتها عليها بتحط رؤيتها فيها، واي شيء من وجهة نظرها كامرأة بتحطها فيها، العمال المنظمة الحزبية العمالية بتحط رؤيتها فيها، المنظمة الطلابية بتحط رؤيتها فيها، وقيادة الفرع بتجمع كل هذه الرؤى وتصيغها في ورقة موحدة، وبتنزل للحزب للتنفيذ، فعملياً هي كانت القاعدة اللي بتشارك هي قاعدة واسعة. قيادة الفرع مثلاً ما عمرها ألغت خطة نسوية او تدخلت في شكل خطة نسوية قلت لهم هذا ايش لأ بدناش اياه، على العكس الخطة النسوية لم تقرها قيادة الفرع على العكس كانت في اكثر الحالات كانت تناقش اذا في اضافات، مش تيجي تلغي الخطة او تغير خطة للمرأة،

أيضاً توضح زهيرة كمال فهمها للديمقراطية الحزبية كأداة للوصول للقيادة خاصة للنساء

18 كان هناك عضوتا لجنة مركزية في الجبهة الشعبية وهن سميرة صلاح، وليلى خالد، ولاحقاً في المؤتمر الخامس للجبهة في بداية التسعينيات تم ترشيح ليلي خالد لعضوية المكتب السياسي ورفضت هي الترشيح.

19 عقدت الجبهة الشعبية حتى نهاية 1993 وهو نطاق البحث خمس مؤتمرات حزبية: الأول التأسيس، الثاني 1969، الثالث 1972، والرابع في العام 1981 والخامس مع 1993.

كالتالي:

أنا في رأيي إنه له أهمية لأنه هذا هو الإختلاف اللي كان موجود، يعني بين الجبهة الديمقراطية وبين الجهات الأخرى، خرينا أقول إنه وجود النساء في قيادة الداخل أيضا ساهم في طرح القضايا ديمقراطيا، يعني قضية صارت مطروحة على جدول الأعمال مش بس في الداخل وأيضا في الخارج، لأنه كان هناك العلاقة المتبادلة، إنتي عم تطرحي إشي هم عم يتجاوبوا معاه، أو هم عم بطرحوا إشي وإنتي عم بتردي عليهم.

بينما يخالفها الرأي عمر ويعتبر الديمقراطية كانت غير موجودة فيما يتعلق بالقيادة:

في التنظيم لأ عمليا مكنتش الهيئات تنتخب انتخاب، لانه يعني كانت تفرز فرز، يعني حتى المؤتمرات لمرحلة معينة كانت تفرز فرز مكنتش ينعقد مؤتمر في الداخل للتسعينيات.

في اشكالية ديمقراطية لدى القوى الفلسطينية كلها، يعني مسألة الديمقراطية في إشكال عليها، يعني لما احنا بنقول والله انتظام المؤتمرات والارقابة، يعني انه كل شئ ماشي على ما يرام؟ لا، مش ماشي على ما يرام، في مشكلة، في المسألة الديمقراطية مشكلة، او لا لا يوجد انتظام في المؤتمرات.

للاسف، للاسف بظل الواحد يقول للاسف، ارضينا والا ما ارضينا، عرفات ظاهرة، مش فرد، عرفات ظاهرة، في الساحة الفلسطينية(عرفات كثير) نعم نعم عرفات ظاهرة في الساحة الفلسطينية.

بيدو ان العلاقات الديمقراطية اعمق واعقد من مجرد هرمية تنظيمية وتبادلية (Randall

1998). وهذا ما يمكن ان نستشفه من الاقتباسات المختلفة السابقة، فهي في فتح تخضع

لعلاقات الهيمنة والهرمية، أما في الشعبية فهي علاقة أكثر ترابطية تسير في دائرة المركزية

الديمقراطية التي تميز الأحزاب الماركسية إجمالاً، سواء في ظروف العمل السري في الداخل

او العلني في الخارج، فالوصول للمؤتمر يكون عبر الانتخاب المباشر في الخارج داخل المؤتمر، واستطلاع الآراء يتم بالاجتماعات الحزبية العلنية حيث يستدعى الجميع، أما في ظروف العمل اسري بالداخل فحاولت الشعبية إيجاد بديل للآلية الحزبية المتعارف عليها، عبر الرسائل والتعاميم الداخلية، والتي تشكل مجمل الموقف الداخلي، والسؤال هل النساء حاضرات هنا، حسب السابق فالنساء حاضرات من خلال مكتبهن النسوي الذي يرفع الأجندة الخاصة به، وما على الحزب إلا إقرارها، وايضا فيما يتعلق بالقضايا العامة الحزبية كن حاضرات بالقرار، وهذا ينطبق على جميع المستويات التنظيمية والمواقع المختلفة بما فيها السجون.²⁰ أما في الجبهة الديمقراطية بعض اعضاء القيادة يرون في تبادل الآراء في ظروف العمل السري عبر الرسائل وسيلة ديمقراطية كما هو مع زهيره، بينما يرى عمر أن تلك ليست ديمقراطية بقدر ما هي آليات لفرز قيادة تتلائم مع العمل السري. وتنتقد كتاب (2000) السابق حيث تعد ان العمل السري كان الآلية التنظيمية السائدة، والتي حولته لإطار سلوكي في العمل التنظيمي ما قلص فرص الديمقراطية الداخلية، وأن المركزية الديمقراطية أداة لتعزيز الأبوية، حيث الأقلية من النساء في مواقع صنع القرار، وبالتالي فالقرار بأغلبية ذكورية "ابوية". ولكن يبدو لي أن علينا أن نرى الأمور بترابطها لا بجزئيتها، فالمركزية الديمقراطية يجب ان لا تتجزأ عن مفهوم العمل السري، والذي يجب بدوره أن لا يتجزأ عن الاحتلال وأشكال النضال ضده، والتي لا تخضع في إطار حركة التحرر الوطني، للقوالب المفاهيمية الجاهزة للديمقراطية، ولها آلياتها وتفاعلاتها التي تفرضها طبيعة الصراع مع

20 أثناء اعداد وثائق المؤتمر الخامس للجبهة الشعبية 1993 صادف وجود الباحثة في السجن، حيث تم ارسال كافة الوثائق لمناقشتها من قبل عضوات الحزب، وايضا تم ترشيح احدى العضوات عن القيادة المركزية للسجون كعضوة مرشحة للجنة المركزية للفرع "الارض المحتلة".

الاحتلال. فالديمقراطية بالنهاسة ليست شكلاً أو حداً (الانتخاب) بل اختبرت فصائل اليسار أشكالاً أخرى تتناسب والعمل السري، وبالنهاية فالفعالية النضالية - لتنظيم سري- هي الموجه، لا شكلاً محدوداً لممارسة الديمقراطية.

المفصل الأساسي في العلاقة الديمقراطية، هي التطور الذي قادتته تنظيمات اليسار بداية، ولاحقاً فتح، وتمثل في المنظمات والاطر الديمقراطية على مستوى العمال والمرأة والطلاب، وإن رأى فيه البعض آليات استقطاب، حيث عبرت الاطر النسوية عن تماثل مع فصيل سياسي معين (Glavanis 1992). بينما آخرين أعتبروها أداة لتمكين النساء وفرض أجندتها الخاصة وتشكل رؤية جديدة للنضال الوطني (مكاوي 2002).

وأخيراً عند دراسة الديمقراطية الداخلية للتنظيمات، من الضروري الأخذ بالاعتبار السياق التي مورست فيه، وفي الحالة الفلسطينية هيمن العمل السري والبنية السرية على العمل، وبالتالي على منظومة فهم الديمقراطية وممارستها، والتي بتقديري كانت حركة المقاومة في الداخل، وخاصة اليسارية منها تحاول إيجاد ناظم لها بطريقة تعطي كل ذي حقاً حقه.

الهوية الوطنية والجنديرية، والمحفز السياسي:

وهي مسألة نابعة من داخل البنية التنظيمية، كونها تبحث في الهوية التي يراها أصحاب التنظيم، خاصة النساء.

ومن الضروري هنا البدء من نقطة الصفر إن جاز التعبير في تحديد العلاقة بين الوطني والنسوي لدى تلك النسوة من القيادة، تشير جاد(2000) بأن استدعاء الجماهير للنضال الوطني تم على أسس وطنية، وتم مخاطبة الجماهير بشكل عام دون تحديد لفئة دون أخرى

وبعبارات عامة مثل " الشعب العربي الفلسطيني " " الجماهير الفلسطينية"، ولم يتم التخصيص لفئات معينة كالنساء، بل تم تهميشهن من الخطاب حيث يعتبر الميثاق الوطني الفلسطيني، ان الجميع سيعيش في فلسطين المحررة دون تمييز في اللون والدين واللغة ولم يأتي على ذكر الجنس، وما تحمله من مضامين خاصة بالمرأة. وتشارك النساء اللواتي تم مقابلتهن الخطاب الوطني من حيث أسباب الانضمام للنضال، حيث إدركهن لهويتهن الوطنية وليس النسوية او الاجتماعية كان نقطة البداية للانخراط في النضال، ليس الهم الاجتماعي ولا الوعي للهوية النسوية كما تعرف اليوم، وإنما أن يكن مشاركات بالنضال (Abdulahdi,1998). التالي يعرض لنا كيف عرّفت ورأت النساء هويتهن النضالية منذ التحاقهن بالنضال إلى السنوات القليلة الماضية، وذلك على اختلاف انتماءتهن التنظيمية:

سهى: بالأساس انتمائي كان عاطفياً، بحكم البيت، أخواتي لهم علاقة بالجبهة الشعبية والبيت كان وطني بشكل عام، ووالدتي كانت تميل لشقيقتي التي في الجبهة،²¹ وهي التي ميّلت الكفة لصالح أن تكون العائلة قريبة عاطفياً من الجبهة، فكان الانتماء بالأساس عاطفي وطني، يعني بدون تطور ايديولوجي، او وعي ايديولوجي، ومن ثم تعزز الانتماء بالايديولوجيا.

آمنة: أنا دخلت للعمل الوطني والأولوية كانت كفلسطينية، نضال وطني، وكنا من بدايات عملنا نحكي بقضايا المرأة، وأي شيء، ولكن الهم الوطني الأساسي هو القضية الوطنية.

مهي: أنا انضمت للمقاومة بصراحة كفلسطينية وليس كامرأة.

شادية: الهوية الوطنية هي الأساس كانت منذ بداية الانتماء وحتى الآن، ثم تأتي القضايا الأخرى، نشطنا في المجال الاجتماعي ولكن الهم الوطني

21 سلافة البرغوثي أخت المبحوثة كانت إحدى عضوات مجموعة الجبهة الشعبية التي نفذت عمليات خطف للطائرات، والتي اشتهرت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع نهاية العام 1969 إلى بداية السبعينيات، ووالدتها كانت إحدى نشيطات العمل الوطني، لمزيد من المعلومات يمكن العودة للتاريخ الشفوي للنساء الفلسطينيات إعداد وتحرير فيحاء عبد الهادي. وزارة التخطيط والتعاون الدولي- وحدة المرأة 1998، محطات أساسية في مسيرة الجبهة الشعبية- فلسطين 1989.

يبقى في المقدمة والأساس.

جيهان: بعد هزيمة 67، الواحد صار يبحث عن شيء يعملوا وسألت حول ما يمكن عمله كرد فعل على الهزيمة ومن هنا أنا انتميت لفتح.

لقد اشتركت المرأة الفلسطينية في النضال الوطني ارتباطاً بالمد الثوري وحالة المواجهة الصراع مع الاحتلال، وهذا يولد خصوصية تكون الأساس فيها هذه الحالة، وليس التحول الاقتصادي السلعي كما في أدبيات جننا على ذكرها سابقاً، وذلك بحكم تشريد الشعب ومصادرة ارضه (الخليلي 1977). ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع ان نرى بوضوح كيف أن النساء عرّفن انخراطهن بالنضال على اساس الهوية الوطنية، ما يتفق وخطاب المقاومة. ولكن يمكن ان نرى ايضا أن النساء في مرحلة لاحقة لم تسقط القضايا الاجتماعية الخاصة بالمرأة. وباستعراض أجندة العمل الوطني للفصائل المختلفة ممكن ان نرى أن الأجندة الوطنية والنضال ضد الاحتلال ميزها لسنوات طويلة، مع ذلك كانت الفصائل على دراية بأهمية بل وضرورة طرح القضايا الاجتماعية، مع أن الخليلي (1977) يرى أن الإقرار بأهمية إشراك النساء بالنضال من قبل المقاومة لم يصحبه وجود برنامج نسوي يشكل دليلاً نظرياً للمشاركة النساء في النضال. بعكس النساء هنا في الأرض المحتلة، التي رأت اهتماماً من قبل التنظيم، وخاصة لدى اليسار، وقد تعزز هذا الموقف بعد الوصول للمواقع القيادية، ففي الجبهة الديمقراطية كانت النساء تحتل المواقع القيادية أساساً في الأرض المحتلة، ومن هنا طرحت موضوعة المرأة بقوة حسب تعبيرهن، ولم يختلف الوضع في الجبهة الشعبية، وإن لم تكن النساء ممثلات في القيادة بقوة تمثيل النساء في الجبهة الديمقراطية، تشرح طبيعة العلاقة بين الوطني والاجتماعي بوضوح سهى البرغوثي:

كان التعميم الداخلي للجبهة مناصفة بين التعبئة السياسية والايديولوجية، بين توضيح الخط السياسي والايديولوجيا للجبهة، وبين المسلكيات الاجتماعية، تعبئة تتعلق بالعلاقة بين الرجل والمرأة، الرفيق بالرفيقة، الرجل بالمجتمع، الأندية الرياضية، دور الإنسان بالمجتمع ككل، كيف يكون عضو الجبهة نموذج ديمقراطي إنساني أخلاقي داخل المجتمع الفلسطيني، قد يكون البعض في القيادة استهزأ بالموضوع لأنه ليس وقته، الجبهة أول من أسس فرقة فنية، وهذه لم تأت من فراغ، وإنما ضمن رؤيا. عندما استعرض اسماء الرفاق الموجودة في التجربة والمعرفون، فهؤلاء كانوا منسجمين للنهائية مع علاقاتهم الاسرية وعلاقاتهم الداخلية الاجتماعية، وكانوا يمثلوا حالة راقية جدا في التعامل مع المرأة، وعندما أصبحت في القيادة كنت اشاهد وشارك في حجم المراسلات والتعبئة والتي كانت كثيرة في حالة وجود مثلا اشكالية بين رفيق وزوجته وتحديد سلوكه تجاهها، وكانت تفرد مساحات واسعة للمعالجة، وهذه الامور كانت نادرة، وتقوم بها الجبهة رغم هموم الوطن الكثيرة، لأن الأحزاب موجودة ضمن واقع وتغرف منه، وهذا هو مستوى المجتمع والواقع الاجتماعي.

ويؤكد هذا الارتباط بين الوطني والاجتماعي جميل هلال في تعليقه على تجربة الجبهة

الديمقراطية في الخارج، والتي كانت قيادتها بأغلبها رجال بعكس قيادتها في الداخل:

كان طابع المهمات وطني من مظاهرات ومسيرات، لكن كان الاجتماعي حاضر، هناك هوية واحدة للجميع، مشاركة في الاجتماعات، حق الخروج للنضال، كانت الثقافة والتعبئة موجهة، وهي ثقافة قائمة على المساواة، يمكن أن الخص أن المرحلة كانت تعرف بأنها مرحلة تحرر وطني ذات طابع تحرري اجتماعي.

يمكن أن نرى من خلال سهي وجميل أن القضايا الاجتماعية كانت حاضرة في تنقيف وتعبئة

التنظيمات، ليس كأولوية على النضال الوطني، وإنما كجزء من هذا النضال، فلم يمنع مثلا

الاجتماعات المخصصة لمناقشة المهمات التنظيمية من طرح قضايا اجتماعية تمس واقع التنظيم، إضافة أن التعبئة كانت سياسة فكرية، وداخل هذه التعبئة كانت المسألة الاجتماعية حاضرة ليس على مستوى التنظيم ولكن على مستوى الجماهير، فلا عجب أن نرى الجبهة الشعبية تختار إنشاء فرقة للفنون الشعبية كتعبير عن ضرورات التغيير الاجتماعي وخلق الجديد، وهذا تعبیر عن تطور ديمقراطي في الأيدولوجيا والعمل (Kuttab 1993). رغم الإشكالات الكثيرة والتي يدخل في قسم منها اختلافات الرؤية لدى اعضاء القيادة، وهذه يبررها لاحقا " نضال"، حيث يعتبر ان هناك رؤية للتغيير حتى وإن غلب الخطاب السياسي على الموقف العام، ولكن لا يمكن إغفال قضية المرأة، ويعتقد أن مازال هناك إسقاطات اجتماعية تقليدية داخل الأفراد تشكل عامل إعاقة وتأخير في القضايا الاجتماعية. وعليه يمكن القول أن هذا الربط بين الوطني والاجتماعي ساد بعض الإشكالات، والتي تعود بالأساس ليس لقصر الرؤية، أو لعدم رغبة الأفراد في التغيير والربط، بقدر ما كان محكوم بالتجربة المعاشة ومحاولات تركيب خبرة نضالية تسمح بإحكام الربط الجدلي بين الوطني والاجتماعي، ويمكن استقراء التحليل التالي للقائد الأول للجبهة الشعبية في الداخل "نضال" حول هذا الترابط وآلياته:

المنظور الفكري للشعبية تبلور عبر سنين، وايضا ينطبق نفس القانون على الجبهة الديمقراطية، هنا التحول والتركيب، حتى أصبحت تحمل موضوعة فكرية يسارية، وهنا كنا متبهيين لجانب، يعني الشخصية اليسارية للشعبية او للديمقراطية هي لدى الأوساط القيادية أوضح من الأوساط الكادرية وأوضح من الأوساط القاعدية، يعني عمق التحليل، عمق الثقافة، وفهم المنهج الفلسفي، والمسألة الطبقية في التحليل أعمق، بحكم الثقافة والتجارب والدورات التي حصلوا عليها هنا وهناك او في بعض

السجون او ما شابه، الذي طغى اكثر على الشخصية في داخل الشعبية او الديمقراطية هو الخطاب السياسي اكثر من الخطاب الفكري، صحيح برزت قيادات وأنتجت فكر وحاولت، والبعض حلل وقرأ واستقرأ الواقع صحيح، ولكن بوجه عام الذي غلب هو الخطاب السياسي، وهذا بالتالي سوف ينعكس على فهم المرأة والنظرة لها، لكن في كل الأحوال ورغم كل عيوب وفجاجة وفضاظة، وعدم تطور الشخصية اليسارية في الشعبية والديمقراطية، كان هناك محركات، يعني لا يمكن أن تتصوري الجبهة الشعبية او الديمقراطية تنظر للمرأة أنها اقل من الرجل، ولا يحق لها على سبيل المثال أن تتاضل او تختار، صحيح في مفاهيم تقليدية معششة وهذه لها إسقاطاتها، ولكن كمان موجود النقيض، الفكر الجديد، تجليات ذلك انه كان في قواعد فدائية في 67 خاصة الجبهة الشعبية بالنساء، في قواعد نساء ورجال..

وحول هذا التطور باهتمام الحزب بقضايا المرأة كانعكاس لأهمية الاجتماعي ارتباطا بالوطني، يعلق " رفيق":

رسمية سجنتم بعمل عسكري أيضا،²² يعني مش هو بنية حزبية فقط بل يعني ايضا هي جزء من الخلايا المتناثرة هنا وهناك. ولكن بعد 85 لما صار للجبهة ملامح سياسية، وصار عندها برنامج، صار عندها رؤية، صار عندها اهتمامات جماهيرية، اهتمامات تنموية، هنا صار البرنامج ليس أحادياً، صار له رؤى مختلفة، اتجاهات ومحاور مختلفة، احد هذه المحاور كان المرأة، على العكس انا بقول كان اهتمام الجبهة في موضوع المرأة مركزياً. ولضرورات العمل طبعاً، كل حاجتها للعمل كانت وزيادة، ما عمرها المرأة قالت يا عمي انتم لماذا تميزوا الطلاب عني، او العمال عني، ما كان هذا الإحساس موجود. على العكس كان في تمييز ايجابي لمصلحتها لأن نحن كنا مقتنعين ان الظروف مجافية لها في المجتمع، وبالتالي بدون إسناد حقيقي لها، ما كان بالامكان أنها تفرض نفسها وتتججج،

22 المقصود هنا رسمية عودة ، وهي من أوائل من مارسن العمل العسكري سواء في الأرض المحتلة او في صفوف الجبهة، وقد تم اعتقالها في بداية السبعينيات، هي وعائشة عودة بتهمة تفجير سوبر ماركت السوبر سول في مدينة القدس.

وبالتالي ماليا على العكس كانت تأخذ أكثر... يعني اذا بدك نسبة وتناسب على العضوية هي كانت تأخذ أكثر من حجمها، عدد المتفرغات، يعني الحاجة الحقيقية، ما كان في هناك تمييز، إذا كان في حاجة لتفرغ امرأة، كان تتفرغ، وكان في عنا عشرات الرفيقات المتفرغات في المناطق...

قد تكون الشعارات التي طرحت حول مشاركة المرأة في النضال هي عامة مثل " المرأة والرجل في الخندق النضالي"، أو قد تعبر عن رؤية تقليدية وترسمها كأداة لنقل للثقافة (Yuval-Davis 1997)، إلا أننا ممكن أن نرى زوايا أخرى في الممارسة حسب المبحوثين: فالتجربة راكمت خبرة، وعدلت مفاهيم، إضافة للحاجات النضالية المستمرة، جعلت الفصل في الممارسة الفعلية يعطي مساحة أكبر للاهتمام ليس بقضايا النساء فحسب، ولكن لمد النساء بإمكانيات تساعدهن على العمل، وأخذ ينظر أكثر بجدية لدورهن في العملية النضالية لدرجة أنهن أصبحن متفرغات للعمل الحزبي وجرى تمييزهن في الصرف المالي لتسهيل الاندراج كما يقول "رفيق". في الوقت الذي تعتبر (Sayigh 1993) أن المنافسة التنظيمية بين فصائل م.ت.ف في لبنان قادت لهذا التطور، والذي كانت نتيجته تحول تدريجي للنساء من الكفاح المسلح الى العمل البيروقراطي في مؤسسات المقاومة كموظفات.

ولكن رغم تأكيد ارتباط الوطني والاجتماعي في ممارسة الفصائل، إلا أن هناك ثغرات بقيت قائمة بالعمل، يعزوها المعظم لعدم نضج في التجربة، او عدم وجود وعي كافي لتبني قضايا المرأة بشكل ممنهج، يفسر ذلك "رفيق" بقوله:

لماذا؟ اذا بدنا نتعمق كثر نقول نحن تبيننا الماركسية بناءً على تبعية فكرية، انه نحن ننتمي للماركسية في العالم، في انتصارات، وفي امتداد للحركة الشيوعية العالمية، ونحن جزء من هذه الحركة، نحن ماركسيين لأنه الاتحاد السوفيتي ماركسي، لأنه الصين ماركسية، لأنه كوبا ماركسية،

ماشي الحال، بس نحن أنفسنا هل أنتجنا وعينا الماركسي الخاص في بلدنا؟ هل قرأنا واقع المرأة بشكل حقيقي؟ هل قرأنا واقع الطبقة العاملة بشكل حقيقي؟ هل قرأنا العلاقات الريفية والزراعية بشكل حقيقي، وبناءا عليها أطلعنا برنامج ماركسي فلسطيني او براعي الخصوصية، لماذا نسميه فلسطيني، براعي الخصوصية الوطنية؟ ما حصل، تجربتنا ما نضجت بما فيه الكفاية حتى تصل لإنتاج ماركسية فلسطينية.

وهذا تؤكدُه سهام البرغوثي:

ما اريد قوله هو ان بعض الرفاق كانوا يشعروا بحالة من النزاع عندما بدأ العمل النسائي في الجبهة، النزاع في محاولة لإحباط الرفيقات، وذلك عبر بث الإشاعات حولهن، وكان هذا صراع غير واضح لأننا كنا في العمل السري ويعني التزام ومهمات ولا "شفافية"، ولكن يوجد رفاق نتيجة خلفياتهم كانوا يحاولوا ما يعطوا مجال للنساء أن تطلع (ترتقي).

يمكن ان نقرأ من خلال حديث "رفيق" وسهام، المعادلة التي تجمع القناعة بالتغيير وأهمية الرؤية الايدولوجية والممارسة الفعلية لها خاصة كيسار، هذا من طرف وعلى الطرف الآخر للمعادلة الصراع بين القناعات الفكرية والخلفية الثقافية التي تحدر منها أعضاء التنظيم، حيث أحيانا يلعب الأفق التقليدي للقيادة دوراً في الحد من قدرات النساء وخروجهن من المواقع التقليدية (الخليلي 1977).

دور الكفاح المسلح والعمل السري في تحفيز وتوسيع مشاركة المرأة النسائية القيادية:

لا يمكن فصل الحديث عن الكفاح المسلح والعمل السري، كشكل منفصل عن بنية المقاومة ويؤثر على كافة عناصره الفاعلة رجالا ونساء.

ومن هنا تتبع أهمية الكفاح المسلح كونه يجمع أولية وأساس حركة المقاومة الفلسطينية، ويشكل عنصراً أساسياً لاستعراض وتحليل حركة المقاومة لمستويات مختلفة، السياسية والاجتماعية وقضية المرأة. وقد شكل الكفاح المسلح مصدر إلهام ودافعية للالتحاق بالمقاومة الفلسطينية على مدى السنوات الطويلة. وهو أكثر العناصر استقطاباً للجماهير من قبل الفصائل المختلفة. وبالتالي لا يمكن تجاوزه في الحديث عن النساء والقيادة في حركة المقاومة. واستكمالاً لما تم التطرق إليه في الفصل السابق حول ما مثله الكفاح المسلح من أداة لخروج النساء من الإطار الخاص- المنزل، نحو العام أي المقاومة، وساهم في إعطاء الشرعية للنساء في نضالها، بل وفرض حضورها على الساحة النضالية، متحدية البنية المجتمعية والثقافة السائدة (Al-Haj 1992)، إلا أنه فيما يتعلق بوصول النساء للقيادة، فقد لعب الكفاح المسلح حاجزاً وعائقاً أمام تسلم النساء مواقع قيادية، وذلك لاستحقاقات الشروط الأمنية والقدرات العملية في ممارسة الكفاح المسلح. وإن كان في لبنان شكل الدفعة الرئيسية والسبب الأساسي لخروج النساء والالتحاق بالمقاومة، لكن اقتصر على المشاركة وضمن قواعد منفصلة عن الرجال، وضمن الحاجة للدفاع عن المخيمات، أما في الأرض المحتلة فقد كانت اشتراطات العمل السري وتجليه الأبرز "العمل العسكري" هي الأصعب من أي مكان لطبيعة المواجهة المباشرة مع العدو في موقع الصراع أي فلسطين المحتلة. ولذا فإن استحقاق الوصول للقيادة للرجال والنساء كان له شروطه الخاصة والقاسية خاصة الأمنية منها، والقدرات الجسدية والمؤهلات التدريبية. وقد شكلت الفعالية الكفاحية أهم الشروط للوصول للقيادة، والتي تفوق بها الرجال بحكم الخبرة، التجربة والفرص المتاحة. ولتوضيح هذه الاشتراطات نلقي الضوء على بعض ما تراه سهى أسباب لتفوق الرجال في الوصول للقيادة:

احكي لك بصراحة، ليس المقصود فيه هكذا (أعني تهميش النساء)، يعني من باب الموضوعية، الرفاق الذكور نسبتهم وطول المدة في تجاربهم الحزبية اعلى من النساء وخاضوا تجارب امنية، بمعنى لما يكون بين ايديك اسماء 700 عضوة، هذه مسؤولية امنية كان يحبذ انه يكون في رفيق اللي يحمي التجربة ايضا الى حين، يعني عمر المرأة في العمل السياسي كان اقل بالمعنى الزمني، أقصد اقل من عمر الرجل في العمل الوطني ككل، وهذا يجعلها محتاجة لوقت أطول حتى تثبت إمكانياتها انه فعلا تحافظ على خط معين في التعبئة في المراسلات، وفي اقبية التحقيق...

نحن لما كنا في بداية عملنا كان في رفاق فلان وفلان.. أكفأ منا، وامكانياتهم اعلى منا، وكان يستحقوا يكونوا مسؤولين وأضافوا لنا ولتجربتنا، لما مشينا في التجربة وبدأنا نثبت أنفسنا اخذنا الموقع الذي موجودين به، بصرف النظر، يصير اخلالات هنا او هنا، في رفاق ايضا يظلموا، ليس فقط رقيقات، ليس كونهم نساء، في رفاق تجربة العمل السري ظلمتهم، في خصوصية للعمل السري، في خصوصية كثير. ، ولا مرة كان في ضد انه المرأة تكون في مرتبة اذا عندها ثقل وامكانيات ولا مرة، واللي ظلموا، ظلموا بظروف العمل السري التي حجبهم عن رؤيا معينة لأنه الصلة كانت بالمراسلات الى حد كبير، صعب تشوفي الانجازات، في انجازات تظهر وفي انجازات لا تظهر، وهذا من عيوب العمل السري، وليس في عيوب فكرية ايدولوجية ضد المرأة. اجحاف. المأخذ الاخر مأخذ على التجربة وليس على القيادة، بمعنى انه المرأة حتى توصل لنفس اللي بوصله الرفيق كان بدها تعاني اكثر، يعني نحن عدد من الرقيقات كنا زوجات لمعتقلين، كان مطلوب منا هموم اجتماعية أخرى، معظم الرفاق لم يشعروا فيها اساسا، يعني كنا ننهي الاجتماع الساعة 11 بالليل مضطرين نروح نجيب بناتنا نايمين هون او هون او اولادنا عارفة كيف؟ ومسؤوليات وأعباء كبيرة جدا، هل تستطيعي تحضري تقرير مثل الرفيق؟ هل تستطيعي انك تقرأي بنفس الكثافة للقراءة مثل الرفيق؟ هل تستطيعي انك تطوري امكانياتك مثله؟ لأ، بالتأكيد لأ، لانه كان عنا الهموم

الاجتماعية الخاصة، هذه باعتقادي كانت يعني هم لم يروها، لكن كانوا بشكل عام الوضع مش حاسس فيها، انا كنت مطالبة اثبت جدارة وامكانية لانه المسألة مش ترشيح لنادي، بل مهام، وعلي اثبات الجدارة، عشان هيك انا بوقع علي عبء أثقل أصعب من اللي بوقع على رفيق آخر بنفس الموقع بنفس الإمكانية.

عند قراءة الاقباس السابق يتبادر للذهن أن موقعه هو ضمن العنوان الخاص بالبنية، ولكن إن تعمقنا أكثر فيما قالته سهى، نرى أن العمل السري وممارسة الكفاح المسلح رغم أهميته فقد شكل اضافة للبنية حاجزاً ومعيقاً جديداً للنساء، فهو من جهة يفتح لهن آفاق بالتححرر وتغيير واقع الحال التقليدي من الخاص نحو العام، ومن جهة أخرى له استحقاقاته التي يتفوق بها الرجال على النساء، فقد كان العمل السري الحاجز القوي الذي وقفت عنده النساء في الارتقاء للمواقع القيادية، وهنا فقط القليلات استطعن تجاوز هذا الحاجز، والذي كان ليس لتسهيلات قدمها التنظيم لهن، بقدر من أنه للسيدات الخاصة التي امتلكتها النساء ممن وصلن لمواقع القيادة، في ظروف العمل السري حيث اشتراطات قاسية مثل العمل ليلا، او الخروج للمواقع النائية، او الحاجة للتدريب، وهذه كلها لصالح الرجال، وحيث الفعالية اساس في تقييم استحقاق القيادة، كان على النساء ان يبذلن جهوداً اضافة لذلك، وعلى حساب أدوارهن التقليدية، مثلا ترك الأبناء لفترات طويلة، الخروج ليلا وتحمل تبعات ذلك، وذلك للوصول لمواقع قيادية، والقليلات استطعن تجاوز هذا الحاجز والتعويض عن عدم التدريب العسكري او السجن او حرية الحركة الاجتماعية، والارتباطات العائلية، وقد تهيأت الظروف الشخصية لبعضهن أكثر من الأخريات، مثل التعليم الذي فتح الباب أمام خروجهن للحيز العام، وإمكانية التحرك والعمل، أو الظروف الشخصية العائلية لكل منهن والتي كانت داعمة لانخراطهن بالنضال

الوطني، بعكس الرجال الذين لم يشكل التعليم، ولا العمل، مفتاح العبور للتنظيم، بقدر ما هو الاستعدادات النضالية، هذا هو واقع الحال في الداخل.

في حركة فتح في لبنان وجود النساء الفاعلات في البداية من طالبات الجامعة الأمريكية أعطاهن أولوية بفعل التعليم والثقافة، وحرية الحركة نسبياً للوصول للمخيمات، وانعكس ذلك في رؤيتهن الإجتماعية والتي غلب عليها رؤية اليسار كما أسلف سابقاً جميل هلال. أما فتح في الأرض المحتلة فقد وصلت امرأة واحدة بفعل الظروف وهي ربيحة ذياب، ولكن شخصيتها وفعاليتها هي التي فرضت استمرار حضورها في القيادة العليا لفتح.²³

الظروف في فتح هي التي فتحت الباب أمام النساء ضمن قيادة ترى النساء بطريقة تقليدية، وليس الاستحقاق النضالي في الظروف العادية، فالاعتقال والظروف الاستثنائية في الانتفاضة 1987 وضع النساء في القيادة، وهذا اعطاها فرصة لتختبر قدراتها وامكاناتها، وفعاليتها العالية اعطتها فرصة للمحافظة على مكانتها، وإن لم تستطع تجاوزها نحو مواقع أكثر تقدماً وبقيت على مستوى الأرض المحتلة.

أما بالنسبة للجبهة الديمقراطية، فلم تكن هناك مشكلة في الأرض المحتلة لأن تقود النساء التنظيم، فهن من أسسن التنظيم، وهذا بحكم السمات الشخصية القوية، والظروف المساعدة لهؤلاء النسوة القياديات، حيث كانت كل من زهيرة وسهام هن المؤسسات الأوائل لتنظيم الجبهة الديمقراطية، كن فاعلات أساساً في حركة القوميين العرب وذلك بحكم الفرصة التي أتاحت لهن - وهي قليلة في حينه - ليكملن تعليمهن الجامعي في مصر، وهذا قبل عام 1967، بالتالي العمل السياسي المبكر قاد لوعي مميز، إضافة لعلاقتهم مع أفراد التنظيم في

23 جرى في الفصل السابق تسجيل وجهة نظر ربيحة مفصلاً.

الخارج، ساهمت بوضعهن على خارطة القيادة في الجبهة الديمقراطية، والكفاح المسلح عزز وجود الجبهة الديمقراطية على خارطة النضال الوطني، وبالتالي وضع قيادتها في موقع التميز داخل كل قيادات الجبهة الديمقراطية، ولكن الوضع اختلف مع قيادة الديمقراطية في الخارج، لبنان أولاً ولاحقاً في سوريا. وهنا الكفاح المسلح والعمل السري شكّل لقيادة الأرض المحتلة عائقاً وحاجزاً لكل من الرجال والنساء، حيث كانت الإشكالية بين الداخل والخارج، لقد رفض الخارج ولسنوات طويلة أن يكون أعضاء من قيادة الداخل في قيادة الجبهة بشكل عام، أي المكتب السياسي واللجنة المركزية، وذلك بحجة الأمن والعمل السري في الأرض المحتلة، وبقيت القيادة هنا، تصدر التوصيات وتفنّد حق القرار فيما يتعلق بسياسة إدارة الجبهة الديمقراطية.

الانتفاضة خلقت معايير جديدة صعّدت حدة الصراع بين الداخل والخارج، وبضغط من قيادة الأرض المحتلة بدا النظر بإشراكهم في صنع القرار، وقد فسر ذلك جميل هلال سابقاً كما لاحظنا.

أما الجبهة الشعبية فقد اختلف الحال بعض الشيء، وإن كان العمل السري كما اسلفنا أعلاه وايضا بالفصل السابق له اشتراطاته التي وقفت حاجز أمام النساء، إلا ان النساء استطعن من خلال مهمات كفاحية اعتمدت على كونهن نساء أن يحققن إنجازات، أدت بالنهاية لوصولهن لمواقع قيادية، خاصة مع النصف الثاني من الثمانينيات. وهذه المهمات كانت مهمات لوجستية مرتبطة بالعمل العسكري، والتعاطي مع النقاط الميتة السرية، والأهم شكلن حلقة الوصل بين الداخل والخارج، وعلى صعيد تنظيم مزيد من النساء وزيادة القوام الحزبي النسوي، والذي أفضى بالنهاية أن تشكل منظمة حزبية نسوية منفصلة، وذلك لضرورات العمل السري، ولكن

جزء من قيادة هذه المنظمة النسوية كان على علاقة مباشرة مع القيادة المركزية بالداخل، بل ومرتبباً تنظيمياً بها، وبالتالي شكلت تلك النساء حلقة الوصل والرابط بين المنظمة النسوية والحزب.

عن تراكم التجربة التي شكلت المنظمة النسوية بفعل الوضع الأمني وظروف العمل السري، يتحدث مسؤول المنظمة الحزبية النسوية في الجبهة الشعبية:

تجربة العمل وقتها وصلت لنتيجة انه نبني منظمة نسوية منفصلة عن المنظمة الأخرى بالمعنى القاعدي، يعني خلايا ليست مشتركة مع بعض، ولكن الهيئات القيادية لها علاقة، يعني في الإطار القيادي النسوي كان بعض الرفيقات المسؤولات هم أعضاء في هيئات قيادية مشتركة يعني سكرتارية المنظمة النسوية، او مسئولة المكتب النسوي خلينا نسميه، هي مثلا كانت عضو في قيادة الفرع، لاحقاً صارت عضو في اللجنة المركزية مش واحد اكثر من واحد، لأنه على الأقل كان في عنا اثنتين كُن يحملن مرتبة لجنة مركزية في ذات الوقت، أما ليش كان الفصل؟ هي التجربة التنظيمية والأمنية وصلت لهذه النتيجة. والسبب الاساسي اول شئ مراعاة خصوصية الواقع الاجتماعي، ظروف العمل السري، كانت اجتماعاتنا الساعة 6 صباحاً، مرات في الليل المتأخر، مرات طبيعة الهيكلية التنظيمية شخص من منطقة رام الله يشتغل في منطقة طولكرم، شخص من جنين يأتي يشتغل في منطقة بيت لحم، لأسباب أمنية، عارفة الناس بتكونش تعرف بعض، طبعاً كان صعباً إنك تجيبي بنت ترساليها على طولكرم تشتغل مع خلية شباب لأسباب اجتماعية طبعاً، شو هالبنات القادمة من رام الله أو من الخليل مثلا مع خمس شباب في طولكرم، الظروف ما بتسمح، فالتجربة اثبتت على انه الاسهل ان يكون في الى حد ما انفصال في المستوى القاعدي وفي مستوى الكادر وبمنظمة حزبية، ولكن فيها الهيئات القيادية مشتركة.

احتاج وقت طويل لتدرك الجبهة الشعبية أهمية وجود جسم خاص بالنساء كمحاولة لتذليل الصعاب للعمل التنظيمي، ولحماية النساء من الضربات الأمنية والإشكالات الاجتماعية، وهذا تم فقط في الانتفاضة الأولى (1987) أي ما بعد منتصف الثمانينيات، ولكن مجرد العمل على تجاوز الإشكالات يعني أن التنظيم يحاول ممارسة ما يعتقد أنه نظرياً حول تحرر المرأة. بعكس الجبهة الديمقراطية وإن كانت قد بنت إطار نسوي في وقت مبكر عن التنظيمات الأخرى، إلا أن الهيكلية التنظيمية بقيت كما هي، وبقي الإطار النسوي حاله كحال الأطر الديمقراطية الأخرى للجبهة الديمقراطية.

اثر البنية الاجتماعية على مكانة المرأة في التنظيم:

تشكل البنية الاجتماعية بعناوينها المختلفة، الثقافة، الطبقة، الخ، أحد العناصر التحليلية المهمة والرئيسية في بحث قضية النساء، ليس على مستوى المشاركة السياسية فحسب، وإنما على مستوى القضايا الإشكالية التي تبحث علاقة المرأة بجوانب الحياة المختلفة في المجتمع، وهي العامل الأقوى والأهم الذي يؤثر على الإطار السياسي من خارجه.

وبالتالي لا يمكن دراسة وضعية النساء الفلسطينيات في حركة المقاومة دون وضعها في سياقها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي (Sayigh 1993). قد احتلت البنية الاجتماعية والثقافة السائدة مكانة في تفسير وتحليل، الكثير من القضايا، وكانت إحدى المحاور الهامة والأساسية و التي تتداخل في كافة عناوين البحث، بدءاً من المشاركة بالنضال، مروراً بالكفاح المسلح وحتى نقاش الديمقراطية الداخلية في الأحزاب.

أما ضمن عنوان الثقافة والبنية: فتعتبر (Yuval-Davis 1997) أن الخطاب الوطني في

مرحلة التحرر يبني على اساس ثقافي، وفيه تقاوم النساء التشكيلة الذكورة لثقافة المجتمع، وإذا كانت الأبوية هي ثقافة المجتمع فإنها مجال لإقصاء النساء وتقليل فرصهن للوصول للقيادة (Bystydzienski, 1992). على المستوى الفلسطيني لعبت الثقافة دوراً في الحد من نشاط النساء، ومصحوبة بالأفق التقليدي لتلك القيادة في إعطاءها ادواراً تقليدية، بل واستخدمت الأفكار التقليدية في مرحلة للتشويش على فعالية النساء في النضال وهذا ما ستوضحه سهام، وفي الوقت الذي ساهمت حركة المقاومة بكسر حلقة المجتمع الملتفة حول المرأة والرجل معاً، لم تستطع المقاومة إحداث التغيير الاجتماعي الذي يتيح فرص متساوية للنساء، والتالي يحاول القاء الضوء على مسألة الثقافة والحزب في الداخل والخارج، تقول شادية:

كلما ارتفعنا بالقيادة كلما زاد الاختلاط، اما بالمخيم العمل منفصل، كان هناك تنظيم نسائي منفصل عن الرجال، ففي المخيم من الصعوبة بمكان ان نعمل بشكل مختلط، فقط في المراتب القيادية العليا. ومع ذلك فعند الاستنفار الكل يحمل السلاح ويخرجون رجالا ونساء، أما قواعد التدريب فقد كانت ايضا منفصلة وخاصة بالنساء، فالمجتمع يقف بشدة امام الاختلاط.

أما داود تلحمي فيتنفق أن النساء تدفع ثمن البنية الاجتماعية التي بالنهاية تؤثر على مكانتها في التنظيم ويفسر ذلك:

فيالعالم العربي لم يحصل ابدا ان كانت امرأة منذ شجرة الدرفي موقع المسؤولية الأولى وهذه ربما يعني مش قضية متعلقة بالدين بقدر ما هو سمات خاصة بالمجتمع العربي اللي مازال ينظر - حتى أحيانا بالأحزاب اللي بتسمي حالها طليعيقت للمرأة نظرة دونية ولا يرضى بسهولة ان يكون تحت مسؤولية امرأة، طبعا هذه تنكسر في بعض الحالات، يعني ما

هو مطلوب من المرأة حتى تلعب دور قيادي هو اكثر مما هو مطلوب من الرجل من سمات وقدرات، وهذا الذي يجعل موضوع التمييز الايجابي شئ مشروع.

وهذه برأيه عائد إلى الثقافة الشعبية والتي تحد من وصول النساء:

صحيح بمعنى طبعاً في شئ موضوعي له علاقة بأن المرأة في مجتمعاتنا يعني مقموعة. ما زالت هذه القضية موجودة في جوهر الايدولوجيا الشعبية التي يحملها احيانا كثيرة ناس عديدين موجودين في احزاب طليعية، لذلك الحالات المتميزة اللي بتوصل الى مواقع مسؤولية كبيرة بدها بذراعها يعني مش بتوصل لانها زوجة أمين عام ، بدها قدرات معينة حتى الرجال اللي هي مسؤولة عنهم يقبلوا فيها كقائدة بالنسبة الهم يعني هذا اللي قصدته، وأنا بعرف من خلال تجربة الجبهة الديمقراطية انه في حالات قوية موجودة، ولكنها حالات قليلة نسبياً بالنسبة لحجم النساء حتى في التنظيم، ليس فقط في الخلفية الي ممكن نسميها ذكورية يعني النظرة الدونية للمرأة وعدم الاستعداد للقبول بقيادتها اذا كانت لديها نفس مواصفات الرجل اللي يقوم بهذا الموضوع ، يعني نظرة الكادر او الناشط نحو الرجل مسؤولة متفائلة اكثر من نظرتة نحو المرأة اذا كانت مسؤولته وهذه قضية طبعاً ثقافية والها علاقة بعملية انضاج تجاوز افكار مُسبقة.

ويؤكد كون اليسار حمل الفكر الماركسي والذي يحمل سمات التحرر الاجتماعي في جوهره

لا يعني التغيير الحقيقي:

يعني الطليعية في الأفكار لا تعني بالضرورة تجاوز البنية السائدة والأفكار السائدة في مجتمع وخاصة الأفكار اللاواعية المغروسة في اللاوعي الجماعي مثل قضية انه هذه (مره- إمرأه).

دور الثقافة التقليدية بلمحها الذكوري، يكاد يكون مهيمناً على تحليل الاقتباسات السابقة،

ولكن بالمقابل الملمح الأهم أن هناك إمكانية لتجاوز هذه الثقافة، بل تم تجاوزها احيانا، ففي

الاختلاط عند المستويات الأعلى داخل التنظيم كما ذكرت شادية، أيضا من خلال ما اثبتته النساء من جدارة جعلتها تستحق القيادة، وممكن القول ان الثقافة شكلت عامل جذب وصراع داخل البنية الحزبية تتحكم بوضعية المرأة، هذا يقودنا لعامل آخر داخل البنية، وهو الطبقة والبنية: تشير الأدبيات المختلفة والتي أتينا على ذكرها سابقا أن المقاومة عملت على تنظيم النساء من الطبقة الوسطى والمتعلمات، وهذا قلل من فرص النساء في المخيمات ونساء الطبقة الفقيرة من الوصول لمواقع قيادية، ففي لبنان النساء المتعلمات من طالبات الجامعة الأمريكية وبيروت العربية، من اتحت لهن الفرص للوصول لمواقع قيادية، ومواقع تنظيمية اعلى من النساء في المخيمات، وهذا ينطبق على قيادة المقاومة الفلسطينية فمن يسارها الى يمينها قياداتها تتحدر من البرجوازية الصغيرة ، من ياسر عرفات، ابو جهاد، الى جورج حبش ووديع حداد، ونايف حواتمة، كل هؤلاء كانوا طلابا إما في الجامعات المصرية او اللبنانية وهناك شكلوا التنظيمات المختلفة، وفي الأرض المحتلة لم يختلف الوضع كثيرا، فطالبات الجامعات هن من بادر إلى تأسيس الأطر النسوية والتحقن بالعمل الفدائي، بدءا من رسمية عودة، الى زهيرة كمال، وسهى الرغوثي، مهى نصار ، ربيحة ذياب، هنا ايضا القائمة تطول، أما المفصل الآخر في هذه التقسيمة فهي المواقع المختلفة من الريف للمخيم للمدينة، حيث يسود الاعتقاد ان الأقرب لصنع القرار لديه ولديها فرصة للوصول اكثر للمواقع القيادية، هذه الفكرة يعارضها المبحوثين والمبחותات وإن لم يختلفوا على اهميتها، ولكن يعطوها تفسير تنظيمي مختلف، ولنقرأ الاقتباسيين التاليين لزهيرة وسهى، حتى نرى الصورة بشكل اوضح:

زهيرة: ما كنا فرحانين على حالنا إنه إحنا بالوسط هينا موجودين وخلصت القصة، لا

كنا عينينا مفتحة على المناطق الأخرى كيف بدأها وبتة، ولطبيعة البنية المجتمعية المختلفة حسب اختلاف المناطق.

سهى: نساء الوسط ورفاق الوسط وجماهير الوسط وفلسطيني الوسط اكثر حضا في كل شئ، هيك بحكوا في غزة، وهيك بحكوا في الخليل، وهيك بحكوا في جنين، حتى على مستوى الحركة الوطنية ككل، لأ، هو واقع لكن له اسبابه، الثقافة تبلورت في الوسط، اليسار تبلور في الوسط، العلاقات الليبرالية المنفتحة الى حد ما تبلورت في الوسط، المنظمات غير الحكومية فيما بعد تبلورت في الوسط، القيادات السياسية تبلورت في الوسط، هذا بحكم الانفتاح والوضع الاجتماعي الخاص بالوسط الذي جعل في انفتاح فكري. الوسط اكثر حضا في الحياة الاقتصادية المعيشية ليس من الاحزاب، ما قبل الاحزاب. الوسط هو من جلب الفكر للمنطقة بحكم القدرة على التعليم، الانفتاح، الى حد ما التحرر الديني، الى حد ما كبير الاحتكاك مع المسيحية، اذا قلنا يعني على سبيل المثال رام الله الاوفر حضا في التعرف، اليسار كان اقوى في رام الله لماذا؟ الفكر كان اقوى في المناطق البلد التي الحكم الديني عليها اقل، هذا شئ طبيعي، اليسار انتشر في المناطق التي السلطة الدينية ضعيفة جدا فيها الى حد كبير. أما نساء الوسط استطاعوا ان يواكبوا التطور السياسي، انتمائهم كان للاحزاب اليسارية اسرع، تشكيل العمل النسائي للمرأة كان اصلا في الوسط، بعدين إنفرد وكانت بصعوبات بالغة، انه تمتد لجنة مرأة كانت في قرية في قرى الخليل كثير اصعب، بينما في رام الله صاروا الاف، كانوا الاف في رام الله (ايوة) الى حد كبير، الحياة الاجتماعية الموقع كله ككل بتيح فرصة للمرأة انها تتطور وتقدم وتتعرف وتتمو اكثر من.. يعني انا لما بكون رقيقة ورفيقة اخرى موجودة في يطا، اشي طبيعي انا اتطور في الحزب اكثر، لما يصير عندي 700 عضوة وهي عندها 3 عضوات، انا بقودهم طبعا تجربتي بتتمو، هي تجربتها بتظل محدودة، فباضطر اكون انا قيادة عنها في النهاية، الموضوع موضوع انجاز وموضوع اتساع، موضوع مسؤوليات اوسع، كونه الوسط ارحب في كل شئ في الحركة الوطنية

ككل..

تحدثت الادبيات عن الهرمية التنظيمية الداخلية من منظور النوع، والفرق بين الرجال والنساء وكيف ان السياسة مكان للممارسة الهرمية الذكورية، كيف يحاول كل من الرجال والنساء ايجاد مكان داخل هذه الهرمية (Randall & Walley 1998). ورغم الحديث عن اخذ السياق الاجتماعي والطبقي في الاعتبار (Yuval-Davis 1997)، إلا ان الجدل يدور حول الرجال والنساء، ولكن تضيء لنا سهى وزهيرة جانب جديد يتعلق بالهرمية على اساس الطبقة والواقع الاجتماعي ليس للجنسين وإنما أيضا للأعضاء من الجنسين في المواقع المختلفة، بمعنى أن رجال ونساء الجنوب مثلا من غزة اقل حظا من رجال ونساء الوسط، وذلك بحكم الواقع الاجتماعي، حيث يوجد ثقل قوي وهيمنة للمفاهيم والعادات التقليدية التي أقصت المرأة بقوة عن المشاركة العامة، وأبقت رجال التنظيم أسرى لثقلها، حيث تعتبر سهى الوسط الأكثر حظا بالثقافة وبالتالي بفرص التطور في الهرم التنظيمي، بينما تحاول زهيرة من موقعها القيادي تجاوزه للنساء على سبيل المثال في مناطق الجنوب بزيادة النسبة الانتخابية للنساء.

أما النقطة الأخيرة في عملية التغيير والتي أثارها سهى وغيرها هي علاقة الدين بالقيادة والتغيير الاجتماعي، حيث المناطق الأكثر تحررا من تأثير الثقافة الدينية هي الأوفر حظا في التطور في السلم التنظيمي، ولهذا ما يبرره، بمعنى أنه يتيح فرصا أوسع للمشاركة حيث ينتقى فكرة "عدم الإختلاط" الدينية وبالتالي يعطي المجال لكل من النساء والرجال في حوض التجربة مجتمعين، ما يعطيها عمق وقوة أكبر.، أما البنية التقليدية الدينية فقد فرضت قيود

عالية على حركة المقاومة فيما يتعلق بمشاركة المرأة، وبتغيير المفاهيم الاجتماعية (الخليلي 1977)، وانعكس أكثر ما يمكن على القيادة أيضاً كمؤشر على التغيير بشكل عام، ولعبت مسألة الفكر وتحديد اليسار من جهة، والواقع الاجتماعي من جهة أخرى، لعبة شد الحبل في المكانة القيادية، ولعل ما حدث في الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 من عملية شد الحبل فيما يتعلق بفرض الحجاب على النساء، وموقف التنظيمات الضعيف إلى حد ما في غزة بما فيها تنظيمات اليسار، والذي احتاج إلى وقت للوقوف في وجه التيار الديني، ولم يتم بالنهاية إنجاز القضية بمجملها.²⁴ وأن الرد للقيادة الوطنية الموحدة جاء متأخراً وباهتا شبيهه محايد حيث أصدرت القيادة الوطنية بيان بعد عام كامل من حملة الحجاب تضمن استتكار للحملة في المدن المختلفة (Hammami 1991). وهذا عائد كما ذكرنا أعلاه لسطوة الدين وتغلغله حتى في أوساط اليسار،²⁵ وتؤكد على المسألة آمنة الريموي:

ممكن الاثنين، يعني ممكن السببين مجتمعين، يعني إنه اجتماعياً بفكر إنه هو هذا وضع المرأة الطبيعي إنه بالحجاب واللبس الكامل، بالإضافة لأنه يعني ضعف التنظيم نفسه، يعني كثير قويين في مواجهة القضايا الأخرى بما فيها القضايا اللي بتتعلق بحقوق خليني أقول المنظمة، منظمة الجبهة الديمقراطية، في فترة الأزمة، يعني طلوعوا النساء والرجال بالباع والذراع يدافعوا عن .. على مستوى روضة أطفال في قطاع غزة، ولكن ما حصل مواجهة جدية لموضوعة الحجاب... يعني بالعكس في بعض وأنا فوجئت بعض الرفيقات العائدات من الخارج يلبسون المنديل، يعني لها علاقة بالمفاهيم.

24 جرت محاولات حينها في العديد من المدن الفلسطينية عام 1988 لفرض الحجاب قهراً، عبر التعدي على الفتيات، في الخليل وغزة، وكان لتصدي اليسار، حملة وفعلاً، وتراجع حماس، أثره على وقف التعدييات.

25 أثناء التجربة الإعتقالية اتحت لي الفرصة للتعرف عن قرب على مناضلين من التنظيمات المختلفة من الضفة والقطاع، وقد كان الانطباع السائد لدى من مناضلي الوسط، بأنه على سبيل المثال التيار الديني في الضفة أكثر انفتاحاً من عناصر اليسار الغزيين.

أما الوضع في "الخارج" لبنان، فهو يختلف بعض الشيء في التفاصيل، من جهة الطبقة البرجوازية المتعلمة والمتقفة لعبت دوراً في العمل الوطني، والذي يبدو أنه كان سابقاً للطبقة الفقيرة غير المتعلمة في المخيم، وهذا يشبه الى حد ما وضع الداخل، خاصة فيما يتعلق بالنساء، وفي جانب آخر، كما ذكرنا فالمقاومة احدثت تغييراً على البنية التقليدية بما يعني أن الفرص اصبحت مواتية اكثر لوصول النساء للقيادة، إلا ان الحاصل كان عكس ذلك، فعلى المقاومة فتحت مجالاً اكبر للمنافسة وفيها دفعت النساء المنضويات للتنظيمات الثمن الأكبر وتم اقصائهن ضمن الأدوار التقليدية داخل الأطر المختلفة من مؤسسة أسر الشهداء الى الاتحاد العام للمرأة، على حساب التواجد القيادي داخل التنظيم. واستخدمت النساء كمعرفات وناقلات للثقافة كما تراها (Yuval-Davis 1997). وتم تحجيمهن بحجة " عدم الدخول في صراع مع البنية القائمة"، والى مرحلة متأخرة عندما تم ادماجهن بالخطاب الوطني فقد تم تعريف المرأة الفلسطينية " حارسة نارنا الأبدية" كما جاء في وثيقة الاستقلال في المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988. وقد ينطبق على حالة المقاومة في الخارج تحليل (Rowbotham 1992) أن النضال الوطني يعيد تعريف الحدود لما هو "تقليدي" حول ادوار النساء ويخلق ثقافة جديدة، ولكن يعيد تعريف ورسم الحدود، وهي مسألة تختلف حسب وجهة نظر النساء والرجال، والتي هي مصممة حسب المصالح والأطر المتجذرة في البنى الاجتماعية الاقتصادية.

مساهمة اليسار في وصول النساء لقيادة حركة المقاومة:

تشكل موضوعة اليسار مكانة حدودية هامة ما بين داخل وخارج حركة المقاومة، فاليسار

جزء من المقاومة وبالتالي هو يؤثر على النساء والرجال في حركة المقاومة، ولكن أيضاً اليسار كان حالة مميزة ضمن حركة تحرر جمعت توجهات مختلفة، أبرزها برغماتية قادتها في حركة فتح، وهو لذلك عامل مؤسس ومؤثر لمشاركة النساء في المقاومة عامة والقيادة خاصة.

لقد كان لانطلاقة حركة المقاومة الفلسطينية في العام 1967، أثرها في خروج النساء من الحيز الخاص للنضال الوطني والمشاركة به. أما شعارات اليسار ورؤيته التقدمية حول الواقع الاجتماعي من خلال رؤيته لمشاركة النساء في النضال فشكلت مفصلاً أساسياً في تواجد النساء في فصائل المقاومة، ولاحقاً في قيادتها. حاول اليسار طرح مفاهيم جديدة حول علاقة النساء والرجال، وارتباطهما بالنضال الوطني، وقد تعدى مفهوم اليسار الفصائل التي عرفت نفسها ماركسية إلى فصائل وطنية وتحديداً فتح، حيث شكل الجناح اليساري داعماً أساسياً لتواجد النساء في القيادة وهذا يمكن لمسه جلياً في إقليم لبنان (الخليلي 1977، ابو علي 1975).

عن دور اليسار وما أحدثه من تغيير نحاول استعراض موقف المبحوثين والمبحوثات.

بالنسبة لفتح والدور الذي لعبه اليسار تقول جيهان الحلو:²⁶

يعني يسار فتح أنا بقول موضوعياً يمكن الكادر النسائي انه كان أوعى، هو أكيد موضوعياً انه كان مفروض يكون على اليسار، لأنه شاف انه قضية تحرير المرأة مرتبطة بقضية تحرير الوطن فكان اللي عنده مفهوم ورؤية لمفهوم تحرير المرأة موضوعياً كان يساري، النمط الآخر من النساء كان قوتهم يا إما من القرابة أو في فهم متخلف إلى حد ما لطبيعة

26 زوجة الشهيد حنا ميخائيل والذي يعد احد قادة التيار الماركسي في فتح، وهو من قيادة اقليم لبنان، وفي زمنه تسلمت قيادة اتحاد المرأة ولاحقاً أصبحت عضو في قيادة الإقليم.

موقع المرأة في النضال يعني، انه ممكن تعطي بوطنية وإلى آخره بس ما فش كان رؤية، فبالأكيد يعني يسار فتح رجالاً ونساءً كان لهم رؤيتهم في دور المرأة وقضية تحرير المرأة وارتباطها بالتححر العام والتحرر الاقتصادي، بالرغم من كل المفهوم، وكان أكثر تجربة متقدمة لأنه الساحة اللبنانية كانت ساحة أساسية، كانت هي في لبنان وبالصدفة كانوا يعتبرونا محسوبين على فتح، لكن ايض لأى منظور للعمل الفاعل مع النساء وللتثقيف، ولطرح قضايا المرأة والنساء داخلياً مفروض انه يكون طرح يساري على أساس مش ممكن يكون طرح تقليدي أو عشائري.

وأيضاً تكثف شادية أهمية اليسار في فتح بقولها:

التيار الماركسي داخل فتح هو من ساهم بإشراك المرأة في النضال ولاحقاً في القيادة، مقابل تيار "الأميات" الذي لم يساهم في طرح قضية المرأة، نحن كادرات اليسار طرحنا الموضوع وناقشناه في القاعدة الفتاوية، وهو أي التيار الماركسي من ساهم بوجود نساء في قيادة الإقليم والمجلس الثوري، وأيضاً في قيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. ولكن للأسف حركة الانشقاق " ابو موسى" اضعفتنا ولم تكتمل التجربة.

أما اليسار فقد كانت له رؤيته ويعرف وضعية المرأة انطلاقاً من هذه الرؤية والتي يلخصها "

نضال":

طالما الرسالة جوهرها دور المرأة في الحركة الوطنية واليسار بشكل أخص، يعني من جانبي في نقطة منهجية، أهميتها هي بتحريك التفكير اليساري بالنظر لموضوع المرأة، التفكير اليساري لا ينطلق من ارضية تقليدية ولا ليبرالية برجوازية، بصرف النظر عن تقاطعات تمفصلات هنا وهناك، نظرة تقليدية بمعنى علاقة عمودية، في فكر سماوي المرأة عليها ان تخضع له، او من يمثل السماء عليها ان تخضع له، على سبيل المثال، والنظرة لها نظرة دونية او تقليدية، دورها محصور في البيت، ربة بيت، كنس وتنظيف، وإنجاب أطفال، ومنعها من الاختيار، سواء اختيار مسائل

فكرية او علاقات شخصية او سلوكية, كل هذا المنظور التقليدي خارج التفكير اليساري, واليسار له موقف نقدي من ذلك.

وبالتالي هذه الرؤية كانت ترى لنفسها دوراً في التحولات والتغييرات على مستوى وطني فيما يخص النساء، ويستطرد " نضال " حول ذلك:

يعني انا أميل لنقطة نشوفها باستمرار انه جرى في التجربة اليسارية اجتذاب الاف النسوة الفلسطينيات لعمل المقاومة, للثقافة الجديدة, للقيم الجديدة، للثقة بالنفس, للنظر لدور المرأة في الحياة, لحمل آفاق عصرية وحداثية, يعني هون دور اليسار الاساسي, يعني ليس دوره انه كان في عيوب, في عيوب, مش دوره يسوي إشي مستحيل, لم يعمل مستحيل, عمل شي ما, خطوة للامام, كما المقاومة الفلسطينية, عملت خطوة للامام. احنا ما فينا نتحدث عن تحرر المرأة بدون تحرر المجتمع, هذا وهم, يعني هذي يمكن براعة ابداعية في الفكر الماركسي, انه ربط تحرر المرأة بتحرر المجتمع, كيف بدھا المرأة تتحرر اذا اليسار نفسه لم يتحرر والوطن لم يتحرر والطبقة لم تتحرر والعقل لم يتحرر ما ممكن, اما اليسار بنى فهم جديد للتحرير نعم بنى شوية كادرات, بنى شوية مهارات, نساء ورجال.

الاقتباس السابق يحاول تلخيص أهمية اليسار في حركة المقاومة "هو التبشير لفكر اجتماعي جديد ولثقافة جديدة"، بعيدا عن الثقافة القائمة التقليدية والأبوية، وهذا التبشير لا يسير بفلك خاص به، ولكن مرتبط بالسياق السياسي والاجتماعي والفكري (غير المتحرر حتى الآن)، ومن هنا تأتي عملية التقييم ضمن السياق. لقد غيّر اليسار واطاف لما هو قائم ايضا، وعن ذلك يشرح "رفيق":

اضافت انه انتي من المجتمع, شيلي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وشيلي الحزب الشيوعي من هذا المجتمع, المجتمع لحد سنة 77-80

المرأة كان دورها تقليدي، في الجمعيات الخيرية، ما كان دور، كان في بعض النساء لهم دور سياسي محدود مثل سميحة خليل وغيرها تقليدي (في الجمعيات النسائية)، التنظيمات اليسارية عمليا، طرحت شي على المجتمع جديد، وايضا نحن دخلنا في معارك ايضا فكرية ضد الاصولية الدينية وفي موضوع المرأة، مثلا على سبيل المثال دخلنا وضربنا بعض في الخليل لانه البنات لا يريدوا ان يتحجوا، بدهم يفرضوا عليهم الحجاب، احنا رفضنا.

ايضا النساء رأت ان اليسار هو الذي ساهم في تطورها ودخولها للمواقع القيادية، تلخص سهى ذلك:

التنظيمات السياسية اليسارية هي التي خلقت الارضية لإنطلاق المرأة الفلسطينية، ولكن دون هذه الارضية كان لا يمكن انه يكون بلورة شئ اسمه برنامج نسوي، او رؤية نسوية، او نساء قويات يخضن المعركة هذه هي الاساس، التربة هذه هي التي أفرزت، بدونها لم يكن في امكانية، كل وزن احزاب اليسار هو صنع هذه الارضية الخصبة اساسا، هو الذي صنع هذه اللبنة الاساسية، الآن قعد هنا، لم يتناول البرنامج الاجتماعي بشكل كبير، كان يغض النظر عن بعض هموم المرأة حتى داخل الحزب، صح، فليكن، ولكن ليس هنا الجوهرى، الجوهرى انه انا فهمت قضايا المرأة والفكر والايولوجيا والقوة والوزن في حضان الحزب.

وتضيف آمنه في هذا السياق عن أهمية الحزب اليساري في تطوير وضعية النساء:

أكد لك بجوز تلتقي مع نساء أخريات اللي اعتزلوا العمل النضالي بس من ضمنهم رقيقات من الجبهة الديمقراطية بقولوا الفضل يرجع لنجاحنا المهني والاكاديمي لتربية الجبهة الديمقراطية، وهذه ليست مبالغة، هذا واقع وسمعتة من أكثر من رقيقة بما فيهم اللواتي يشتغلون بمراكز المرأة ومراكز الارشاد الاجتماعي وغيره بقولوا ببعود الفضل لصقل شخصيتنا للجبهة الديمقراطية.

اليسار ساهم بتربية كادر وموقف ثوري نسوي، هذه جوهر الاقتباسات السابقة، والتي علينا الوقوف أمامها، بين أن تكون النساء أداة لتنفيذ سياسات الحزب، وبين أن تصبح النساء فاعلات من خلال امتلاك رؤية فكرية وإيدولوجية، المسافة كبيرة، اليسار اثر في بناء كادر وساهم في بلورة شخصية مجتمعية لخدمة المجتمع وليس فقط كأداة في يد التنظيم.

ورغم أن اليسار لعب دورا في دمج النساء والعمل على وصولهن للقيادة، إلا أن التجربة لم تأت بنتائج كبيرة اقله على المستوى العددي للنساء(جاد 2000)، وان تغييراً شاملاً لم يتعدى كل بنية حركة المقاومة والمجتمع الذي وان تم زعزعة وتغيير لبعض مفاهيمه، إلا أن العقلية التقليدية بقيت طاغية وأحيانا في نفس التنظيم، وافتقدت لرؤية اجتماعية وتغيير حقيقي. وتعتقد كتاب (2000) أن الأحزاب اليسارية ورغم تبنيتها الخطاب الاجتماعي من خلال جدلية التحرر الوطني والاجتماعي إلا ان الفجوة بين البنية والواقع وافتقاد الخطاب النسوي لدى الاحزاب ساهم في عزلة النساء.

اليسار طليعي ولكن لم يستطع حتى الآن تجاوز البنية المجتمعية:

مما سبق يمكن ان نري كيف استطاع اليسار ان يوجد فكر، وان يمارسه ويمكن لمس ذلك من خلال وجود نساء في القيادة، وهذه الممارسة تميزت على مستوى العمل الوطني وكانت سابقه لواقعها التقليدي البنية، إلا ان التجربة لم تكتمل لعدة اسباب. يعزو البعض عدم اكتمال التجربة لطبيعة الواقع الذي نعيشه، وفيما تراه كتاب (2000) يعود الى ان الاحزاب حصيلة المجتمع وبالتالي من الصعب التوقع ان الاحزاب ستتخلى عن عقليتها الأبوية، وبالتالي هي نمط التفكير السائد في اليسار، وبالتالي ينعكس ذلك سلبيا على المرأة، يراه اصحاب التجربة

وان اتفقوا مع كتاب حول تحليلها لخلفية الاحزاب، الا انهم يعطوه اسباب تختلف احيانا وتتفق

احيانا اخرى مع كتاب. عن ذلك يقول "رفيق":

المجتمعات اللي فيها خلينا نسميها بنية فكرية وعائلية وثقافية هي ضد التقدم، دور الدين بلعب، التكوين الديني، الثقافة الرجعية الاصولية اللي داخل كل واحد فينا، الذي لم يحسم قناعاته الايديولوجية حقيقة كماركسي، أتى على تنظيم بقول انا تنظيم ماركسي، هل هو صار ماركسي ؟. المسألة الثانية انه هو فعلا غير قادر يعلن صراحة للمجتمع يتحدى الرؤية الاصولية المتخلفة في المجتمع، ويقول انا امثل نهج اخر في الحياة في المجتمع، يعني هو ماركسي بينه وبين حاله، لما تحطيه في مواجهة المجتمع، بحجة انه انا بدي اسير المجتمع وبدي اراعي خصوصيته بنشد لأصوله، لأصوله التي فيها جانب ديني، فيها جانب متخلف، فيها جانب عدم القناعة الراسخة الحقيقية، هذا جانب من الاشكالية، الاله من هذا الحكي كله، انه احنا كنا ماركسين، نقول عن حالنا ماركسين، لكن احنا ما كان عنا رؤية اجتماعية، يعني كنا بنقول مساواة المرأة بالرجل، مساواة، المسألة ليست نظرية، ولا مسألة حقوقية لكن في الكتب، المساواة هي رؤية اجتماعية للمرأة، يعني أين مكانة المرأة في المجتمع، دورها، هذا نحن ما كان عنا هكذا رؤية، ، كان عندهم منظور نسوي لكن هو سياسي وطني ما يختلف عن الرؤيا الحزبية الذكورية، اين هو البرنامج.

التجربة لم يقدر لها النجاح بدرجة عالية لظروف موضوعية مجافية وأيضا لظروف عامة،

يضيف عمر حول ذلك:

نحن بيدو لم نستطع انه نجدد في الفكر، التجربة الثورية العالمية انها اخذت التجربة السوفيتية او الروسية كنموذج، ولما النموذج نفسه يكون في اشكالات، بنظل قصة عدم تجديد الهيئات، ان سكرتير في الحزب الشيوعي السوفيتي تم تغييره؟ لا، حدا تم تغييره؟ هي المسألة اخذت من هناك، والى

جانبا بين قوسين الاستبداد الشرقي او العقلية الشرقية اللي هي اقدم تسليطا، فإذا زاوجتي بين هذه وتلك بتلاحظي كم المسألة عميقة، انا برأيي انه محاولات تجديد، محاولات تطوير، نقول تجديد للفكر او موائمة بين واقعنا وبين الفكر لم يكن شي جاد ومحرز، وبالتالي يمكن وصول التجربة لمستوى معين كان شي شبه حتمي، انا بظن انه المسألة إليها علاقة.. صح انه في عامل موضوعي، بس بتقديري انا العامل الموضوعي كم يوجد تداخل بينه وبين الانجازات؟ يعني كم انت تشكل نموذج ما، فانا برأيي المسألة الها علاقة بالنموذج برضه، النموذج العملي، يعني نحن حملنا فكر ولكن كم ترجمناه؟ كل دول العالم في عندها تراث بشد للوراء، ما معنى في دول العالم نجحوا؟ صحيح تراثنا الاسلامي بعض الشيء بين قوسين متمت او متحجر اكثر من الاوروبي المسيحي لما جاءت الحركات الثورية والفكرية والتنويرية، لكن انا باعتقادي انه نحن لم نشكل نموذج بالممارسة، هذا اللي ممكن يآثر على الجانب...بحكي عن العامل الذاتي هلا، العامل الذاتي في الاطار الموضوعي، صح في عنا ارضية معينة فيها صعوبة، صاحب كان يقول لي في الزمانات، هذه الشيوعية تصلح في كل العالم الا في العالم العربي.

ويمكن ان نلقي الضوء على تجربة اليسار ومفهومها بتكثيف أكبر للفكرة كما اوردها
"نضال":

خلينا نشوف المسألة من زاوية اخرى، اول شئ اليسار لم يناضل من اجل الوطن فقط، هذا يجب ان يكون في وضوح، هو يناضل من اجل الانسان، انسان هذا الوطن، المرأة لما تجد ذاتها في النضال، النضال ليس بمقاومة المحتل فقط، بل بحمل رؤيا فكرية جديدة، ورؤيا اخلاقية جديدة، ورؤيا فلسفية جديدة، ورؤيا اجتماعية جديدة، فيها بتحرر والرجل نفس الشئ، اليسار هو رواية نضال مشترك لتحرير المرأة والرجل، وبالتالي الوطن، بصرف النظر انها هذه المسيرة انكسرت في السياق لم تستكمل.

أخيراً يرى تلحمي ان اليسار طليعي ولكن لم يتجاوز البنية المجتمعية:

يعني هو اليسار جزء من المجتمع، يعني الطليعية في الافكار لا تعني بالضرورة تجاوز البنية السائدة والافكار السائدة في مجتمع وخاصة الافكار اللاواعية المغروسة في اللاوعي الجماعي مثل قضية انه هذه (مره).

يبدو لي أن اليسار حمل فكراً جديداً ورؤية ميزته عن غيره في حركة المقاومة، ولكن هذه الرؤية فيها ثنائيتين: الذاتي والموضوعي، النظري والعملي، وهنا المفصل في تقييم التجربة، من ناحية كان الفكر الجديد يحمل رؤى اجتماعية تقدمية ليس للمرأة وحدها ولكن للإنسان بشكل عام أي المجتمع، وهذه لها تفاعلاتها على ارض الواقع الذي تغيّر الى حد ما، ويمكن لمس هذا التغيير في قوة ونشاط الأطر النسوية اليسارية، وفي طبيعة العلاقات اليسارية الاجتماعية، ولكن هذا التغيير لم يصل الحد المطلوب منه لنقول أن هناك بنية مجتمعية وثقافة جديدة تختلف عن التقليدي السابق، وهذا عائد ذاتيا لأن اللذين أنتجوا هذا الفكر اليساري كانوا نتاج تجربة المجتمع وثقافته، ما عني أن البعض احتفظ بسمات هذه المجتمع والذي في الممارسة جعل لديه تناقض بين ما يؤمن به وما تربى عليه، أما موضوعيا، فإن البنية المجتمعية كانت مجافية للييسار ولم تحتل فكره، والتغيير في علاقات القوة التي يطرحها، فخرج المرأة من الخاص للعام ليس مجرد انتقال مكاني وإنما تغيير في علاقات قوة قائمة في المجتمع لصالح الذكور. وأيضا في الموضوعي، كانت ظروف النضال الوطني وان أتاحت فرصة لخروج النساء إلا أن طبيعة النضال والمرحلة كان هو الآخر مجافي للتغيير المجتمعي الذي كان ممكن أن ينجزه اليسار، لذلك يرى مبحثنا أن التجربة لم تفشل ولكن لم

تكتمل. وهذا كله يعكس حالة حراك عالي لليسار بين العناصر المختلفة المؤثرة في المقاومة،
تعكس أهمية الدور الذي لعبه فيها.

كيف ترى وتحلل النساء مشاركتها وموقعها داخل التنظيم وإشكاليات العلاقة معه، وما هي
الآليات التي استخدمتها النساء لتعزيز مواقع قيادية:

الوصول للقيادة، والاحتفاظ بالموقع، له آلياته وإشكالاته، لقد كان العمل السري، العلاقة بين
الداخل والخارج، البنية والثقافة المجتمعية، والديمقراطية الداخلية، جميعها محاور أساسية في
نقاش وصول النساء لقيادة حركة المقاومة، وهي في مجملها استراتيجيات لكل من الرجال
والنساء للوصول لمواقع قيادية متقدمة في النضال الوطني، وقد ناقشت الدراسة هذه العناوين،
أما هنا فسنحاول رؤية التقييم العام للنساء للنتيجة التي وصلت لها، ولكن لنستعرض ملخص
ما يراه القياديين الرجال، جميل هلال يتحدث عن مجمل خطاب المقاومة، تحديدا في الجبهة
الديمقراطية:

لم يكن الخطاب في حينه وحتى وقت متأخر أي الانتفاضة خطاب يمكن
القول انه جندي او يتحدث عن الديمقراطية الداخلية، كان خطاباً سياسياً
يستهدف الجماهير، وخطاب يساري يستهدف الفئات الاجتماعية المختلفة،
بمعنى عندما اخذ القرار بالتوسع الجماهيري تم التوسع بكافة القطاعات
والنساء واحدة منها، في الخطاب اليساري لسبب او لآخر لم يعطوا مسافة
كافية للذات المفكرة، وكان الأغلب نقل عن الروس، وبالتالي من هنا
تحاكم التجربة وليس من منطلق الخطاب الجندي الحديث.

يضيف تلحمني حول وصول النساء لقيادة التنظيمات:

عنا للأسف المشكلة اعتقد انه القضية الوطنية الشأن الوطني كان غالب
حتى لدى الاحزاب اليسارية وكان يعني التشديد دائما عليه ولذلك القضايا

المجتمعية مع انه في منظمات يسارية نسائية وفي خطاب تقدمي بالحديث عن المرأة بس لا اعتقد انه في هناك تفوق كبير او تغيير كبير او تطور كبير, هناك بالتأكيد تمايز لكن ليس بالدرجة التي كان مفترض ان يحصل من حيث تطوير دور المرأة القيادي في اطار الاحزاب اليسارية وهذا بنسوفه من خلال النسب كم يوجد عضوات قيادات في القوى اليسارية الفلسطينية؟.

أما في الجبهة الشعبية فيعد الإنجاز هو الأساس، والذي يضع الرجال والنساء في موقع القيادة، وبالنسبة للمرأة استحققت المكانة بغض النظر عن الحجم، عن ذلك يقول "نضال":

أنا اعتبر ان الأكثر رئيسية انها البنية الحزبية في لها مواقع وحلقات، هذه الأهم، يعني ما هو الأهم في البنية الحزبية؟ القيادة التنظيمية هي التي تحسم كل شيء، هي بتبني وهي بتهدم، هذه القيادة المرأة كانت حاضرة فيها بنسبتها وهي ليست القضية الأهم، بل بدورها، يعني لها دور يوجب نسبة، يوجب حضور، يعني ليس تعيينها كونها امرأة، هي منجزاتها وضعتها في الخانة التنظيمية ايضا، بسموه مكتب جماهيري، هذه هي اهم حلقة في البنية الحزبية، في البنية الجماهيرية اهم حلقة القيادة التنظيمية ايضا، بسموه مكتب جماهيري هنا ايضا المرأة حاضرة بمنجزها، بما تقوده.

ويضيف ايضا على هذا الموضوع في سياق نقاش الكم والنوع، لتواجد النساء في القيادة:

كوادر نشطة(كوادر) كما ذكرت في البداية نقطة منهجية، لا يجوز ان نبدا ما هو دور المرأة في الهيئات القيادية، بل ماذا فعلت الحركة اليسارية او الحركة السياسية لتتقيد وتوعية وتجنيد ومشاركة المرأة لانه هذي مرحلة تاريخية ستطول، لما بيكون عندك مجتمع أُمي المسألة ليس ان ترى مستوى تطور المؤسسة الاكاديمية بل هل تمحو الأمية ام لا، الرجل شارك كونه في حاجة موضوعية، هي العملية يستجيب للحاجة الموضوعية، رجل او امرأة او حركة سياسية دون تمييز جنسي، يعني لا مهرب، يعني

موضوعة المرأة لا تناقش بمعزل عن الواقع الموضوعي، ولا موضوعة الرجل تناقش، ولا موضوعة التحرر تناقش، الكل يتحرك على ارضية واحدة هذا جزء من الموضوعية، لكن هناك تمايز في خصوصية، الخصوصية انه التاريخ غبن وقهر المرأة، هنا المسألة البراعة في الفكر اليساري كيف كان دوره الفكري والايولوجي والاخلاقي في ذلك، ولكن ما ميز اليسار هنا خطابه الاشتراكي، بمعنى انه ليس ثمة ثورة تنتصر دون مشاركة النساء.

اخيرا تعتبر فتح ان وضع المرأة عادي وجزء من التكوين، يعلق على ذلك ابو راجي:

احنا هيك تكويننا وليس خارجين عن العرب.

اليسار كما يرى المقاومة هي حركة تغيير ثوري ليس للوطن وإنما للإنسان ايضا تحرير وطني، وطبقي واجتماعي، ما انجز تميزت به اليسار في المقاومة وهنا اعني فكر اليسار سواء في الجبهة الشعبية او الديمقراطية او في يسار فتح، وهو شكل نقطة متقدمة، سابقة لزمانها ولكنها غير عابرة للتاريخ، ولا يمكن حسب جميل هلال محاكمتها الا في السياق الذي وجدت به وهو سياق في حينه وزمنه أفضى لتغيير، ناهيك عن ان اليسار لا ينكر ان التجربة فيها اخفاقات واشكالات، واعطاه اسبابه، فيما وقفت القيادة التقليدية بخطاب تقليدي للنساء ولم تتجاوه وتعترف انه جزء من السياق والنساء اقصيت فيه وتم اعادة انتاج ادوارها التقليدية من خلال الاتحاد العام للمرأة (Kawar 1996).

أما النساء فكيف يقيمن خوضهن التجربة النضالية:

ترى النساء في فتح، أنهن قاتلن للوصول لمواقع صنع القرار، وقد لعبت الظروف دورا في وصولهن اكثر من الإرادة التنظيمية لفتح، إضافة للظروف استخدمن طاقتهن ووجهن النشاطات من اجل كسب مزيد من الشرعية التنظيمية، في لبنان كان العنوان الأبرز الاتحاد

العام للمرأة الفلسطينية الذي شكل أداة للعمل وللتمكن للحصول على المراتب القيادية، تقييم التجربة شادية، بقولها:

لقد عملنا من خلال الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية واستطعنا فرض وجودنا، ومع ذلك لم تكن النساء تطالب بحقوقها، لم نعمل على بلورة موقف ضاغط داخلي لتحقيق المزيد للمرأة داخل التنظيم، الهم الوطني والهوية الوطنية كانت اولاً، الثورة ساهمت بتطوير وضع المرأة ولكن لم تخلق وعياً جديداً عندها، وبالتالي اليوم على المرأة ان تتهياً لفرض حضورها، يوجد قضية مرأة وعلنيا التدرج في حلها، أنجزنا البدايات الاولى للمقاومة واليوم علينا ان نلتفت لقضايا جديدة منها قضية المرأة.

جيهان تتفق ان الثورة لم تغير فكريا ولكن ايضا تحمل النساء جزءاً من المسؤولية عن وضعية النساء في التنظيم:

نحن النساء لنا دور ليس كأمهات وأخوات وزوجات فقط، يعني لنا دور حساس في النضال، وانه نحن متساويين للرجال ، صار في ثقة أكثر، صار في نضال، توقف الرجل ان يتمسك بالتقاليد البالية جداً بس بفترة كان كثير صعب، انه قاعدة تطلع تمشي بالمخيم انه شو قاعدة بتفتش على عريس، يعني مش سهلة وانه إذا تأخرت يخافوا على سمعة العيلة، حتى أنا برأيي بين التنظيمات خاصة بلجان فتح والشعبية والديمقراطية لم تتجسد، لانه أنا برأيي كل الثورة الفلسطينية ما فيها رؤية.

أما في الأرض المحتلة فقد رأت نساء فتح ايضا ان هناك غبن لدورها، ولكن يتحمله كل من التنظيم والنساء، تقول ربيحة:

يعني كنا على خلاف، صفيّنا إحنا وياهم في فترة ما يعني - أكبر طرح طرحته لما طلعت على تونس، طبعاً الوحيدة اللي طلعت مع كل هذا الكم الهائل - سألت سؤال قلت له: إنه عنا بنات تنظيميات وكانت تصير

الاجتماعات في دورهم للتنظيم ويودّوهم روحوا وجيبوا وتعالوا وناقشواهم وناقشوا معهم - لما تقولي لهم خليها تكون عضو في اللجنة - يقولوا لا نحن نجتمع في الليل وكذا، ما إنتوا عندها بتجتمعوا، هي مشاركة في كل صغيرة وكبيرة، هي حمت التنظيمات واعتقلت عدة مرّات وحمتمك من كل شيء، كان محلنا رسمي ممكن في بقدر أقول في الصفة على الأقل رسمياً، في إشي اسمه هيئة رسمية فقط، ربيحة زياب وعبير لوحيدي - في إشي أقل - نساء فقط - فقلت له هل يعقل في الأرض المحتلّة كلها فتح كلها فش غير إلا ربيحة زياب؟ مش معقول، فأخذ قرار وقال لهم، قلت له أنا ما بطلب إشي زينة لمجرد هيكل، أخوات عندهم القدرة والكفاءة بأنهم يكونوا أعضاء لجنة منطقة يكونوا، لا يوجد أخت في المنطقة يعني بتكون على مستوى منطقة ما تكون، في لجنة شعبة، إذا في، تكون، ما في، ما تكون، ما بدّي يجيبوا ديكور، لكن هم يعرفوا إنه كل الأخوات عم يشتغلوا معهم، ليه ما يكونوا؟ فلانه و... كيف بدنا نصقل شخصيتهم؟ كيف بدهم يكونوا قادرات وكذا؟ من اجل ايضاً ان لا احمل المسؤولية كلها عليهم، كمان إحنا في جزء من الأخوات إنّه يعني بتمشي - بتعاود بتوقّف، أو بتراجع، يعني إذا تجوّزت بتقول السلام عليكم أنا رايحة أتفضّي لجوزي، إذا... بعرفش مش كل واحد... يمكن الفرق لأنّي معهم من البداية، عارفة تفاصيل التفاصيل وخباياهم، يمكن جزء يعني دخلت في هذي يروحوا يجتمعوا وكذا من وراها، فهي يسببها زي مشكلة، ولكن في جزء برضه يعني إنّه إحنا ما بنكمّل المشوار.

في الجبهة الديمقراطية، اختلف الوضع تماماً حيث النساء هن قيادات التنظيم، ولكن كيف

ترى النساء هذه الميزة، عن ذلك تقول زهيرة:

هذا هو الإختلاف اللي كان موجود، يعني بين هاي الجبهة الديمقراطية وبين الجهات الأخرى، خلينا أقول إنه وجود النساء في قيادة الداخل أيضاً ساهم في طرح هذه القضايا، يعني قضية صارت مطروحة على جدول الأعمال مش بس في الداخل وأيضاً في الخارج لأنه كمان كان في هناك

خلينا نقول العلاقة المتبادلة يعني إنتي عم تطرحي إشي هم عم يتجاوبوا معاه أو هم عم بطرحوا إشي وإنتي عم بتتردي عليه. ايض لم تكن التركيبية ولكن القضية كانت مطروحة، حتى يعني كمان بالخارج الرفيفات النساء هم أيضا معروفان، يعني في دور، يعني لما تحكي عن عبلة أو علية لما تحكي عن ماجدة المصري عن نهاية محمد عن ريما نزال هم كمان معروفان يعني كمان كانوا في إطار الجبهة الديمقراطية بالدور وبالقوة تاعتهم في العمل وظروف الداخل مهني كمان بتختلف عن ظروف الخارج، والقضايا اللي إنتي عمالك بتتابعيها كمان هي مختلفة كلياً، اللي بدي أقوله إنه يعني القصة إنه المرأة مش بس لأنها مرأة كمان لأنه في إلك دور سياسي.

بينما ترى امنه الموضوع من زاوية اخرى:

الوضع كان يعتمد في أي قطاع عملي، بمعنى كنت اعمل في قطاع العمال وهذا أخر ترفيعي نتيجة المزاحمة مع الرجال على المراتب، بعكس العمل في منظمة نسوية بالنهاية هناك امرأة ستصل القيادة، وللأسف هنا النساء حصرت نفسها كثيراً في نطاق المرأة ولم تتوسع في القطاعات الأخرى داخل الحزب، ايضاً اعتقد ان العقلية الذكورية لا تساعد لوصول النساء لمراتب حزبية، فحتى لو كان النساء مثلاً تلت المؤتمر لن ترشح وتنتخب بنسبة الثلث، لأن الرجال يختاروا رجال بنسبة الثلثين وهذا حصل عندنا في الأرض المحتلة.

أما في الجبهة الشعبية فسياق الموضوع مختلف تماماً، النساء كن موجودات بإمكانياتهن ولكن في الوقت نفسه اعتبرن أن إمكانيات الرجال كانت أفضل، وبالتالي فرصهم كانت أفضل وهذا سبق وان شرحتة سهياً.

وتضيف ايضاً مهني من الجبهة الشعبية إشكالية تتعلق بالمرأة:

يعني بتقديريني يعني هو في تقديريني لو اللي قادوها نساء على النمط اللي ربوهم فيهم رجال في الجبهة الشعبية، راح يكون الوضع نفس الشيء، يعني

بديش احكي عن الرجال, لكن بقول كشيء ملفت للنظر, انه احيانا المرأة كانت عدوة المرأة داخل الحزب, هي كانت تعيق انها تطلع, لأول مرة كان في المؤتمر السادس انه لما تم التصويت للنساء في مؤتمر الحزب كانوا النساء دايرين تقول لكل النساء انتخبوا كل النساء لأول مرة, هذا تطور, انه احنا كنا معنيين انه المؤتمر العام يطلعوا كل النساء اللي رشحوا نفسهم, هذا بالاضافة لجهودنا انه نقنع كمان نساء انها تطلع على المؤتمر.

مرة أخرى يبدو أن المسألة ليست أطر جندرية جاهزة يمكن استخدامها في التحليل ورؤية وضعية النساء في القيادة. تحدثت الأدبيات حول صياغة النساء على شاكلة المقاومة، والإقصاء ضمن الهرمية التنظيمية، حيث لم ينظر لهن بجدية (Kawar 1996, Sabbagh 1998, Abdulhadi 1993)، وهذا أيضا له علاقة بالنقاش العالمي ولعل تعريفات Yuval- (1997) Davis حول النساء كمعرفات للحدود وكنافلات للثقافة تجيب على جزء من اشكالية العلاقة التي يراها كل من الرجال والنساء بالمحوثين، ولكن الجانب الآخر والذي يبدو لي اكثر اهمية ما تراه النساء، تتفق النساء من اليمين الى اليسا، ومن الداخل والخارج، ان البنية المجتمعية والعقلية الذكورية هي التي ساهمت في اقصائهن، وللوصول كان عليهن بذل فعالية عالية لاستحقاق القيادة، وقد تكون الظروف ساعدت البعض حيث الفراغ التنظيمي بسبب الاعتقالات ساهمت بصعود ربيحة الى سدة القيادة، ولكن بالمقابل عنما تسأل النساء أنفسهن ما قدمن على صعيد التغيير كمشاركات فعّالات في المقاومة، تبرز إشكالية، فهن وحسب وجهة نظرهن لم يقمن باحتجاج فعّال لتحريك الوضع، وقد اعتبروا ان الفكر والرؤية لديهن كانت قاصرة عن إدراك مفاصل في التغيير، والبعض منهن سلّم بأحقية الرجال في القيادة بحكم الخبرة والتجربة، وهذا يضعنا بتصوري امام ضرورة مراجعة نقدية لكيفية

التقييم الجندي للنساء في حركة المقاومة، ولدور المقاومة في وصول النساء للقيادة.

الاستخلاصات والنتائج

في استعراض تاريخ حركات التحرر العالمي عبر الأدبيات المختلفة، نرى أن النساء هن الأقل حظا في إبراز أدوارهن في النضال الوطني، أما الأدبيات التي تحدثت عن النساء، فقد مالت للحديث عن النساء كمجموعة خاصة داخل المجموعة الوطنية ككل، وهذا في جانب صحيح، خاصة ضمن علاقات القوة في المجتمع. ولكن في الجانب الآخر، محاولة الدخول في التفاصيل داخل الصورة العامة، يفيد في معرفة مدى تلائم الألوان المختلفة للصورة مع موضوعة الرسم نفسه.

ما أود قوله أن تعييب النساء عن الدراسة كمشاركات في النضال كالرجال أي أفراد، ووضعهن في سلة الحركة النسوية كمجموعة، لا يتيح رؤية العلاقات الداخلية للمقاومة والتوجهات العامة، وأيضا يلغي إمكانية الحديث عن النساء خارج الحركة النسوية، وهذا بتقديري توجه غير دقيق من الناحية التحليلية والمنهجية.

ومن هنا شكلت الدراسة **إضاءة جديدة** على المشاركة السياسية للنساء في المشاريع الوطنية

من خلال تطرقها للنساء في **قيادة المقاومة**. وايضا في أفراد حيز للعناصر المشكلة للمقاومة خاصة اليسار بما فيه يسار فتح تحديدا الذي لم يتم التطرق له سابقا.

أما النقطة الأخرى في عملية تحليل وضعية النساء تبرز بأهمية دراستها ضمن السياق الاجتماعي والتاريخي الموجودة به، وما قد يصح ل للحظة والسياس التاريخي الحالي، قد لا يصح لتقييم تجربة مضى عليها عقود من الزمن، وهذا حال المقاومة الفلسطينية.

الدراسة محاولة لوضع النساء كمشاركات في المقاومة كعضوات في الفصائل المختلفة، لا كعضوات في الحركة النسوية وأطرها المختلفة. وذلك ضمن السياق التاريخي - الاجتماعي للمقاومة أي قبل عقود، وليس ضمن السياق والتقييمات النابعة من اللحظة التاريخية، وفي نفس الوقت حاولت الدراسة تجنب إمكانية الوقوع في فخ السياق عند الحديث مع المبحوثين والمبحوثات.

وفي محاولة لتسجيل أهم النقاط التي خلصت لها الدراسة، نجد أنفسنا أمام تصنيف عمدت له الدراسة منذ البداية في معرفة العوامل المؤثرة داخليا وخارجيا، وهذا التفصيل يشكل محاولة أخرى لتأطير البحث في وضعية النساء داخل المشاريع الوطنية.

المقاومة والتغيير الاجتماعي: شكلت المقاومة خطوة متقدمة على صعيد تطور وضعية المرأة الفلسطينية، وعملت على إخراج النساء من الخاص إلى العام، وعملت على تغيير جزء من الثقافة القائمة على " العرض قبل الأرض " الى " الأرض هي العرض"، وهذا قد يراه البعض غير كافي، ولكن في حينه شكل حالة متقدمة. المقاومة دافعت عن خروج النساء وشكلت تحديا للبنية المجتمعية.

النساء والكفاح المسلح والعمل السري: لقد شكل النضال الوطني المحرك الرئيسي لخروج

النساء من الخاص للعام، بينما كان الكفاح المسلح الأداة المركزية والهامة في عملية التغيير، وبهذا للكفاح المسلح والعمل السري الأفضلية، ولكن في نفس الوقت وقف حاجز أمام وصول النساء لأوضاع قيادية أكثر تقدماً في المقاومة، حيث استحقاقات العمل السري كانت محكومة بالبنية المجتمعية وثقافتها، وباستحقاقات على مستوى الفرد تفوق الرجال فيها على النساء من خلال القدرة على السفر بهدف التعليم وبالتالي التدريب العسكري والعودة لتسلم القيادة، أيضاً بسبب السجن الذي يؤهل الكوادر للقيادة، وهذا افتقدته النساء، وكان عليها أن تضاعف الجهود للوصول للقيادة. والذي احتاج لسمات عالية لدى النساء، القلة كانت تمتلكها وبالتالي وصلت الى القيادة، الجبهة الديمقراطية المثال الأبرز في هذا السياق.

المقاومة والبنية المجتمعية والنساء: النقطة الأبرز في هذا العنوان، هي التوزيع الطبقي والاجتماعي، الذي كان مجافياً لكل من النساء والرجال في الهرمية التنظيمية لاعتبار البعد عن المراكز التنظيمية حيث موقع صنع القرار، فمن كان في الجنوب أو الشمال كانت حظوظه أقل من اللذين في الوسط، وهذا عائد للاعتبار الطبقي الذي يميل لصالح الفئات المتعلمة البرجوازية المتمركزة في الوسط وكأنا أمام إشكالية "الشمال الغني والجنوب الفقير" وفي حالتنا الوسط "الغني"، وهذا وفرّ لجماعة الوسط فرصة للوصول للقيادة. وارتباطاً بالطبقة التعليم الذين وإن لعب دور لصالح الوسط، فقد لعب دور أكبر لصالح النساء المتعلمات كأداة تمكين لهن في الوصول، خاصة أن التعليم مرتبط بإمكانية الحركة والاحتكاك بالمجتمع، ما ساهم في توسيع قدرات وإمكانيات النساء وعزز فرصهن للوصول للقيادة.

النساء واليسار: هنا علينا التوقف كثيراً، فاليسار ليس مجرد فكر تقدمي وفي التجربة استمر ألبواً ذكورياً، ولكن هو رؤية اجتماعية تقدمية ساهمت بقوة في إخراج النساء للنضال وفي

طرح مفاهيم للتغيير، وأعطت الفرص للنساء للوصول لمواقع القيادة، هذا هو الحال في الجبهة الديمقراطية والى حد ما في الجبهة الشعبية، وفي فتح، عندما تواجد اليسار كانت هناك نساء في القيادة، وفي حسابات الصراع على القيادة داخل فتح، تم الانقراض على اليسار برجاله ونساءه، اللذين كانوا السباقين لطرح رؤية اجتماعية متقدمة في فتح وداعمة لتواجد النساء في القيادة، بينما نظرت لهن القيادة الرسمية " كنسويات المقاومة" على غرار " نسوية الدولة"، فقط عندما كانت نساء اليسار تقود الاتحاد العام للمرأة كان الاتحاد في تصادم مع القيادة الرسمية، بعد ذلك بقي الوضع كما هو عليه في القيادة الرسمية. إذن اليسار شكّل عامل مركزي داعم لانخراط النساء في المقاومة، وفي فتح الطريق لتحقيق تغييرا بنويية على وضعية المرأة فيما يخص الوصول للقيادة.

مع ذلك عندما نضع اليسار في علاقة بالبنية وتأثيره على النساء: فيبدو أن اليسار كان سابقا لعصره في بنية تقليدية تحولت بفعل الاحتلال من فلاحية الى مبلترة ولاجئة، افتقدت مقومات التغيير الاقتصادي اللازم لإحداث التغيير الاجتماعي، فاليسار حمل رؤية اجتماعية تقدمية، ولكن أخفقت في التجربة عن إحداث تغيير شامل وكامل، وأهمية اليسار بالنسبة للنساء انه عجل التغيير وساهم بتسريع إخراج النساء للعام وتثبيت مفاهيم أكثر تقدمية، وتشريع نضال المرأة الفلسطينية خاصة في البنية الكفاحية.

ورغم عدم اكتمال التجربة اليسارية في محاولتها لخلق واقع اجتماعي جديد مختلف، وصراعها المستمر مع البنية القائمة من جهة، والاحتلال من جهة أخرى، وما هو مترسب في عقليتها من الثقافة القائمة، استطاعت النساء أن تبرز في القيادة وهذا هو الجوهر في رؤية أهمية اليسار، فقد حلق فوق البنية محالوا عدم الوقوع في رمالها المتحركة، والنساء كانت

جزءاً من هذا التحليق.

النساء والنضال الوطني والاجتماعي: رأت النساء وحتى مع تغيير الفترة الزمنية أن النضال الوطني هو الذي كان ولا زال دافعهن للمشاركة في المقاومة، حتى بتبدل الظرف السياسي، ولكن في مرحلة لاحقة كان هناك تبني لقضايا اجتماعية، لم تضعها النساء ولا مرة واحدة كأولوية على النضال الوطني، وبذلك يشتركن مع خطاب المقاومة في تبني الوطني كأولوية على حساب الاجتماعي، وهذا يضعنا أمام تساؤل يتعلق بفكرة ذكورية المشروع الوطني، وتهميشه للنساء وقضاياهن من أجل القضية الوطنية، والتي يبدو لي أن علينا أن ندرسها بتعمق اكبر قبل الخلوص لاستنتاجات قاطعة.

النساء والمقاومة: ترى النساء أن المقاومة منحتهن فرصة وعملت على تغيير الواقع الذي تواجدن فيه، ليس على مستوى الأفراد ولكن على مستوى المجتمع، وإن كانت ترى في الأحزاب ذكورية ما زالت تعشعش في داخلها، إلا انها منحتها فرصة للتواجد في العام والتمكين، فهي وحسب تعبيرهن، صقلت الشخصية وبنيت فكر وقدرة على مواجهة الواقع حتى لو كانت النساء بعيدا عن الأطار الأم. وقد يكون في تشخيص هؤلاء النساء لوضعهن التنظيمي، وهذا يعيدنا للإدعاء بأن المقاومة ذكورية حجت تطور النساء وأنها افتقدت للديمقراطية، خاصة عندما تقر هؤلاء النسوة أنهن أيضا تربية هذه الثقافة ولم يساهمن جديا في الانتقاد أو الثورة عليها.

الداخل والخارج: يبدو وأن هناك تمايز في تجربتي الداخل والخارج، بحيث أحيانا نرى وكأنهما مقاومتين مختلفتين، وأحيانا نرى التشابه، فالهيكيلية التنظيمية كانت واحدة والموقف السياسي واحد، والقرار موحد، إلا أن تجربة الداخل أفرزت شروط للعمل بحكم الاحتكاك

المباشر مع الاحتلال، كانت استحقاقات القيادة فيها أقسى وأصعب، ومع ذلك النساء دخلت واندمجت بها بعيدا عن لغة الأرقام والنسب المئوية. بينما في الخارج، عنية المقاومة، أفرزت إهتمام أكبر في الأطر الممثلة ن وكانت عملية الارتقاء التنظيمي محكومة بخيارات العمل العلني والصراع على المناصب.

وأخيرا يمكن أن نجمل، بان المقاومة الفلسطينية شكلت خطوة متقدمة عن الواقع الذي انطلقت منه، وأعطت فرصة لشرائح مجتمعية كبيرة للمشاركة في النضال الوطني وتغيير واقع الحال، النساء إحدى أهم الشرائح الإجتماعية التي استفادت من المقاومة، واستطاعت التقدم داخل الإطار التنظيمي، وأحد تغير جدي على المفاهيم المتعلقة بالمرأة، رغم أن التغيير الكيفي، لم يرافقه تغير كمي يعكس حجم التغيير، ولكن يمكن القول أن الكيفي هو الأكثر استدامة في عالم متغير. وداخل هذه المعادلة، لعب اليسار دورا تقديما وبارزا.

نختم القول أن الدراسة طرقت باباً يتعلق بالمشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات، لم يتم التطرق له من قبل بالتعمق بالتحليل والتخصيص اللازمين.

المراجع باللغة العربية

أبو علي، خديجة (1975). مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية: دراسة ميدانية لتجربة الكوادر والعناصر النسائية للفترة ما بين 1967-1971. منشورات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بيروت.

توما، اميل (1983). ستون عاما على الحركة القومية العربية الفلسطينية. دار الأسوار: عكا.

جاد، إصلاح (2000). المرأة والسياسة. من سلسلة المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن 7، معهد دراسات المرأة: جامعة بيرزيت.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (1981). الوضع الراهن: وثائق المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية المنعقد في سوريا. الإعلام المركزي للجبهة الشعبية، بيروت.

الخليلي، غازي (1977). المرأة الفلسطينية والثورة: دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية. الإعلام المركزي للجبهة الشعبية: بيروت.

روبتهم، شيلا (1974). الثورة وتحرر المرأة. ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت.

الشريف، ماهر (1995). البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1993-1908. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص.

الصايغ، روزماري (1980). الفلاحون الفلسطينيون: من الاقتلاع إلى الثورة. ترجمة خالد عايد. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

الصايغ، يزيد (2002). الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1993-1949. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

فرسون، سميح (2003). فلسطين والفلسطينيون. ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

كتاب، آيلين (2000). القومية والنسوية: التجربة الفلسطينية. في الحركة النسائية الفلسطينية: اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية. المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن: فلسطين

مكاوي، ابراهيم (2002). جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية. مجلة كنعان، نيسان 2002، العدد 109. فلسطين.

هلال، جميل (2002). تكوين النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية الى ما بعد قيام السلطة الوطنية. مواطن، رام الله.

Abdulhadi, Rabab. (1998). The Palestinian Women's Autonomous Movement: Emergence, Dynamics, and Challenges. Gender and Society, Dec 1998 Vol. 12, Issue 6, p649.

Bryman, Allen. (2001). Social Research Methods. Oxford University Press.

Bystydzienski, Jill M. (1992). Influence of Women's Culture on Public Politics in Norway, in Women Transforming Politics: worldwide Strategies for Empowerment, Edited by Bystydzienski. Indiana University Press.

Craske, Nikke. (1999). Women and Politics in Latin America. Cambridge: Polity Press.

Dajani, Souad. (1994). The Struggle of Palestinian Women in the Occupied Territories: Between The National and The Social. Arab Studies Quarterly, Spring 1994 Vol. 16 Issue 2, p13.

Flick, Uwe (1998). An Introduction to Qualitative Research. Sage Publications, London.

Frisch, Hillel. (1993). The Palestinian Movement in the

Territories: The Middle Command, Middle Eastern Studies, April 1993, V29 #2 p254.

Glavanis, Kathy. (1992). The Women's Movement, feminism, and the National Struggle in Palestine: Unresolved Contradictions. Journal of Gender Studies, Vol. 1 #4, November 1992.

Haj, Samira. (1992). Palestinian Women and Patriarchal Relations. Signs, Summer 1992, p761.

Hammami, Reema (1997). Palestinian Motherhood and Political Activism on the West Bank and Gaza Strip, in The Politics of Motherhood: activist Voices from Left to right, Edited by Alexis Jetter and others. University of New England, London.

_____, _____ (1991). Women's Political Participation in the Intifada: A critical overview, in Women's Studies Committee. (Ed), The Intifada and some Women's Social Issues. Jerusalem: Bisan Center.

Hasso, Frances S. (1998). The "Women's Front" Nationalism, Feminism, and Modernity in Palestine. Gender and Society, August 1998, Vol. 12 no.4, p441.

Hiltermann, Joost. R. (1998). The Women's Movement during the Uprising, in Palestinian Women of Gaza and the West Bank, Edited by Suha Sabbagh. Indiana University Press.

Jad, Islah. (1990). From Salons to Popular Committees: Palestinian Women , 1919-1999, in From Intifada: Palestinian at Crossroad, Edited J. Nassar and Heackok, Rojer. New York.

____, _____. (1995). Claiming Feminism, Claiming Nationalism: Women's Activism in the Occupied Territories, in The Challenge of Local Feminism: Women's Movements in Global Perspective, Edited by Amrita Busu. Westveiw Press.

Kawar, Amal. (1996). Daughters of Palestine: Leading Women of Palestinian Movement. State University of New York Press.

____, _____.(1993). National Mobilization, war Conditions, and Gender consciousness. Arab Quarterly, Spring 1993, Vol. 15 Issue2, p53.

Kimmerling, Baruch and Migdal, Joel S. (1993). Palestinians: The Making of a People. Harvard University Press.

Kuttab, Eileen. S.(1993). Palestinian Women and the Intifada: Fighting on Two Fronts. Arab Studies Quarterly, spring 1993, Vol. 15 Issue 2, p69.

Moghadam, Valentine. (1994). Gender and National Identity: women and politics in Muslim societies, Edited by Valentine moghadam. London: Zed books.

Molyneux, Maxine.(2001). Women's Movements in international Perspective: Latin America and beyond. University of London: Institute of Latin American Studies.

Najjar Orayb. A. (1992). Portraits of Palestinian Women. University of Utah Press.

Ozkirimli,Umut.(2000). Theories of Nationalism: A Critical Introduction, foreword by Fred Halliday. Palgrave.

Peteet, Julie.(1993). Authenticity and Gender: The Presentation of Culture, in Arab Women: old Boundaries New Frontiers, Edited by Judith Tucker. Indiana University Press.

_____, _____.(1991). Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement. Columbia University Press.

Randell, V. and Waylen, G., editors (1998). Gender, Politics and the State. London: routledge.

Reay,Diane. (1996). Insider Perspectives or Stealing the Words out of Women's Mouths, in Feminist review: Speaking Out: Researching and Representing Women, # 53 summer 1996. Routledge.

Reinharz,Shulamit.(1992). Feminist Methods in Social Research. New York: Oxford University Press.

Rowbotham, Shila. (1992). Women in movement: feminism and

social action. Revolutionary thought radical movements, a book series edited by Roger S. Gottlieb. London: Rutledge.

Sabbagh, Suha.(1993). The Rights of Women in the Future State of Palestine: an Interview with Yasser Arafat conducted by Suha Sabbagh. Arab Studies Quarterly, Spring 1993, Vol. 15 Issue 2.p107.

Rai,Shirin (1996). Women and the State in the Third World, in Women and Politics in the Third World, Edited by Hala Afshar. London: Routledge.

Sayigh, Rosemary. (1993). Palestinian Women and Politics in Lebanon, in Arab Women: Old Boundaries New Frontiers, Edited by Judith Tucker. Indiana University Press.

_____,_____. (2002). Remembering Mothers, Forming Daughters: Palestinian Women's Narratives in Refugee Camps in Lebanon, in Women and the Politics of Military Confrontation: Palestine and Israel gendered Narratives of Dislocation. Bergham.

_____, _____.(1992). Introduction: Palestinian Women: A Case of neglect, in Portraits of Palestinian Women, Orayb Aref Najjar. University of Utah Press.

Sharoni, Simona. (1995). Gender and the Israeli- Palestinian Conflict: Politics of Women's Resistance. Syracuse University Press.

Soiri, Iina. (1996). The Radical Motherhood: Namibian Women's

Independence Struggle. Research report no.99. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutit.

Swedenburg, Ted (1995).Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past. University of Minnesota.

Yuval-Davis, Nira. 1997. Gender and Nation. London: Sage Publications.